جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

# الجريدة الرسمية


| | | |
|---|---|---|
| **العدد ٥٠ مكرر (ج)** | الصادر فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٤٣هـ<br>الموافق ( ١٨ ديسمبر سنة ٢٠٢١م ) | السنة<br>الرابعة والستون |

# الفهرس


| المادة | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | تعريفات..... | ١٦ |
| ٢ | ملاحق الاتفاقية..... | ٢٦ |
| ٣ | منح الحقوق والمدة ..... | ٣٢ |
| ٤ | برنامج العمل والنفقات ..... | ٥٢ |
| ٥ | التخليات الإجبارية والاختيارية..... | ٧٠ |
| ٦ | العمليات ..... | ٧٨ |
| ٧ | استرداد التكاليف والمصروفات واقتسام الإنتاج..... | ٩٠ |
| ٨ | ملكية الأصول..... | ١٢٠ |
| ٩ | المنح..... | ١٢٤ |
| ١٠ | مقر المكتب وتبليغ الإخطارات..... | ١٣٢ |
| ١١ | المحافظة على البترول ودرء الخسارة..... | ١٣٤ |
| ١٢ | الإعفاءات الجمركية..... | ١٣٦ |
| ١٣ | دفاتر الحسابات – المحاسبة والمدفوعات..... | ١٤٢ |
| ١٤ | السجلات والتقارير والتفتيش..... | ١٤٤ |
| ١٥ | المسئولية عن الأضرار..... | ١٤٨ |
| ١٦ | امتيازات ممثلى الحكومة..... | ١٥٠ |
| ١٧ | حقوق الاستخدام وتدريب أفراد جمهورية مصر العربية... | ١٥٢ |
| ١٨ | القوانين واللوائح..... | ١٥٦ |
| ١٩ | توازن العقد..... | ١٥٨ |
| ٢٠ | حق الاستيلاء..... | ١٦٠ |
| ٢١ | التنازل..... | ١٦٢ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢٢ | الإخلال بالاتفاقية وسلطة الإلغاء..... | ١٦٨ |
| ٢٣ | القوة القاهرة..... | ١٧٢ |
| ٢٤ | المنازعات والتحكيم..... | ١٧٤ |
| ٢٥ | الوضع القانونى للأطراف..... | ١٧٨ |
| ٢٦ | المقاولون المحليون والمواد المصنوعة محليا..... | ١٨٠ |
| ٢٧ | النص العربى..... | ١٨٢ |
| ٢٨ | الغاز..... | ١٨٢ |
| ٢٩ | مشاركة الشركات الأخرى فى موظفيها مشاركة الموظفين مع شركات أخرى..... | ١٩٠ |
| ٣٠ | عموميات..... | ١٩٢ |
| ٣١ | نسخ الاتفاقية..... | ١٩٢ |
| ٣٢ | المقر القانونى..... | ١٩٢ |
| ٣٣ | اعتماد الحكومة للاتفاقية..... | ١٩٤ |


## ملاحق اتفاقية الالتزام


| | | |
|---|---|---|
| **ملحـــــــق** | "أ" وصف حدود منطقة الالتزام..... | ١٩٦ |
| **ملحـــــــق** | "ب" خريطة توضيحية تبين موقع المنطقة..... | ١٩٨ |
| **ملحـــق** | "ج-١" خطاب الضمان..... | ٢٣٨ |
| **ملحـــق** | "ج-٢" الضمان..... | ٢٤٢ |
| **ملحـــــــق** | "د" عقد تأسيس الشركة القائمة بالعمليات..... | ٢٤٦ |
| **ملحـــــــق** | "هـ" النظام المحاسبى..... | ٢٥٦ |
| **ملحـــــــق** | "و" خريطة شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية .. | ٢٩٤ |

# INDEX


| ARTICLE | TITLE | PAGE |
|---|---|---|
| I | Definitions | 17 |
| II | Annexes to the Agreement | 27 |
| III | Grant of Rights and Term | 33 |
| IV | Work Program and Expenditures | 53 |
| V | Mandatory and Voluntary Relinquishments | 71 |
| VI | Operations | 79 |
| VII | Recovery of Costs and Expenses and Production Sharing | 91 |
| VIII | Title to Assets | 121 |
| IX | Bonuses | 125 |
| X | Office and Service of Notices | 133 |
| XI | Saving of Petroleum and Prevention of Loss | 135 |
| XII | Customs Exemptions | 137 |
| XIII | Books of Account : Accounting and Payments | 143 |
| XIV | Records, Reports and Inspection | 145 |
| XV | Responsibility for Damages | 149 |
| XVI | Privileges of Government Representatives | 151 |
| XVII | Employment Rights and Training of Arab Republic of Egypt Personnel | 153 |
| XVIII | Laws and Regulations | 157 |
| XIX | Stabilization | 159 |
| XX | Right of Requisition | 161 |
| XXI | Assignment | 163 |

## INDEX


| ARTICLE | TITLE | PAGE |
|---|---|---|
| **XXII** | Breach of Agreement and Power to Cancel..... | 169 |
| **XXIII** | Force Majeure..... | 173 |
| **XXIV** | Disputes and Arbitration..... | 175 |
| **XXV** | Status of Parties..... | 179 |
| **XXVI** | Local Contractors and Locally Manufactured Material..... | 181 |
| **XXVII** | Arabic Text..... | 183 |
| **XXVIII** | Gas .....| 183 |
| **XXIX** | Sharing Personnel With other Companies .....| 191 |
| **XXX** | General .....| 193 |
| **XXXI** | Copies of the Agreement.....| 193 |
| **XXXII** | Legal Headquarters.....| 193 |
| **XXXIII** | Approval of the GOVERNMENT.....| 195 |


## ANNEXES TO THE CONCESSION AGREEMENT


| | | |
|---|---|---|
| **Annex "A"** | Boundary Description of the Concession Area. | 197 |
| **Annex "B"** | Illustrative Map showing Area Covered..... | 199 |
| **Annex "C-1"** | Letter of Guaranty..... | 239 |
| **Annex "C-2"** | The Guaranty..... | 243 |
| **Annex "D"** | Charter of Operating Company..... | 247 |
| **Annex "E"** | Accounting Procedure..... | 257 |
| **Annex "F'** | Map of the National Gas Pipeline Grid System.. | 295 |

# قانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٢١

## بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة أيوك برودكشن بى . فى . للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله فى مناطق خليج السويس ودلتا النيل

## (ج. م. ع)

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه:

**(المادة الأولى)**

يرخص لوزير البترول والثروة المعدنية فى التعاقد مع الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة أيوك برودكشن بى. فى. للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله فى مناطق خليج السويس ودلتا النيل ، وذلك وفقاً لأحكام الاتفاقية المرافقة والخريطة الملحقة بها.

**(المادة الثانية)**

تكون للقواعد والإجراءات الواردة فى الاتفاقية المرافقة قوة القانون، وتنفذ بالاستثناء من أحكام أى تشريع مخالف لها.

**(المادة الثالثة)**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره. يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٤١ هـ

الموافق ١٨ ديسمبر سنة ٢٠٢١م

**عبد الفتاح السيسى**

**اتفاقية التزام**
**للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله**
**بين**
**جمهورية مصر العربية**
**و**
**الهيئة المصرية العامة للبترول**
**و**
**شركة أيوك برودكشن بى.فى.**
**في**
**مناطق خليج السويس ودلتا النيل**
**ج. م. ع.**

---

حررت هذه الاتفاقية في اليوم من شهر سنة --٢٠ بمعرفة وفيما بين:

١- جمهورية مصر العربية (ويطلق عليها فيما يلي "ج.م.ع." أو "الحكومة") ويمثلها السيد/ وزير البترول والثروة المعدنية بصفته؛
المقر القانوني: ١ أ شارع أحمد الزمر – مدينة نصر – القاهرة، و

٢- الهيئة المصرية العامة للبترول، وهي شخصية قانونية أُنشئت بموجب القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٨ بما أُدخل عليه من تعديل (ويطلق عليها فيما يلي "الهيئة") ويمثلها السيد/ الرئيس التنفيذي للهيئة بصفته؛
المقر القانوني: شارع ٢٧٠ الشطر الرابع – المعادي الجديدة – القاهرة، و

٣- شركة أيوك برودكشن بى. فى.، وهي شركة ذات مسئولية محدودة مؤسسة وقائمة طبقا لقوانين هولندا (ويطلق عليها فيما يلي "أيوك" أو "المقاول") ويمثلها السيد/ مدير عام الشركة أو مندوب الشركة المفوض بموجب خطاب رسمي موثق؛
المقر القانوني: مبنى ٢٠٠ و ٢٠١ – القطاع الثاني من مركز المدينة – التجمع الخامس– القاهرة الجديدة – ج.م.ع. .

**تمهيد**

حيث إن الدولة تمتلك جميع المعادن، بما فيها البترول، الموجودة في المناجم والمحاجر في ج.م.ع. بما في ذلك المياه الإقليمية وكذا الموجودة في قاع البحر الخاضع لولايتها والممتد إلى ما بعد المياه الإقليمية،

وحيث إن الهيئة قد تقدمت بطلب للحصول على التزام مقصور عليها للبحث عن البترول واستغلاله في كافة أنحاء المنطقة المشار إليها في المادة الثانية والموصوفة في الملحق "أ" والمبينة بشكل تقريبي في الملحق "ب" المرفقين بهذه الاتفاقية والمكونين لجزء منها (ويشار إليها فيما يلي بـ"المنطقة")،

وحيث إنه قد تم إبرام اتفاقية التزام للبحث عن البترول واستغلاله فيما بين حكومة جمهورية مصر العربية والهيئة المصرية العامة للبترول والشركة الدولية للزيت المصرية (وهي شركة أسست وكانت قائمة طبقا لقوانين بنما)، الصادرة بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٤ والقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ٢٠١٥ (ويشار إلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته مجتمعين فيما يلي "اتفاقية الالتزام الأصلية")،

وحيث إن شركة أيوك كو. انك. كانت قد تنازلت عن مائة في المائة (١٠٠ ٪) من جميع مصالحها وحقوقها وامتيازاتها وواجباتها والتزاماتها في اتفاقية الالتزام إلى شركة اجيب انترناشيونال بى. فى. بموجب وثيقة التنازل المعتمدة من وزير بترول ج.م.ع. في ١٩٩٧/٩/١٣، وقد تنازلت اجيب انترناشيونال بى. فى. في الحال عن جميع مصالحها بموجب اتفاقية الالتزام إلى شركة أيوك برودكشن بى. فى،

وحيث إنه بموجب وثيقة التنازل المصدق عليها من وزير البترول بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٠ كانت قد تنازلت الهيئة إلى شركة أيوك برودكشن بى.فى. عن نصيب قدره ستة في المائة (٦٪) من الحقوق في إجمالي مقدار الزيت الخام المنتج والمحتفظ به من المنطقة ومما لم يستخدم في العمليات البترولية خصما من حصة الهيئة بموجب اتفاقية الالتزام الأصلية، وباعتبار أن اتفاقية الالتزام هذه تحل محل كل من اتفاقية الالتزام الأصلية بالكامل بما أدخل عليها من تعديل ووثيقة التنازل المشار إليها بعاليه من تاريخ السريان تصبح نسب الاقتسام المبينة في هذه الاتفاقية طبقا للمادة السابعة هي نسب الاقتسام الوحيدة المطبقة بدءا من تاريخ السريان،

وحيث إن شركة بترول بلاعيم ("بتروبل" أو "الشركة القائمة بالعمليات") كانت قد أنشئت في ٢٠ إبريل ١٩٧٨ وذلك للقيام بالعمليات في منطقة اتفاقية الالتزام الأصلية طبقا لأحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ بما أدخل عليه من تعديل،

وحيث إن "منطقة التنمية الأصلية" تتألف من أربعة عشر (١٤) عقد استغلال في خليج السويس بالإضافة إلى عقد استغلال أبو ماضي (كما هو مبين أدناه) في دلتا النيل، الممنوحين طبقا لاتفاقية الالتزام الأصلية الصادرة بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته وتنتهي مدتهم في ٢٠٣٠/١٢/٣١،

وحيث إن الأطراف تهدف إلى الحفاظ على معدلات الإنتاج وزيادة الاحتياطيات المتبقية التي يمكن الحصول عليها من منطقة التنمية الأصلية مع تقدير الاحتمالات الأخرى المتبقية عن طريق أحدث الأساليب التكنولوجية،

وحيث إن الأطراف توافق على القيام بتلك العمليات مع الاحتفاظ بالتوازن الإقتصادي المناسب بين الأطراف وفقا لاتفاقية الالتزام للسماح باسترداد تكاليف تلك العمليات،

وحيث إن المقاول يرغب في إضافة منطقتي (٢) بحث جديدتين، "منطقة البحث الجديدة"، لبحث الامكانيات الاستكشافية الواقعة بالقرب من تسهيلات شركة بتروبل،

وحيث إن الأطراف توافق على إبرام اتفاقية التزام جديدة ("اتفاقية الالتزام") للوصول إلى الأهداف سالفة الذكر لإتاحة الفرصة للاستغلال الأمثل للموارد المتبقية بمنطقة التنمية الأصلية ومنطقة البحث الجديدة،

وحيث إن ، الهيئة والمقاول قد أتفقا معا على إبرام اتفاقية التزام جديدة تحل محل "اتفاقية الالتزام الأصلية" ، الواردة أعلاه بهذا التمهيد ، بالكامل وتعديلاتها من تاريخ السريان ،

وحيث أن ، عقد الاستغلال وفقا لاحكام هذه الاتفاقية لا يزيد عن ثلاثين (٣٠) عاما من تاريخ الموافقة عليه وصدوره، وذلك تطبيقا لأحكام الدستور المصرى المادة ٣٢ ،

وحيث إن "أيوك" توافق على أن تتحمل التزاماتها المنصوص عليها فيما يلي بصفتها مقاولا فيما يختص بأعمال البحث عن البترول وتنميته وإنتاجه في "مناطق خليج السويس ودلتا النيل"،

وحيث إن المجلس التنفيذي للهيئة قد وافق على ذلك بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢،

وحيث إن مجلس إدارة الهيئة قد وافق على ذلك بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٥،

وحيث إن الحكومة ترغب فى منح هذا الالتزام بموجب اتفاقية الالتزام هذه،

وحيث إنه يجوز لوزير البترول بموجب أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ أن يبرم اتفاقية التزام مع الهيئة ومع "أيوك" باعتبارها مقاولا في المنطقة المذكورة.

لذا وعليه، تتفق أطراف هذه الاتفاقية على ما هو آت:

ويعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملا ومتما لأحكامه.

**المادة الأولى**

**تعريفات**

(أ) "البحث" يشمل أعمال المسح الجيولوجي والجيوفيزيقي والجوي وغيرها من أعمال المسح الواردة في برامج العمل والموازنات المعتمدة، وحفر الآبار الضحلة لتفجير الديناميت وحفر الثقوب لاستخراج العينات وإجراء الاختبارات للطبقات الجيولوجية وحفر الثقوب لاكتشاف البترول أو تقييم الاكتشافات البترولية وغيرها من الثقوب والآبار المتعلقة بذلك، وشراء أو الحصول على الإمدادات والمهمات والخدمات والمعدات الخاصة بذلك، وذلك كله وفقا لما هو وارد في برامج العمل والموازنات المعتمدة، ويقصد بالفعل "يبحث" القيام بعمليات البحث.

(ب) "التنمية" تشمل، على سبيل المثال وليس الحصر، كافة العمليات والأنشطة وفق برامج العمل والموازنات المعتمدة في ظل هذه الاتفاقية فيما يتعلق بـ : –

١ – حفر وسد وتعميق وتغيير المسار وإعادة الحفر واستكمال وتجهيز آبار التنمية وتغيير حالة البئر،

٢ – وتصميم وهندسة وإنشاء وتركيب وخدمة وصيانة المعدات والخطوط وتسهيلات الشبكات والمعامل والعمليات المتعلقة بذلك لإنتاج وتشغيل آبار التنمية المذكورة لاستخراج البترول والحصول عليه والاحتفاظ به ومعالجته وتهيئته وتخزينه وكذا نقل البترول وتسليمه والقيام بعملية إعادة ضغطه واستعادة دورته والمشروعات الأخرى الثانوية لاسترداده،

٣ – والنقل والتخزين وغيرهما من الأعمال أو الأنشطة الضرورية أو الثانوية المتعلقة بالأنشطة المنصوص عليها في (١) و(٢).

(ج) بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج" "EUG" تعني منصة رقمية متكاملة لكل بيانات الاستكشاف والإنتاج وغيرها (ويُشار إليها فيما يلي بـ"EUG")، يتم من خلالها حفظ البيانات المسجلة وإدارة البيانات الحديثة والترويج لفرص الاستكشاف والإنتاج وجذب إستثمارات جديدة من خلال طرح مزايدات عالمية ،ويستطيع المقاول من خلالها الوصول إلى واستخدام والتعامل مع وتبادل وتسليم كل البيانات والمعلومات والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية وغيرها المرتبطة بأنشطة الاستكشاف والإنتاج في مصر.

(د) "البترول" معناه الزيت الخام السائل على اختلاف كثافاته والإسفلت والغاز والغاز المنطلق من القيسونات وكافة المواد الهيدروكربونية الأخرى التي قد يعثر عليها فى المنطقة وتنتج أو يتم الحصول عليها بطريقة أخرى ويحتفظ بها من المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية، وكذا كافة المواد التي قد تستخرج منها.

(هـ) "الزيت الخام السائل" أو "الزيت الخام" أو "الزيت" معناه أي هيدروكربون منتج من المنطقة ويكون في حالة السيولة عند رأس البئر أو في مواضع فصل الغاز أو الذى يستخلص من الغاز أو الغاز المنطلق من القيسونات في أحد المعامل. وتتواجد هذه الحالة السائلة عند درجة حرارة ستين درجة فهرنهيت (٦٠ °ف) وضغط جوى يساوي ١٤,٦٩٦ رطل على البوصة المربعة. وهذا التعبير يشمل المقطر والمتكثف.

(و) "الغاز" يعني الغاز الطبيعي المصاحب للخام وغير المصاحب، وكافة العناصر المكونة له المنتجة من أي بئر في المنطقة (بخلاف الزيت الخام السائل)، وجميع المواد غير الهيدروكربونية التي توجد به.

(ز) "المتكثف" معناه أي بترول ناتج عن الغاز يتم الحصول عليه بالمعالجة أو بغير ذلك، ويكون في حالة سائلة في الأحوال العادية لصهاريج التخزين.

(ح) "خليط بلاعيم" المذكور في المادة السابعة معناه الزيت الخام المصطلح على تحديده بأنه المتكون من الزيت الخام المنتج والمحتفظ به من حقل بلاعيم بحري ومن الزيت الخام المنتج والمحتفظ به من حقل بلاعيم البري.

(ط) "غاز أبو ماضي" معناه الغاز المنتج والمحتفظ به من عقد استغلال أبو ماضي في أي وقت أثناء سريان هذه الاتفاقية.

(ي) "عقد استغلال أبو ماضي" معناه إجمالي كل تجمعات الغاز المكتشفة في أبو ماضي في أي وقت أثناء سريان هذه الاتفاقية.

(ك) "غاز البترول المسال" "LPG" يعني غاز البترول المسال والذي هو في الأساس خليط من البيوتان والبروبان المسال بالضغط وتخفيض الحرارة.

(ل) "البرميل" يتكون من اثنين وأربعين (٤٢) جالونا من جالونات الولايات المتحدة الأمريكية كيلا سائلا معدلا على درجة حرارة ستين درجة فهرنهيت (٦٠° ف) تحت ضغط جوي يساوي ١٤,٦٩٦ رطل على البوصة المربعة.

(م) "الاكتشاف التجاري" يكون له المعنى المنصوص عليه بالمادة الثالثة (ج) .

(ن) "بئر الزيت التجارية" معناها أول بئر في أي تركيب جيولوجي يتضح، بعد إجراء الاختبارات عليها لمدة لا تزيد على ثلاثين (٣٠) يوما متوالية كلما كان ذلك عمليا، على أن يكون ذلك في جميع الأحوال وفقا لنظم صناعة إنتاج البترول السليمة المقبولة والمرعية، وبعد التحقق من ذلك بمعرفة الهيئة، أنها قادرة على الإنتاج بمعدل لا يقل في المتوسط عن ألفين (٢٠٠٠) برميل من الزيت في اليوم (ب/ى). ويكون تاريخ اكتشاف "بئر الزيت التجارية" هو تاريخ اختبار تلك البئر وإكمالها وفقا لما سبق.

(س) "ج.م.ع." معناها جمهورية مصر العربية.

(ع) "السنة" معناها فترة اثنى عشر (١٢) شهرا حسب التقويم الميلادي.

(ف) "السنة التقويمية" معناها فترة اثنى عشر (١٢) شهرا حسب التقويم الميلادي ابتداء من أول يناير حتى ٣١ ديسمبر.

(ص) "السنة المالية" معناها السنة المالية الحكومية طبقا لقوانين ولوائح ج.م.ع. .

(ق) "السنة الضريبية" معناها فترة اثنى عشر (١٢) شهرا طبقا لقوانين ولوائح ج.م.ع. .

(ر) "المقاول" قد يكون شركة أو أكثر (ويشار إلى كل شركة منفردة بـ "عضو المقاول"). إلا في حالة التعديل طبقا للمادة الحادية والعشرين من هذه الاتفاقية، المقاول في هذه الاتفاقية يعنى شركة أيوك برودكشن بي.في. .

(ش) "الشركة التابعة" معناها الشركة:

١ – التي تكون أسهم رأسمالها المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم رأسمال هذه الشركة مملوكة مباشرة أو غير مباشرة لأحد أطراف هذه الاتفاقية، أو

٢ – التي تكون المالكة مباشرة أو غير مباشرة لأسهم رأسمال مخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم أحد أطراف هذه الاتفاقية، أو

٣ – التي تكون أسهم رأسمالها المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم هذه الشركة وأسهم رأس المال المخولة لأغلبية الأصوات في اجتماعات حملة أسهم طرف من أطراف هذه الاتفاقية مملوكة مباشرة أو غير مباشرة لنفس تلك الشركة.

لتجنب الشك، في حالة أن يكون المقاول مكون من أكثر من شركة، فإن تعريف الشركة التابعة يعني شركة تابعة لأحد أعضاء المقاول.

(ت) "قطاع بحث" يعني مساحة نقاطها الركنية مطابقة لثلاث (٣) دقائق x ثلاث (٣) دقائق من تقسيمات خطوط العرض والطول طبقا لنظام الإحداثيات الدولي، كلما أمكن ذلك، أو للحدود القائمة لمنطقة البحث الجديدة التي تغطيها اتفاقية الالتزام هذه كما هو مبين في الملحق"أ".

(ث) "قطاع تنمية" يعني مساحة نقاطها الركنية مطابقة لدقيقة واحدة (١) x دقيقة واحدة (١) من تقسيمات خطوط العرض والطول طبقا لنظام الإحداثيات الدولي، كلما أمكن ذلك، أو للحدود القائمة لمنطقة البحث الجديدة التي تغطيها اتفاقية الالتزام هذه كما هو مبين في الملحق "أ".

(خ) "عقد (عقود) تنمية" يعني قطاع أو قطاعات التنمية التي تغطي تركيبا جيولوجيا قادرا على الإنتاج، تكون نقاطه الركنية مطابقة لدقيقة واحدة (١) x دقيقة واحدة (١) من تقسيمات خطوط العرض والطول طبقا لنظام الإحداثيات الدولي، كلما أمكن ذلك، أو للحدود القائمة لمنطقة البحث الجديدة التي تغطيها اتفاقية الالتزام هذه كما هو مبين في الملحق "أ".

(ذ) "اتفاقية" تعني اتفاقية الالتزام هذه وملاحقها.

(ض) "خطة التنمية" تعني خطة رفيعة المستوى ومدتها سنة واحدة (١) أو أكثر توضح الإطار الاستراتيجي للاستغلال الأمثل للاحتياطيات بمنطقة البحث الجديدة وتوضح مفهوم التنمية المختار المطلوب لتقديم خطة الإنتاج طوال عمر الحقل المستخدم لدعم متطلبات السوق المحلي والخارجي من الزيت والمتكثفات وتحدد خطة التنمية الخطوط العريضة للأنشطة المطلوب إجراؤها خلال مراحل التنمية والاستكشاف داخل عقد التنمية المتعلق بمنطقة البحث الجديدة.

( أأ ) "الإنتاج التجاري" يعني البترول المنتج والمحتفظ به للشحنات المنتظمة من الزيت الخام.

(ب ب) "تاريخ بدء الإنتاج التجاري" يعني التاريخ الذي يتم فيه تسليم أول شحنات منتظمة من الزيت الخام.

(ج ج) "الشركة القائمة بالعمليات" تعني شركة بترول بلاعيم "بتروبل" وقد تأسست في ٢٠ أبريل ١٩٧٨ بموجب أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ بما أدخل عليه من تعديل، والممتد أجلها حتى تاريخ إنتهاء أجل هذه الاتفاقية من خلال أطراف هذه الاتفاقية.

(دد) "منطقة التنمية الأصلية" تعني الخمسة عشر (١٥) عقد استغلال، وهم: بلاعيم بري ٦،٧،٨، بلاعيم بحري ٩،١٤،١٥، فيران٤، أبو رديس١٠، سدري١١، أكما، غارة ١٦،١٧، جنوب بلاعيم، جنوب شرق أبو زنيمة بـ "خليج السويس" بالإضافة إلى عقد تنمية أبو ماضي بـ "دلتا النيل" كما هو مبين في الملحقين "أ" و "ب" .

(هـ هـ) "منطقة البحث الجديدة" تعني منطقتي (٢) البحث المتاخمتين الجديدتين "شمال فيران" و"شمال سدري" كما هو مبين في الملحق "أ".

(وو) "اتفاقية الالتزام الأصلية" تعني اتفاقية الالتزام الصادرة بموجب القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ وتعديلاته.

(زز) "تاريخ السريان" يعني تاريخ توقيع نص هذه الاتفاقية من جانب الحكومة والهيئة والمقاول بعد صدور القانون الخاص بالاتفاقية.

**المادة الثانية**

**ملاحق الاتفاقية**

**الملحق** "أ" عبارة عن وصف للمنطقة (مناطق خليج السويس ودلتا النيل) التي تشملها وتحكمها هذه الاتفاقية ويشار إليها فيما يلي بـ "المنطقة".

**الملحق** " **ب** " عبارة عن خريطة مبدئية توضيحية مرسومة بمقياس رسم تقريبي ١: ٢,٥٠٠,٠٠٠ تبين المنطقة التي تشملها وتحكمها هذه الاتفاقية والموصوفة في الملحق "أ".

**الملحق** "ج-٢/١" صيغة ضمان إنتاجي أو خطاب ضمان بنكي ("خطاب الضمان") يقدمه المقاول للهيئة قبل توقيع وزير البترول على هذه الاتفاقية بيوم واحد (١) على الأقل، وذلك بمبلغ عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ضمانا لقيام المقاول بتنفيذ الحد الأدنى من التزاماته في عمليات البحث الواردة في هذه الاتفاقية عن فترة البحث الأولية البالغة ثلاث (٣) سنوات. في حالة قيام المقاول بمد فترة البحث الأولية لفترة واحدة (١) أو لفترتين (٢) إضافيتين متلاحقتين مدتهما ثلاث (٣) سنوات وسنتان (٢) على التوالي، وفقا للمادة الثالثة (ب) من هذه الاتفاقية، فإن خطاب ضمان مماثل عن كل فترة بحث متلاحقة يصدره ويقدمه المقاول في اليوم الذي يمارس فيه المقاول حقه في امتداد فترة البحث المعنية حينئذ. خطاب الضمان الأول سيكون بمبلغ خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. خطاب الضمان الثاني هذا سيكون أيضا بمبلغ خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وتخصم منها في تلك الأحوال أية نفقات زائدة تم إنفاقها خلال فترة البحث السابقة مسموح بترحيلها طبقا للمادة الرابعة (ب) الفقرة الثالثة من هذه الاتفاقية. وفي حالة وجود أي عجز (وهو الفرق بين قيمة الالتزام المالي للمقاول عن أي فترة بحث مطروحا منه إجمالي ما اعتمدته الهيئة عن نفس فترة الالتزام المعنية) بالإضافة إلى أي مبالغ مرحلة معتمدة من الهيئة عن الفترة السابقة، إن وجد، تخطر الهيئة المقاول كتابة بقيمة هذا العجز.

وخلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ هذا الإخطار، يقوم المقاول بتحويل قيمة العجز إلى حساب الهيئة وإذا لم يقم المقاول بتحويل قيمة هذا العجز خلال الخمسة عشر (١٥) يوما المذكورة، يحق للهيئة تسييل خطاب الضمان المعني وصولا إلى قيمة العجز. وتستمر كل من خطابات الضمان الثلاثة (٣) سارية المفعول لمدة ستة (٦) أشهر بعد نهاية فترة البحث التي تم إصدار خطاب الضمان بشأنها، إلا إنه يجوز أن تنتهي صلاحيته قبل هذا التاريخ وفقا لأحكام خطاب الضمان في هذه الاتفاقية.

خطابات الضمان المذكورة أعلاه يتم تخفيضهم ربع سنويا بنفقات البحث التي قام المقاول بتحميلها على العمليات ودفعها واعتمدتها الهيئة عن فترة البحث المعنية.

يحق للمقاول تقديم خطاب ضمان بنكي بالصيغة الموضحة بالملحق "ج–٢" أو تقديم خطاب يعطي للهيئة الحق بتجميد مستحقات المقاول لدى الهيئة بما يساوي مبلغ التزاماته المالية المستحقة عن الفترة الجارية حينئذ.

**الملحق "د"** عبارة عن صيغة عقد تأسيس "بتروبل" المكونة وفقا لما هو منصوص عليه في المادة السادسة في هذه الاتفاقية.

**الملحق "هـ"** النظام المحاسبي.

**الملحق "و"** الخريطة الحالية لشبكة خطوط أنابيب الغاز القومية المنشأة بمعرفة الحكومة.

وتعتبر الملاحق " أ" و "ب" و "ج–١و٢" و"د" و "هـ" و "و" جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية، ويكون لهذه الملاحق ذات قوة ومفعول نصوص هذه الاتفاقية.

**المادة الثالثة**

**منح الحقوق والمدة**

تمنح الحكومة بمقتضى هذه الاتفاقية للهيئة والمقاول التزاما مقصورا عليهما في المنطقة الموصوفة في الملحقين "أ" و"ب"، وذلك وفقا للنصوص والتعهدات والشروط المبينة في هذه الاتفاقية والتي يكون لها قوة القانون فيما قد يختلف أو يتعارض منها مع أي من أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ وتعديلاته.

(أ) تمتلك الحكومة وتستحق، على نحو ما هو منصوص عليه فيما بعد، إتاوة نقدا أو عينا بنسبة عشرة في المائة (١٠ ٪) من مجموع كمية البترول المنتج والمحتفظ به من "المنطقة" من تاريخ سريان هذه الاتفاقية. وتتحمل الهيئة هذه الإتاوة وتدفعها ولا يلتزم بها المقاول. ولا يترتب على دفع الهيئة للإتاوات اعتبار ذلك دخلا ينسب للمقاول أو تخفيض كمية الإنتاج المستحقة للمقاول بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يمنح المقاول فترة تبدأ من تاريخ السريان وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٣٠، وذلك للقيام بعمليات البحث والتنمية للزيت في منطقة التنمية الأصلية وذلك من خلال الشركة القائمة بالعمليات.

يمنح المقاول أيضا فترة بحث أولية مدتها ثلاث (٣) سنوات تبدأ من تاريخ السريان وذلك للقيام بعمليات بحث للزيت الخام في "منطقة البحث الجديدة". ويمنح المقاول امتدادين (٢) متلاحقين لفترة البحث الأولية، مدتهما ثلاث (٣) سنوات وسنتين (٢) على التوالي، وذلك بناء على اختيار المقاول بموجب إخطار كتابي مسبق بثلاثين (٣٠) يوما على الأقل يرسله إلى الهيئة، وهذا الإخطار يجب إرساله في مدة لا تتجاوز نهاية فترة البحث الحالية حينئذ، إذا تم مدها وفقا لأحكام المادة الخامسة (أ)، وذلك دون أي شرط سوى وفائه بالتزاماته بمقتضى هذه الاتفاقية عن تلك الفترة. ويتخلى المقاول عن "منطقة البحث الجديدة" إذا لم يتم تحقيق أي اكتشاف تجاري للزيت بنهاية السنة الثامنة (٨) من فترة البحث إذا تم مدها وفقا للمادة الخامسة (أ). ولا يترتب على هذا التخلي التأثير على هذه الاتفاقية بالنسبة لحقوق والتزامات المقاول فيما يخص منطقة التنمية الأصلية.

ولا يترتب على اختيار الهيئة القيام بعملية المسئولية الانفرادية في "منطقة البحث الجديدة"، بموجب الفقرة (ج)(٤) الواردة فيما يلي مد فترة البحث، أو التأثير على حقوق والتزامات المقاول في "منطقة التنمية الأصلية"، أي عقد تنمية أو أي مساحة متبقية من "منطقة البحث الجديدة".

**(ج) الاكتشاف التجاري في "منطقة البحث الجديدة":**

(١) الاكتشاف التجاري، للزيت الخام، قد يتكون من خزان واحد منتج أو مجموعة من الخزانات المنتجة والتي تستحق أن تنمى تجاريا. وبعد اكتشاف بئر تجارية للزيت فإن المقاول يتعهد، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الهيئة، بأن يقوم كجزء من برنامجه الخاص بالبحث بتقييم الاكتشاف وذلك بحفر بئر أو أكثر من الآبار التقييمية لتقرير ما إذا كان هذا الاكتشاف يستحق أن ينمى تجاريا، ومع الأخذ في الاعتبار الاحتياطيات التي يمكن الحصول عليها والإنتاج وخطوط الأنابيب والتجهيزات المطلوبة لنهايتها والأسعار المقدرة للبترول وكافة العوامل الفنية والاقتصادية الأخرى المتعلقة بالموضوع.

(٢) إن الأحكام الواردة في هذه الإتفاقية تفترض وحدة وعدم انقسام مفهومي الاكتشاف التجاري وعقد التنمية. وسوف تطبق بشكل موحد على الزيت الخام ما لم ينص بالتحديد على خلاف ذلك.

(٣) يقوم المقاول بإخطار الهيئة بالاكتشاف التجاري للزيت فور تقريره أن الاكتشاف يستحق تنميته تجاريا وبشرط ألا يتأخر هذا الإخطار، بأية حال من الأحوال بالنسبة لبئر الزيت التجارية عن ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ إكمال البئر التقييمية الثانية، أو اثني عشر (١٢) شهرا من تاريخ اكتشاف بئر الزيت التجارية أي التاريخين يكون أسبق، (إلا إذا وافقت الهيئة على جواز امتداد هذه الفترة)، على أن يكون للمقاول الحق أيضا في أن يعطي مثل هذا الإخطار الخاص بالاكتشاف التجاري بالنسبة لأي خزان أو أية خزانات حتى لو كانت البئر أو الآبار المحفورة عليها ليست "تجارية" في نطاق تعريف "البئر التجارية" وذلك إذا كان يمكن من وجهة نظر المقاول اعتبار أن خزانا أو مجموعة من الخزانات يمكن اعتبار أنها مجتمعة تستحق التنمية التجارية.

ومن المفهوم أنه، أي زيت خام منتج من بئر اختبار قبل تحويله إلى عقد تنمية، سواء اعتبر بئر تجاري أو غير تجاري، ولا يتم استخدامه في العمليات البترولية، يعتبر ١٠٠٪ مملوكا للهيئة ولا يخضع للمادة السابعة.

وللمقاول الحق أيضا في أن يعطي إخطارا بالاكتشاف التجاري للزيت في حالة ما إذا رغب في أن يقوم بمشروع لإعادة حقن الغاز.

في خلال ستين (٦٠) يوما، بعد استلام إخطار باكتشاف تجاري للزيت تجتمع الهيئة والمقاول معا ويستعرضان كافة البيانات الخاصة بهذا الموضوع بغرض الاتفاق سويا على وجود اكتشاف تجاري. ويكون تاريخ الاكتشاف التجاري هو التاريخ الذي توافق فيه الهيئة والمقاول معا كتابة على وجود الاكتشاف التجاري.

(٤) إذا تم اكتشاف زيت خام ولم يعتبره المقاول اكتشافا تجاريا للزيت وفقا للأحكام المذكورة أعلاه في هذه الفقرة (ج) أو عند انقضاء شهر واحد (١) من انتهاء المدة المحددة أعلاه والتي في خلالها يستطيع المقاول إعطاء إخطار بالاكتشاف التجاري للزيت، أو بعد انقضاء ثلاثة عشر (١٣) شهرا بعد إكمال بئر لم يعتبره المقاول "بئرا تجارية للزيت"، فإنه يحق للهيئة أن تنمي وتنتج وتتصرف في كافة الزيت الخام المنتج من التركيب الجيولوجي الذي حفرت فيه البئر،على نفقة ومسئولية وحساب الهيئة منفردة وذلك بعد ستين (٦٠) يوما من إخطارها المقاول بذلك كتابة. ويجب أن يتضمن هذا الإخطار تحديد المساحة المحددة التي تغطي ذلك التركيب الجيولوجي المراد تنميته، والآبار التي سوف تحفر، وتسهيلات الإنتاج التي سوف تقام، وتقدير الهيئة للتكاليف اللازمة لذلك. ويحق للمقاول خلال ثلاثين (٣٠) يوما من استلامه ذلك الإخطار أن يختار كتابة تنمية تلك المساحة طبقا للأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في حالة وجود اكتشاف تجاري. وفي هذه الحالة فإن جميع نصوص هذه الاتفاقية يستمر تطبيقها بالنسبة لهذه المساحة المحددة.

وإذا اختار المقاول عدم تنمية تلك المساحة، فإن المساحة المحددة التي تغطي ذلك التركيب الجيولوجي تجنب لعمليات المسئولية الانفرادية بمعرفة الهيئة، على أن يتم الاتفاق على هذه المساحة بين الهيئة والمقاول وفقا للأصول السليمة المرعية في صناعة البترول. ويحق للهيئة أن تقوم بالعمليات أو أن تعهد للشركة القائمة بالعمليات القيام بتلك العمليات للهيئة وعلى نفقة ومسئولية وحساب الهيئة منفردة، أو بأى طريقة أخرى تراها الهيئة مناسبة لتنمية هذا الكشف وعندما تكون الهيئة قد استردت من الزيت الخام المنتج من تلك المساحة المحددة كمية من الزيت الخام تعادل في قيمتها ثلاثمائة في المائة (٣٠٠ ٪) من التكاليف التي تحملتها الهيئة في القيام بعمليات المسئولية الانفرادية، فإنه يحق للمقاول الخيار فى أن يشارك بعد ذلك في المزيد من عمليات التنمية والإنتاج في تلك المساحة المحددة مقابل أن يدفع للهيئة مائة في المائة (١٠٠ ٪) من تلك التكاليف التي تحملتها الهيئة. على ألا يكون للمقاول هذا الحق إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة أو إلا في حالة تواجد اكتشاف زيت تجاري مستقل في مكان آخر داخل المنطقة.

ولا يسترد المقاول تلك المائة في المائة (١٠٠ ٪) المدفوعة. وفور ذلك السداد فإن تلك المساحة المحددة، إما (١) أن يتحول وضعها إلى عقد تنمية عادي في ظل هذه الإتفاقية، ويجرى تشغيلها بعد ذلك طبقا لنصوص هذه الاتفاقية، أو (٢) كبديل لذلك، فإنه في حالة ما إذا كانت الهيئة أو إحدى شركاتها التابعة تقوم في ذلك الوقت بعمليات التنمية في تلك المساحة على نفقتها وحدها، واختارت الهيئة أن تستمر في القيام بالعمليات، فإن المساحة تظل مجنبة ويستحق المقاول فقط نسبته في اقتسام إنتاج الزيت الخام المحددة في الفقرة (ب) من المادة السابعة. ويتم تقييم زيت خام المسئولية الانفرادية بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة السابعة. وفي حالة أي إنهاء لهذه الاتفاقية بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة، فإن هذه الاتفاقية تستمر مع ذلك في السريان بالنسبة لعمليات الهيئة الخاصة بمسئوليتها الانفرادية بموجب هذه الاتفاقية وذلك على الرغم من انقضاء هذه الاتفاقية حينئذ بالنسبة للمقاول بموجب أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة.

**(د) ١) التحويل إلى عقد تنمية في "منطقة البحث الجديدة":**

(١) عقب أي اكتشاف تجاري للزيت، طبقا للمادة الثالثة (ج) (٣) الفقرة الأخيرة، وتقديم خطة التنمية يتم الاتفاق بين الهيئة والمقاول معا على نطاق كافة المساحة القادرة على الإنتاج التي سيغطيها عقد تنمية كما يلزم الحصول على موافقة وزير البترول والثروة المعدنية في هذا الشأن، وتحول تلك المساحة تلقائيا إلى عقد تنمية دون الحاجة إلى إصدار أى أداة قانونية أخرى أو تصريح، وإذا لم يلتزم المقاول بتقديم مصوغات عقد التنمية للزيت إلى الهيئة وذلك لإصدار عقد التنمية الخاص بهذا الكشف خلال سنة من التاريخ الذي توافق فيه الهيئة والمقاول معا كتابة على وجود الاكتشاف التجاري، فإن المقاول يعتبر متنازلا عن المساحة المخصصة لإبرام عقد التنمية دون مقابل، ويكون للهيئة الحق في أن تنمي وتنتج وتتصرف في كل البترول المنتج من هذه المساحة المتنازل عنها بالطريقة التي تراها مناسبة دون اتخاذ أية إجراءات قانونية أخرى، ودون أن يكون للمقاول أي حق يتعلق بالإنتاج، ودون أن يكون له الحق في الرجوع على الهيئة بأي تعويضات أو نفقات أو مصروفات.

(٢) تكون فترة التنمية لكل عقد تنمية كما يلي: –

فيما يتعلق بالاكتشاف التجاري للزيت تكون فترة التنمية عشرين (٢٠) سنة من تاريخ اعتماد وزير البترول لعقد التنمية مضافا إليها فترة الامتداد (كما هو مبين أدناه) ويشترط أنه في حالة اكتشاف غاز في نفس عقد التنمية وذلك عقب تحويل اكتشاف تجارى للزيت إلى عقد تنمية، يخطر المقاول الهيئة فورا عن أي اكتشاف للغاز في المنطقة وفقا لنصوص الغاز طبقا للمادة الثامنة والعشرين من هذه الاتفاقية وتتحمل الهيئة مائة في المائة (١٠٠ ٪) من حقوق والتزامات هذا الغاز المكتشف بالكامل.

ويعني تعبير "فترة الامتداد" فترة مدتها خمس (٥) سنوات والتي يجوز للمقاول اختيارها بموجب طلب كتابي يرسله المقاول إلى الهيئة قبل ستة (٦) أشهر سابقة لتاريخ انقضاء مدة العشرين (٢٠) سنة المعنية مدعمة بخطة التنمية متضمنة الدراسات الفنية وتقييم فترة الإنتاج ومعدلات الإنتاج المتوقعة خلال فترة الامتداد والتزامات المقاول والاعتبارات الاقتصادية المناسبة. وتكون فترة الامتداد هذه رهنا بموافقة الهيئة ووزير البترول.

بغض النظر عما يرد خلافا لذلك في هذه الإتفاقية، لا يجوز بأي حال أن تزيد مدة استغلال أي عقد تنمية المؤسس على اكتشاف تجاري في منطقة البحث الجديدة على ثلاثين (٣٠) سنة من تاريخ اعتماد وزير البترول لعقد التنمية الممنوح بموجب هذه الاتفاقية.

**(هـ) عمليات التنمية الخاصة بعقد التنمية في "منطقة البحث الجديدة":**

تبدأ عمليات التنمية فور صدور عقد التنمية الممنوح عقب اكتشاف تجارى للزيت في "منطقة البحث الجديدة"، وذلك بمعرفة الشركة القائمة بالعمليات (كما تم تعريفها بالمادة الأولى أعلاه) التي تتولى ذلك وفقا للقواعد السليمة المرعية في حقول الزيت وقواعد الهندسة البترولية المقبولة، إلى أن تعتبر تنمية الحقل قد تمت بالكامل. ومن المفهوم أنه ما لم يستخدم الغاز المصاحب فإن الهيئة والمقاول سيتفاوضان بحسن نية بشأن أفضل وسيلة لتجنب إعاقة الإنتاج بما يحقق مصالح الأطراف. وإذا لم يلتزم المقاول من خلال الشركة القائمة بالعمليات بتنفيذ خطة التنمية وبدء الإنتاج للزيت الخام بشحنات تجارية منتظمة خلال أربع (٤) سنوات من تاريخ اعتماد عقد التنمية (أو حسبما يتم مده بواسطة الهيئة)، فإن المقاول يعتبر متنازلا دون مقابل عن عقد التنمية وعن كافة الحقوق والامتيازات المتعلقة بعقد التنمية هذا، ويكون للهيئة الحق في أن تنمي وتنتج وتتصرف فى كل الزيت الخام المنتج من هذه المساحة المتنازل عنها بالطريقة التي تراها مناسبة دون اتخاذ أية إجراءات قانونية أخرى ودون أن يكون للمقاول أي حق يتعلق بالإنتاج. ودون أن يكون له الحق في الرجوع على الهيئة بأي تعويضات، أو نفقات أو مصروفات.

وفي حالة عدم تحقق إنتاج تجاري من الزيت بشحنات منتظمة من أي قطاع تنمية في عقد التنمية، وذلك في خلال أربع (٤) سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري للزيت بذات عقد التنمية (أو حسبما يتم مده بواسطة الهيئة) فإن قطاع التنمية هذا سيعتبر متخلى عنه، وذلك ما لم يوجد اكتشاف تجاري للزيت في عقد التنمية المؤسس على الغاز. وكل قطاع في عقد تنمية يقع جزئيا في مجال سحب أي بئر منتجة سيعتبر أنه يساهم في الإنتاج التجاري المشار إليه بعاليه.

تقوم الهيئة كل أربع (٤) سنوات من تاريخ بدء الإنتاج التجاري للزيت بمراجعة قطاعات التنمية بعقود التنمية فيما يخص "منطقة البحث الجديدة" وذلك للتخلى فورا عن أى قطاع غير منتج أو غير مشارك فى الإنتاج (ما لم توافق الهيئة على خلاف ذلك).

يلتزم المقاول بتسليم كافة البيانات والمعلومات والدراسات التي تم اجراؤها في القطاعات التي تم التخلي عنها داخل المنطقة إلى بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج " EUG " في موعد لا يتجاوز ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ موافقة الهيئة على التخلي.

إذا أقرت الهيئة، بناء على طلب يتقدم به المقاول، بأن الزيت الخام يجرى سحبه من أي قطاع من قطاعات هذه الاتفاقية إلى قطاع تنمية في منطقة التزام مجاورة تابعة للمقاول فإن القطاع الذي يجرى السحب منه يجب أن يعتبر أنه يساهم في الإنتاج التجاري لقطاع التنمية المعني، مع ما يتبع ذلك من توزيع للتكاليف والإنتاج (محسوبا من تاريخ السريان أو تاريخ حدوث هذا السحب، أي التاريخين يكون لاحقا)، وذلك بين منطقتي الالتزام. ويكون توزيع التكاليف والإنتاج المذكورين طبقا لكل اتفاقية التزام بنفس النسبة التي تمثلها الاحتياطيات التي يمكن الحصول عليها في التركيب الجيولوجي الذي يتم السحب منه تحت كل منطقة التزام إلى مجموع الاحتياطيات التي يمكن الحصول عليها من هذا التركيب الكائن تحت كلا منطقتي الالتزام، ويتم تسعير الإنتاج المخصص لأي منطقة التزام وفقا لاتفاقية الالتزام التي تحكم تلك المنطقة.

في حالة إخفاق المقاول فى هذه الاتفاقية مع مقاول فى منطقة التزام مجاورة على توزيع التكاليف و/أو الانتاج على عقود التنمية المستقلة فى كلا من منطقتى الالتزام، يتم تسوية ذلك الخلاف بواسطة قرار من خبير، ويتم الاتفاق بينهما على تحديد ذلك الخبير، ويحق للهيئة أن تتدخل وتحفزهما على التعاون الكامل للتوصل في أسرع وقت إلى حل ملائم بالنسبة لمسألة السحب تطبيقا لقرار الخبير بهدف عدم إثراء أيا من المقاولين بدون وجه حق، وفي جميع الأحوال فإن تكلفة الخبير لا يجوز استردادها.

في حالة أن الغاز يجرى سحبه من أي قطاع من قطاعات اتفاقية الالتزام هذه إلى قطاع تنمية في منطقة التزام مجاورة، تتفق الهيئة ومقاول تلك المنطقة المجاورة على توزيع التكاليف و/أو الإنتاج طبقا لكل منطقة التزام.

(و) يتحمل المقاول ويدفع كافة التكاليف والمصروفات التي يتطلبها القيام بكافة العمليات بموجب هذه الاتفاقية غير أن هذه التكاليف والمصروفات لا تشمل أية فوائد على الاستثمار، ويقتصر ما يتطلع إليه المقاول لاسترداد هذه التكاليف والمصروفات على ما يستحقه فقط من الزيت الخام في ظل هذه الاتفاقية. وتسترد هذه التكاليف والمصروفات على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة. وفي أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية وتجديدها، فإن إجمالي الإنتاج الذي يتم تحقيقه من مباشرة هذه العمليات يقسم بين الهيئة والمقاول وفقا لنصوص المادة السابعة.

(ز) ١- يخضع المقاول لقوانين ضريبة الدخل المصرية كما يلتزم بمقتضيات هذه القوانين فيما يختص بتقديم الإقرارات الضريبية وربط الضريبة ومسك وتقديم الدفاتر والسجلات. هذا ما لم تنص الاتفاقية على خلاف ذلك.

٢- يكون المقاول مسئولا عن إعداد الإقرارات الضريبية ويكون من حق السلطات الضريبية وحدها مراجعتها. وعلى المقاول أن يقدم الإقرارات الضريبية إلى الهيئة قبل خمسة وعشرين (٢٥) يوما من التاريخ الواجب تقديم الإقرارات الضريبية فيه. وللهيئة الحق في مراجعة الإقرارات الضريبية لقبول سداد الضريبة المحسوبة. وللهيئة الحق في إبداء ملاحظاتها على هذه الإقرارات خلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ استلام هذه الإقرارات الضريبية من المقاول. وعلى أي حال يكون المقاول مسئولا عن تقديم الإقرارات الضريبية للسلطات الضريبية في تاريخ الاستحقاق.

٣- ويكون الدخل السنوي للمقاول لأغراض ضريبة الدخل المصرية بمقتضى هذه الاتفاقية، مبلغا يحسب على النحو التالي:

مجموع المبالغ التي يتقاضاها المقاول من البيع أو التصرف بطريقة أخرى في كل الزيت الخام الذي حصل عليه المقاول وفقا لأحكام الفقرتين (أ) و (ب) من المادة السابعة،

**مخصوما منها:**

١ – التكاليف والمصروفات التي أنفقها المقاول.

٢ – وقيمة حصة الهيئة، كما تحدد وفقا للفقرة (ج) من المادة السابعة في فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف والمعاد دفعها للهيئة نقدا أو عينا، إن وجد،

**زائدا:**

مبلغا مساويا لضرائب الدخل المصرية المستحقة على المقاول مجملا بالطريقة المبينة في المادة السادسة من الملحق (هـ).

ولأغراض الاستقطاعات الضريبية سالفة الذكر في أية سنة ضريبية، تسري الفقرة (أ) من المادة السابعة بالنسبة لتصنيف التكاليف والمصروفات ومعدلات الاستهلاك فقط، دون الاعتداد بالنسبة المئوية المحددة في الفقرة الأولى من المادة السابعة بند (أ) (١). وجميع تكاليف ومصروفات المقاول المتعلقة بمباشرة العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية والتي لا يحكمها نص الفقرة (أ) من المادة السابعة على النحو الموضح بعالية تكون قابلة للخصم وفقا لأحكام قانون ضريبة الدخل المصرية.

٤ – تتحمل الهيئة وتدفع وتسدد باسم المقاول ونيابة عنه، ضريبة الدخل المصرية المستحقة على المقاول وذلك من حصة الهيئة من الزيت المنتج والمحتفظ به وغير المستعمل في العمليات بمقتضى المادة السابعة. وجميع الضرائب التي تدفعها الهيئة باسم المقاول ونيابة عنه تعتبر دخلا بالنسبة للمقاول.

٥ – تقوم الهيئة بتسليم المقاول الإيصالات الرسمية الصحيحة التي تثبت دفع ضريبة الدخل المصرية الخاصة بالمقاول عن كل سنة ضريبية في خلال تسعين (٩٠) يوما عقب استلام الهيئة للإقرار الضريبي للمقاول عن السنة الضريبية السابقة. ويجب أن تكون هذه الإيصالات صادرة من السلطات الضريبية المختصة ومبينا بها المبلغ المدفوع وغيره من البيانات التي ترد عادة في مثل هذه الإيصالات.

٦ – ضريبة الدخل المصرية، كما تطبق في هذه الاتفاقية، تكون شاملة لكافة ضرائب الدخل التي يستحق أداؤها في ج.م.ع. (بما في ذلك الضريبة على الضريبة) مثل الضريبة على الدخل من رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، وشاملة كذلك الضرائب التي تتخذ الدخل أو الأرباح أساسا لها، بما في ذلك جميع توزيعات أرباح الأسهم، وما يحتجز من ضرائب عند المنبع بشأن ما يستحق للمساهمين، وغير ذلك من الضرائب المفروضة من حكومة ج.م.ع. على ما يقوم المقاول بتوزيعه من دخل أو أرباح.

٧ – عند قيام الهيئة بحساب ضرائب الدخل المفروضة عليها في ج.م.ع. يحق لها أن تخصم جميع الإتاوات التي دفعتها الهيئة إلى الحكومة وضرائب الدخل المصرية على المقاول التي دفعتها الهيئة نيابة عن المقاول.

**المادة الرابعة**

**برنامج العمل والنفقات**

(أ) يجب على المقاول أن يبدأ عمليات البحث بمقتضى هذه الاتفاقية مباشرة أو من خلال الشركة القائمة بالعمليات في موعد لا يتجاوز ستة (٦) أشهر بعد تاريخ السريان في "منطقة البحث الجديدة"، ما لم توافق الهيئة على خلاف ذلك. ويحق للمقاول استخدام والحصول على جميع البيانات السيزمية وكذا البيانات الخاصة بالآبار وغيرها من البيانات الخاصة بالمنطقة، والمتاحة لدى بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، وذلك طبقا للوائح المنظمة لهذا الشأن.

(ب) يمنح المقاول فترة تبدأ من تاريخ السريان وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٣٠، طبقا للمادة الثالثة (ب)، وذلك للقيام بعمليات البحث والتنمية للزيت من خلال الشركة القائمة بالعمليات في "منطقة التنمية الأصلية". ومن ٢٠٢١/١/١ وعلى مدى أربع (٤) سنوات يجب على المقاول تمويل النفقات اللازمة لضمان توفير ما يلي:

- عدد (٧) Workover Rigs في منطقة بلاعيم بري.
- عدد (٢) Workover Rigs في منطقة بلاعيم بحري.
- عدد (٢) جهاز حفر بري.
- عدد (١) جهاز حفر بحري أو جهاز حفر بري بدلا منه.

المقاول على استعداد لإجراء مسح سيزمي ثلاثي الأبعاد بحري في "منطقة التنمية الأصلية" وذلك بشرط أن تكون الأنشطة المرتبطة بها قد استكملت بنهاية سنة ٢٠٢٤.

وفقا لنتائج الأنشطة التي سيتم تنفيذها حتى ٢٠٢٤، من حيث أداء الخزان والعائد الإقتصادي للنفقات الإضافية، فإنه بدءا من سنة ٢٠٢٥ وحتى انتهاء أجل منطقة التنمية الأصلية سيقوم المقاول بتقييم تنفيذ برنامج العمل والذي يلزم تقديمه من الشركة القائمة بالعمليات.

ومن المقدر أنه بدءا من تاريخ السريان سيقوم المقاول من خلال الشركة القائمة بالعمليات بإنفاق مليار (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كنفقات رأسمالية ومصروفات تشغيل.

يمنح المقاول أيضا فترة بحث أولية مدتها ثلاث (٣) سنوات تبدأ من "تاريخ السريان" للقيام، مباشرة أو عن طريق الشركة القائمة بالعمليات، بعمليات البحث عن الزيت في "منطقة البحث الجديدة". يجوز للمقاول مد فترة البحث الأولية هذه لفترتي (٢) امتداد مدتهما ثلاث (٣) سنوات وسنتان (٢) على التوالي، وذلك بناء على إخطار كتابي مسبق بثلاثين (٣٠) يوما على الأقل يرسله إلى الهيئة عن فترة البحث الجارية حينئذ، حسبما يتم مدها طبقا لأحكام المادة الخامسة (أ)، بشرط إنفاق المقاول الحد الأدنى من التزاماته في عمليات البحث ووفائه بالتزامات الحفر بمقتضى هذه الاتفاقية عن فترة البحث الجارية حينئذ.

يلتزم المقاول بأن ينفق، مباشرة أو عن طريق الشركة القائمة بالعمليات، خلال فترة البحث الأولية ما لا يقل عن عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات وأنشطة البحث بما في ذلك الالتزام بحفر بئرين (٢) استكشافيين وإعادة معالجة للبيانات السيزمية.

ويلتزم المقاول بأن ينفق، مباشرة أو من خلال الشركة القائمة بالعمليات، ما لا يقل عن خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات وأنشطة البحث بما في ذلك الالتزام بحفر بئرا استكشافيا واحدا (١) خلال فترة امتداد البحث الأولى البالغة ثلاث (٣) سنوات والتي يختار المقاول مدها بعد فترة البحث الأولية.

كما يلتزم المقاول بأن ينفق، مباشرة أو من خلال الشركة القائمة بالعمليات، ما لا يقل عن خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات وأنشطة البحث بما في ذلك الالتزام بحفر بئرا استكشافيا واحدا (١) خلال فترة امتداد البحث الثانية البالغة سنتان (٢) والتي يختار المقاول مدها بعد فترة امتداد البحث الأولى.

يتعين علي المقاول الاستعانة بما يمتلكه من قدرات وتكنولوجيا وخبرات عالية في إجراء المسح السيزمي ومعالجته وإيجاد فرص واعدة، أما عمليات الحفر والعمليات اللوجستية فيجب ان تتم من خلال الشركة القائمة بالعمليات وذلك للاستفادة مما يتوفر لديها من استعدادات ومهارات في القيام بالعمليات بغرض الوصول إلى أفضل التكاليف وتحسين الكفاءة وحماية السلامة بشكل عام.

هذا ويجب أن لا تزيد نسبة المصروفات الإدارية والعمومية المحتسبة ضمن قيمة الالتزامات المالية المقررة بهذه المادة الرابعة (ب) ، عن ١٥ ٪ من إجمالي قيمة كل التزام عن كل فترة من فترات البحث. على ان يتم استرداد إجمالي المصروفات الإدارية والعمومية المعتمدة من الهيئة وفقا لأحكام الملحق المحاسبي "هـ ".

وفي حالة ما إذا أنفق المقاول أكثر من الحد الأدنى للمبلغ الذي يلزم إنفاقه أو إذا حفر أكثر من الحد الأدنى لعدد الآبار الذي يلزم حفره خلال فترة البحث الأولية البالغة ثلاث (٣) سنوات أو أي فترة بعد ذلك، فإن الزيادة يمكن أن تخصم من الحد الأدنى لمقدار المبلغ الذي يلتزم المقاول بإنفاقه مباشرة أو من خلال الشركة القائمة بالعمليات أو الحد الأدنى لعدد الآبار التي يلزم بحفرها خلال أي فترة بحث تالية، حسب الأحوال.

في حالة إخفاق المقاول في الوفاء بأي من التزاماته الفنية لفترة البحث الجارية حينئذ، مع الوفاء بالحد الأدنى من التزاماته المالية لهذه الفترة، يكون للهيئة الحق في الموافقة على طلب المقاول دخول فترة البحث التالية، بشرط ترحيل الالتزام الفني الغير مستوفى إلى الفترة التالية، ويلتزم المقاول بتقديم خطاب ضمان منفصل بقيمة هذا الالتزام الفني المرحل، يستمر هذا الخطاب ساري المفعول حتى نهاية فترة البحث المعنية التالية. لا يتم تخفيض أي نفقات أخرى من خطاب الضمان هذا لا تتعلق بالالتزام الذى يضمنه.

لا يتم استرداد خطاب الضمان هذا إلا بعد تنفيذ الالتزام المرحل. يحق للهيئة تسييل خطاب الضمان في حالة عدم تنفيذ الالتزام المرحل، قبل ستين (٦٠) يوما من نهاية فترة البحث التالية، حسبما يتم مدها طبقا لنصوص المادة الخامسة (أ).

وفي حالة تخلي المقاول عن حقوقه في البحث بمقتضى هذه الاتفاقية على النحو المبين بعاليه قبل أو عند نهاية السنة الثالثة (٣) من فترة البحث الأولية ويكون قد أنفق على عمليات البحث مبلغا يقل عن مجموع مبلغ عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، أو في حالة ما إذا كان المقاول عند نهاية السنة الثالثة (٣) قد أنفق في المنطقة مبلغا يقل عن هذا المبلغ، فإنه يتعين على المقاول أن يدفع للهيئة مبلغا مساويا للفرق بين مبلغ العشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية سالفة الذكر وبين المبلغ الذي أنفقه فعلا على عمليات البحث وتم اعتماده بواسطة الهيئة، ويكون دفع هذا المبلغ للهيئة عند التخلي أو في مدى ستة (٦) أشهر من نهاية السنة الثالثة (٣) من فترة البحث الأولية، حسب الأحوال. وأي عجز في النفقات التي ينفقها المقاول عند نهاية فترة أي امتداد للأسباب سالفة الذكر يؤدى بالمثل إلى أن يدفع المقاول للهيئة ذلك العجز. ويعتبر هذا العجز غير قابل للاسترداد.

مع عدم الإخلال بالمادة الثالثة (ب) وفيما يخص "منطقة البحث الجديدة" لا يحق للمقاول استرداد المصروفات سالفة الذكر في حالة عدم تحقق اكتشاف تجاري للزيت في نهاية السنة الثامنة (٨)، حسبما يتم مدها وفقا لاتفاقية الالتزام هذه، أو في حالة تخلي المقاول عن المنطقة بموجب هذه الاتفاقية قبل الثماني (٨) سنوات المذكورة عاليه.

(ج ) يقوم المقاول، قبل بداية كل سنة مالية بأربعة (٤) أشهر على الأقل أو في المواعيد الأخرى التي يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمقاول، بإعداد برنامج عمل وموازنة لأعمال البحث في "منطقة البحث الجديدة" يبين فيهما عمليات البحث التي يقترح المقاول القيام بها خلال السنة التالية.

وتفحص وتقدم لجنة مشتركة تنشئها الهيئة والمقاول بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية برنامج العمل والموازنة الخاصة بأعمال البحث. وتتكون هذه اللجنة التي يطلق عليها فيما يلي "لجنة البحث الاستشارية" من ستة (٦) أعضاء، ثلاثة (٣) منهم تعينهم الهيئة وثلاثة (٣) يعينهم المقاول. وتعين الهيئة رئيس لجنة البحث الاستشارية من بين الأعضاء الذين عينتهم. وتقوم لجنة البحث الاستشارية بفحص برنامج عمل البحث والموازنة المقترحين وتقدم الرأي الذي تراه مناسبا بشأنهما، وبعد الانتهاء من الفحص بمعرفة لجنة البحث الاستشارية، يقوم المقاول بإجراء تلك التعديلات التي يراها المقاول مناسبة ويقدم للهيئة برنامج العمل والموازنة الخاصين بالبحث لاعتمادهما.

**ومن المتفق عليه أيضا أنه بعد هذا الاعتماد:**

١- لا يجوز للمقاول أن يغير أو يعدل بصورة جوهرية برنامج العمل والموازنة المذكورين ولا أن يخفض النفقات المعتمدة في الموازنة بدون موافقة الهيئة،

٢- وفي حالة الظروف الطارئة التي تنطوي على خطر فقدان الأرواح أو الممتلكات فإنه يجوز للمقاول أن يصرف المبالغ الإضافية غير المدرجة في الموازنة والتي قد تكون لازمة لتخفيف وطأة مثل هذا الخطر. وتعتبر هذه النفقات من كافة الوجوه نفقات بحث ويكون استردادها وفقا لنصوص المادة السابعة في هذه الاتفاقية.

(د) يقدم المقاول جميع المبالغ اللازمة لكافة المواد والمعدات والإمدادات وإدارة شئون الأفراد والعمليات وفقا لبرنامج العمل والموازنة الخاصين بالبحث والتنمية، ولا تكون الهيئة مسئولة عن تمويل أي من التكاليف سالفة الذكر.

(هـ) يكون المقاول مسئولا مباشرة أو من خلال الشركة القائمة بالعمليات، عن إعداد وتنفيذ برنامج العمل الخاص بالبحث والذي يجب تنفيذه بكفاءة عالية وبما يتمشى مع الأصول السليمة المرعية في الصناعة.

وباستثناء ما قد يكون من الأوفق إجراؤه في مراكز متخصصة خارج ج.م.ع. بشرط الحصول على موافقة الهيئة مثل معالجة البيانات، وإعداد الدراسات المعملية أو الهندسية المتخصصة أو الدراسات التطويرية لهذه البيانات فإن كافة الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية وكذا أية دراسات أخرى متعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية تجرى في ج.م.ع. .

ويعهد المقاول بإدارة عمليات البحث والتنمية في ج.م.ع. إلى مديره العام ونائب مديره العام اللذين يتعين أن يكونا من ذوي الكفاءة الفنية. وتخطر الحكومة والهيئة باسم ذلك المدير العام ونائبه فور تعيينهما. ويزود المقاول المدير العام وكذا نائب المدير العام، عند غياب المدير العام، بسلطات كافية تمكنهما من أن يقوما فورا بتنفيذ كافة اللوائح القانونية التي تصدر إليهما كتابة من الحكومة أو ممثلها وفقا لأحكام هذه الاتفاقية. وتسري على المقاول كل اللوائح القانونية التي صدرت أو تصدر والمطبقة في ظل هذه الاتفاقية ولا تتعارض معها.

(و) يقدم المقاول للهيئة في خلال ثلاثين (٣٠) يوما تالية لنهاية كل ربع سنة تقويمية بيانا بنشاط البحث والتنمية يوضح التكاليف التي أنفقها المقاول خلال ربع السنة المذكور. ويضع المقاول سجلاته وكافة المستندات الضرورية المؤيدة لذلك تحت تصرف الهيئة لفحصها في أي وقت أثناء ساعات العمل العادية وذلك لمدة ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ استلام كل بيان.

وفي مدى ثلاثة (٣) أشهر من تاريخ استلام هذا البيان تقوم الهيئة بإخطار المقاول كتابة إذا اعتبرت:

١ – أن بيان التكاليف ليس صحيحا،

٢ – أو أن تكاليف البضائع أو الخدمات الموردة لا تتماشى مع أسعار السوق الدولية للبضائع أو الخدمات المماثلة في الجودة وشروط التوريد السائدة وقت توريد هذه البضائع أو الخدمات، على أن يراعى في هذا الشأن أن المشتريات والخدمات التي تم الحصول عليها من داخل ج.م.ع. تخضع لأحكام المادة السادسة والعشرين،

٣ – أو أن حالة المواد التي وردها المقاول لاتتناسب مع أسعارها،

٤ – أو أن التكاليف التي حملت ليست لازمة بصفة معقولة للعمليات.

ويتعين على المقاول أن يتشاور مع الهيئة في شأن المشكلة التي تثار في هذا الصدد وعلى الطرفين أن يحاولا الوصول إلى تسوية مرضية لكليهما.

وأية مبالغ يستحق سدادها للهيئة من الزيت المخصص لاسترداد التكاليف نتيجة التوصل إلى اتفاق أو قرار تحكيم يتعين سدادها نقدا على الفور للهيئة، مضافا إليها فائدة بسيطة بواقع سعر ليبور، مضافا إليه اثنان ونصف في المائة (٢,٥٪) سنويا، وذلك عن الفترة التي تبدأ من التاريخ الذي كان يجب فيه دفع المبلغ (المبالغ) محل الخلاف للهيئة طبقا للمادة السابعة (أ) (٢) والملحق "هـ" من هذه الاتفاقية (أي اعتبارا من تاريخ تقديم بيان استرداد التكاليف الخاص بتلك المبالغ) وحتى تاريخ السداد. ويمثل سعر ليبور المطبق متوسط الرقم أو الأرقام المنشورة في جريدة الفاينانشيال تايمز والتي تمثل متوسط سعري ( الشراء والبيع) الساريين على الودائع بالدولار الامريكي المودعة لمدة شهر واحد في سوق العملات الأوروبية بين بنوك لندن في كل يوم خامس عشر (١٥) من كل شهر واقع بين التاريخ الذي كان يجب فيه دفع المبلغ (المبالغ) محل الخلاف للهيئة وتاريخ السداد الفعلي.

وفي حالة عدم نشر سعر ليبور في جريدة الفاينانشيال تايمز في اليوم الخامس عشر (١٥) من أي شهر لأي سبب كان رغم توفر هذا السعر، فإنه يقع الاختيار على سعر ليبور الذي يقدمه سيتي بنك ان. أيه. للبنوك الأخرى الرئيسية في سوق العملات الأوروبية بين بنوك لندن عن الودائع بالدولار الامريكي لمدة شهر واحد.

فإذا وقع ذلك اليوم الخامس عشر (١٥) في يوم لاتسجل فيه أسعار ليبور في سوق التعامل بالعملات الأوروبية بين بنوك لندن، يكون سعر ليبور المستخدم هو السعر المسجل في اليوم التالي الذي يتم فيه تسجيل هذه الأسعار.

وإذا لم تقم الهيئة بإخطار المقاول في مدى الثلاثة (٣) أشهر المنصوص عليها في هذه الفقرة باعتراضها علي أي بيان، فإن هذا البيان يعتبر معتمدا.

(ز) يقوم المقاول بدفع كل المبالغ اللازمة لعملياته في ج.م.ع. بمقتضي هذه الاتفاقية بعملات من الخارج قابلة للتحويل الحر ويحق للمقاول شراء العملة المصرية بدون قيد وذلك بالكميات اللازمة لعملياته في ج.م.ع. من الهيئة أو من أي بنك مصرح له من الحكومة في القيام باستبدال النقد الأجنبي. تعطى الأولوية للهيئة في شراء العملات الأجنبية من المقاول بنفس السعر المطبق في نفس التاريخ الذي تشترى فيه هذه العملات من البنك الأهلي المصري .

(ح) تخول الهيئة في أن تقدم للمقاول العملة المصرية المطلوبة للعمليات التي تجرى بموجب هذه الاتفاقية مقابل أن تتسلم من المقاول مقدارا مساويا من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بسعر الصرف الرسمي في ج.م.ع.، علي أن تودع هذه المبالغ بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية في حساب الهيئة في الخارج لدى بنك مراسل للبنك الأهلي المصري بالقاهرة. وتستخدم المسحوبات من هذا الحساب لتمويل متطلبات الهيئة والشركات التابعة لها من العملات الأجنبية، وبشرط موافقة وزير البترول والثروة المعدنية.

**المادة الخامسة**

**التخليات الإجبارية والاختيارية**

**أ- التخليات الإجبارية:**

**(أ) منطقة البحث الجديدة:**

في نهاية السنة الثالثة (٣) بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية، يتخلى المقاول للحكومة عن إجمالي خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) من منطقة البحث الجديدة الأصلية في تاريخ السريان التي لم يتم تحويلها حينئذ إلى عقد أو عقود تنمية "منطقة التخلي". على أن يكون هذا التخلي في شكل وحدة واحدة لقطاعات بحث بكاملها لم يتم تحويلها إلى عقود تنمية ما لم يتم الاتفاق بين الهيئة والمقاول على خلاف ذلك، وذلك حتى يتسنى الوفاء بمتطلبات التخلي على وجه الدقة.

يجوز للمقاول الاحتفاظ بـ "منطقة التخلي" المشار إليها بعاليه خلال فترة البحث التالية التي تم مدها والبالغة ثلاث (٣) سنوات، بشرط الحصول على موافقة وزير البترول. ويجب على المقاول تقديم إخطار للهيئة قبل موعد إنتهاء فترة البحث الأولية بستة (٦) أشهر على الأقل يشمل الأنشطة الإضافية (حفر بئرا واحدة (١) على الأقل) المزمع قيام المقاول بها في "منطقة التخلي" خلال فترة البحث التالية البالغة ثلاث (٣) سنوات والتي يختار المقاول مدها بعد فترة البحث الأولية، بشرط تقديم المقاول بيانا بالتكاليف والنفقات اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة الإضافية، ومن المفهوم التزام المقاول بتلك الالتزامات المالية والفنية بالإضافة إلى التزامات البحث الخاصة بفترة البحث الثانية البالغة ثلاث (٣) سنوات طبقا لأحكام المادة الرابعة من هذه الاتفاقية. يلتزم المقاول بتقديم خطاب ضمان بمبلغ مساوي لتكاليف تلك الأنشطة الإضافية بالصيغة المبينة بالملحق (ج) من هذه الاتفاقية، كما يلتزم المقاول أيضا بدفع منحة غير مستردة نظير الاحتفاظ بـ "منطقة التخلي" وفقا للمادة التاسعة (أ).

في نهاية السنة السادسة (٦) بعد تاريخ سريان هذه الاتفاقية، يتخلى المقاول للحكومة عن خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) إضافية من باقي منطقة البحث الجديدة في تاريخ السريان التي لم يتم تحويلها حينئذ إلى عقد أو عقود تنمية. يتخلى المقاول أيضا عن "منطقة التخلي" المحتفظ بها بموجب الفقرة السابقة أعلاه، باستثناء أي منطقة تم تحويلها إلى عقد/عقود تنمية. على أن يكون هذا التخلي في شكل وحدة واحدة لقطاعات بحث بكاملها ما لم يتم الاتفاق بين الهيئة والمقاول على خلاف ذلك حتى يتسنى الوفاء بمتطلبات التخلي على وجه الدقة. ويجوز للمقاول الاحتفاظ بالمنطقة الإضافية المذكورة أعلاه البالغة خمسة وعشرين في المائة (٢٥٪) و/أو المنطقة التي تم الاحتفاظ بها خلال فترة البحث السابقة وذلك خلال فترة المد الثانية لفترة البحث الأولية البالغة سنتان (٢) التي يختار المقاول مدها بعد فترة الامتداد الأول لفترة البحث الأولية، وذلك بشرط موافقة وزير البترول ووفقا للأحكام والشروط المذكوره أعلاه.

مع عدم الإخلال بالمادتين الثالثة والثالثة والعشرين والفقرات الثلاث الأخيرة من هذه المادة الخامسة (أ)، يتعين على المقاول أن يتخلى عند نهاية السنة الثامنة (٨) من فترة البحث عن الباقي من منطقة البحث الجديدة التي لم يتم تحويلها حينئذ إلى عقود تنمية.

ومن المفهوم أنه في وقت أي تخل فإن المساحات داخل حدود منطقة البحث الجديدة الواجب تحويلها إلى عقود تنمية والتي يكون قد قدم بها طلب إلى وزير البترول لموافقته، وفقا للمادة الثالثة (د) تعتبر رهنا بهذه الموافقة، كأنها حولت إلى عقود تنمية.

لن يكون مطلوبا من المقاول أن يتخلى عن أي قطاع أو قطاعات بحث يتم فيه أو فيها اكتشاف بئر تجارية للزيت قبل الفترة الزمنية المشار إليها في المادة الثالثة (ج) والممنوحة للمقاول لكي يقرر في خلالها ما إذا كانت هذه البئر تعتبر اكتشافا تجاريا يستحق التنمية، مع مراعاة حق الهيئة في الموافقة على وجود اكتشاف تجاري وفقا للمادة الثالثة (ج) ومع عدم الإخلال بمقتضيات الفقرة (هـ) من المادة الثالثة.

وللهيئة الحق في الاحتفاظ بقطاع أو قطاعات البحث المتفق عليها لأي اكتشاف للغاز إلى أن يتم التحويل إلى عقد تنمية.

وفي حالة ما إذا كانت إحدى الآبار فعلا تحت الحفر أو الاختبار في نهاية فترة البحث الأولية أو نهاية فترتي (٢) الامتداد المتلاحقتين لفترة البحث الأولية، فإنه يسمح للمقاول بفترة لا تزيد على ستة (٦) أشهر لتمكينه من تحديد ما إذا كان البئر تحتوي على بئرا تجارية للزيت أو تمثل كشفا تجاريا، على حسب الأحوال. على أن أي امتداد يمنح من هذا القبيل سوف يترتب عليه نقصان فترة البحث التالية، بما يساوي هذا الامتداد، على نحو ما يتطلبه الأمر.

**(ب) منطقة التنمية الأصلية:**

يجب على المقاول أن يتخلى عن "منطقة التنمية الأصلية" بأكملها في ٣١ من ديسمبر ٢٠٣٠.

**ب – التخليات الاختيارية:**

**(أ) منطقة البحث الجديدة:**

يجوز للمقاول أن يتخلى بمحض اختياره، خلال أي فترة من فترات البحث، عن كل أو أي جزء من منطقة البحث الجديدة في صورة قطاعات بحث كاملة أو أجزاء من قطاعات بحث وبشرط أن يكون قد أوفى في تاريخ هذا التخلي الاختياري بالتزامات البحث عن هذه الفترة بموجب المادة الرابعة (ب).

أي تخليات بموجب هذه الاتفاقية تخصم من حساب التخلي الإجباري المنصوص عليه في المادة الخامسة (أ) أعلاه فيما يخص "منطقة البحث الجديدة".

بعد الاكتشاف التجاري يكون التخلي عن أية مساحة بالاتفاق المشترك بين الهيئة والمقاول وذلك باستثناء التخلي الذي يتم عند نهاية إجمالي فترة البحث البالغة ثماني (٨) سنوات المنصوص عليها بعاليه.

**(ب) منطقة التنمية الأصلية:**

يجوز للمقاول أن يتخلى، اختياريا، عن كل أو جزء من منطقة التنمية الأصلية في أي وقت أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية.

يتعين على المقاول، أن يقدم كافة البيانات والمعلومات، التي تم الحصول عليها عقب العمليات البترولية طبقا للمادة الثالثة (هـ) والمادة الخامسة بموجب هذه الاتفاقية ، إلى بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG) على الفور بعد التخلي (سواء كان إجباري أو اختياري)، كما هو مذكور في هذه المادة أعلاه، في موعد غايته ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ اعتماد الهيئة لهذا التخلي.

يجب على المقاول، عند وقت التخلي هذا، سواء اختياريا أو إجباريا، أو عند انقضاء فترة الالتزام، وبناء على طلب الهيئة التأكد من اتباع جميع اللوائح البيئية المبينة في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية، وفقا لنظم صناعة البترول السليمة المقبولة والمرعية.

**المادة السادسة**

**العمليات**

(أ) "الشركة القائمة بالعمليات" كما تم تعريفها في هذه الاتفاقية وطبقا للملحق "د" تكون شركة مساهمة قطاع خاص، تساهم فيها الهيئة والمقاول كلا بنسبة خمسين بالمائة (٥٠٪)، تخضع للقوانين واللوائح السارية في ج.م.ع. في الحدود التي لا تتعارض فيها هذه القوانين واللوائح مع نصوص هذه الاتفاقية أو عقد تأسيس الشركة القائمة بالعمليات.

الشركة القائمة بالعمليات والمقاول، لأغراض هذه الاتفاقية، تعفيان من تطبيق أحكام القوانين واللوائح الآتية بتعديلاتها الحالية أو المستقبلة وما يحل محلها من قوانين أو لوائح:

- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بشركات القطاع العام.
- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة.
- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون في شأن هيئات القطاع العام وشركاته.
- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، و
- القانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي؛ أحكام الباب الخامس، بشأن تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.

(ب) عقد تأسيس الشركة القائمة بالعمليات مرفق بهذه الاتفاقية كملحق "د". وفي تاريخ اعتماد وزير البترول لعقد تنمية الزيت في "منطقة البحث الجديدة"، تحل لجنة البحث الاستشارية وتتولى بتروبل؛ "الشركة القائمة بالعمليات" فورا القيام بعمليات البحث والتنمية في "منطقة البحث الجديدة" دون حاجة إلي أية إجراءات أخري.

(ج) تعد الشركة القائمة بالعمليات برنامج عمل وموازنة للمزيد من عمليات البحث والتنمية للجزء المتبقي من السنة المالية التي يبدأ فيها تاريخ السريان، وذلك بعد تسعين (٩٠) يوما من تاريخ سريان هذه الاتفاقية. وتعد الشركة القائمة بالعمليات برنامج إنتاج سنوي وبرنامج العمل والموازنة للسنة المالية التالية لإجراء مزيد من عمليات البحث والتنمية، وذلك في موعد لا يتجاوز أربعة (٤) أشهر قبل نهاية السنة المالية الجارية (أو في أي موعد آخر يتفق عليه بين الهيئة والمقاول) وفي الأربعة (٤) أشهر السابقة لبداية كل سنة مالية تالية بعد ذلك (أو في أي موعد آخر يتفق عليه بين الهيئة والمقاول). ويقدم برنامج الإنتاج وبرنامج العمل والموازنة لمجلس الإدارة للموافقة عليهما.

(د) تقوم الشركة القائمة بالعمليات في موعد لا يتعدى اليوم العشرين (٢٠) من كل شهر بتقديم تقدير مكتوب إلى المقاول بمجموع احتياجاتها النقدية لتغطية النفقات في النصف الأول والنصف الثاني من الشهر التالي مقدرة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، على أن تأخذ في اعتبارها الموازنة المعتمدة، وعند حساب هذا التقدير يجب أن يؤخذ في الاعتبار أية نقدية يتوقع بقاؤها لديها في نهاية الشهر.

وتدفع المبالغ الخاصة بالفترة المحددة من ذلك الشهر إلى البنك المراسل المذكور في الفقرة (هـ) أدناه، وذلك في اليوم الأول (١) واليوم الخامس عشر (١٥) على التوالي، وإذا كان اليوم المحدد للدفع من أيام العطلات فإن الدفع يتم في يوم العمل الذي يليه.

(هـ) يصرح للشركة القائمة بالعمليات بأن تحتفظ تحت تصرفها في الخارج في حساب مفتوح لدى بنك مراسل للبنك الأهلي المصري بالقاهرة، بالمبالغ التي يقدمها المقاول بالنقد الأجنبي. وتستخدم المسحوبات من هذا الحساب لدفع أثمان البضائع والخدمات التي يتم الحصول عليها في الخارج ولتحويل المبالغ اللازمة إلى بنك محلي في ج.م.ع. لمواجهة نفقات الشركة القائمة بالعمليات بالجنيه المصري بشأن أنشطتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

وفي خلال الستين (٦٠) يوما التالية لنهاية كل سنة مالية تقدم الشركة القائمة بالعمليات إلى سلطات رقابة النقد المختصة في ج.م.ع. بيانا مصدقا عليه من مكتب مراجعة حسابات معترف به، يبين المبالغ المقيدة في الجانب الدائن لذلك الحساب والمبالغ المنصرفة منه والرصيد المتبقي في نهاية السنة.

(و) ١- قبل بدء كل نصف سنة تقويمية بتسعين (٩٠) يوما على الأقل، تعد الشركة القائمة بالعمليات تنبؤا كتابيا تقدمه للهيئة والمقاول، يبين جملة كمية الزيت الخام التي تقدر الشركة القائمة بالعمليات إنه يمكن إنتاجها والاحتفاظ بها ونقلها بموجب هذه الاتفاقية أثناء نصف السنة التقويمية المذكورة، وفقا لأصول الصناعة البترولية السليمة. ولأغراض البندين (و) و(ز) من هذه المادة السادسة، يطلق على الزيت الخام الذي يستحقه المقاول بموجب البندين (أ) و(ب) من المادة السابعة من هذه الاتفاقية "مستحقات المقاول" ويطلق على حصة الهيئة من الزيت الخام بمقتضى البندين (أ) و(ب) من المادة السابعة "مستحقات الهيئة" وتتضمن مستحقات الهيئة إتاوة الحكومة (وذلك مع عدم الإخلال بحق الهيئة في استرداد فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف كما هو منصوص عليه في المادة السابعة).

٢- وفي خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد استلام كل تنبؤ للإنتاج مما هو منصوص عليه في الفقرة السابقة، تقوم كل من الهيئة والمقاول بإخطار الآخر وبإخطار الشركة القائمة بالعمليات كتابة بجملة كمية الزيت الخام التي تختار أخذها من الكمية المتنبأ بها، وذلك في حدود "مستحقاتها" أثناء ربعي السنة التقويمية للذين يتناولهما التنبؤ المذكور. والكمية التي يختار كل من الطرفين أخذها على النحو المبين أعلاه، يعبر عنها بكلمة "مخصصات" ذلك الطرف عن ربعي السنة التقويمية المذكورين.

٣- تحاول الشركة القائمة بالعمليات أن تنتج في خلال كل ربع سنة تقويمية كمية من الزيت الخام مساوية لمجموع مخصصات الهيئة والمقاول ويدفق الزيت الخام إلى صهاريج التخزين الرئيسية بالحقل، التي تنشأ وتصان وتشغل بمعرفة الشركة القائمة بالعمليات وفقا للوائح الحكومية ويعاير فيها الزيت الخام أو يقاس بطريقة أخرى لأغراض الإتاوة وللأغراض الأخرى التي تتطلبها هذه الاتفاقية.

٤- إنه في الظروف العادية، تحدد كل من الهيئة والمقاول "مستحقاتها" بالكامل كما هي معرفة بعالية، بناء على ذلك لا يكون هناك عجز أو زيادة في أخذ الزيت الخام. غير أنه لما كانت الكمية الفعلية المنتجة من الزيت الخام قد تختلف عن الكمية المتنبأ بها، فإنه يتعين تسوية "مستحقات" الطرفين وفقا للكمية المحققة فعليا من الزيت الخام المنتج.

ويفترض فيما تقدم إن الإختلاف في كمية الزيت الخام المنتج لم يكن ناتجا عن أي تصرف من جانب أي من الهيئة أو المقاول.

(ز) ١- في حالة ما إذا اختارت أي من الهيئة أو المقاول (الطرف أ) عدم تحديد كل أو بعض "مستحقاتها" المتنبأ بها من أي زيت خام في أي ربع سنة تقويمية، يكون للطرف الأخر(الطرف "ب") الخيار في شراء بعض أو كل "مستحقات" الطرف (أ) التي اختار الطرف (أ) عدم تحديدها، وذلك بسعر السوق كما هو معرف في البند (ج) من المادة السابعة من هذه الاتفاقية وأي زيت خام يقوم الطرف (ب) بشرائه على هذا النحو، يعتبر جزءا من "مستحقات" الطرف (أ).

٢- إذا كان إنخفاض كمية الزيت الخام المنتج في أي ربع سنة تقويمية يرجع إلى أي من الحالتين الآتيتين:

أ. أن الطرف (أ) لم يحدد كل أو بعض مستحقاته المتنبأ بها وأن الطرف (ب) لم يقرر شراء كل أو بعض مستحقات الطرف (أ) المتنبأ بها والمتوفرة نتيجة لما تقدم. أو

ب. إذا تخلف الطرف (أ) عن أخذ كميات الزيت الخام والتصرف فيها طبقا لما حدده من قبل فإنه، بالرغم من توفر أي من الحالتين سالفتي الذكر، سيسمح للطرف (ب) بإن يأخذ ويتصرف في كل كميات الزيت الخام المستحقة له في ربع السنة التقويمية المذكورة كما هي معرفة في هذه المادة السادسة وبناء على التنبؤ سالف الذكر.

ومع ذلك، وفي كلا الحالتين سالفتي الذكر، يتعين تسوية مستحقات الطرفين بما يؤدي إلى أن يكون مجموع المستحقات المعدلة مساويا لكمية الزيت الخام المنتجة فعلا في ربع السنة ذاته باستخدام نفس النسب التي تتمثل في مستحقاتها المتنبأ بها منسوبة إلى إجمالي كمية الإنتاج المتنبأ بها. ومع افتراض أن الطرف (ب) قد أخذ مستحقاته المتنبأ بها كما هو مسموح به، فإن الطرف (ب) يعتبر أنه قد أخذ تجاوزا كمية تساوي الفرق بين مستحقاته المتنبأ بها ومستحقاته المسواة "ما يعتبر تجاوزا".

٣- وحينئذ يكون الطرف (أ) "الطرف المتخلف" الخيار في أن يسترد كمية من الزيت الخام مساوية لكمية "ما يعتبر تجاوزا" وللتعويض عن هذه الكمية يأخذ زيت خام من المستحقات المتنبأ بها للطرف (ب) "الطرف المتجاوز" في أرباع السنة المستقبلة وذلك بمعدلات لا تزيد عن سبعة في المائة (٧٪) من مستحقات "الطرف المتخلف" على أساس الكمية الفعلية المنتجة من الزيت الخام (وليس المتنبأ بها) في أي من أرباع السنة المستقبلة المشار إليها.

ومن المتفق عليه ما يلي:

١. يحدد الطرف (أ) كامل مستحقاته قبل ممارسة حقوقه في التعويض.

٢. يقوم الطرف (أ) بإخطار الطرف (ب) وإخطار الشركة القائمة بالعمليات بعزمه على ممارسته الإختيار المشار إليه عاليه في نفس الوقت الذي يحدد فيه "مخصصاته" طبقا للبند (و) (٢) من هذه المادة السادسة. و

٣. في حالة ما إذا كان الطرف (أ) هو الهيئة، فإن الهيئة لا تقوم في نفس الوقت بممارسة حقها في التعويض بمقتضى هذا البند، وممارسة حقها في اختيار خمسون في المائة (٥٠ ٪) من حصتها من فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف عينا. و

٤. يكون استئناف الهيئة لممارسة اختيارها في أن تأخذ عينا الخمسون في المائة (٥٠ ٪) من حصتها من فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف فور تمام التعويض عن إجمالي "ما يعتبر تجاوزا" وذلك مع مراعاة الإخطار المشار إليه بعاليه. و

٥. لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤدي كمية التعويض إلى المساس بكمية الزيت الخام التي يحتاجها المقاول والهيئة لاسترداد إجمالي التكاليف القابلة للاسترداد المسموح بها أثناء أي ربع سنة على أن تكون تلك الكميات من الزيت الخام اللازمة لاسترداد التكاليف محسوبة، بصفة مؤقتة، على أساس أحدث بيان للزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف.

٤- الهدف المقصود بهذا البند (ز) هو إقرار مبدأ ألا يأخذ أي من الطرفين أو يتصرف في كمية تزيد على كمية الزيت الخام القابلة للاستخراج في الخزان التي يستحقها ذلك الطرف بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ح) إذا وجدت خلال فترة عمليات الإنتاج، طاقة زائدة في التسهيلات والتي لا يمكن للشركة القائمة بالعمليات استخدامها، فإن الهيئة ستستخدم تلك الطاقة الزائدة إذا رغبت في ذلك دون أية أعباء مالية أو أضرار بعمليات المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات.

**المادة السابعة**

**استرداد التكاليف والمصروفات واقتسام الإنتاج**

**( أ ) استرداد التكاليف:**

مع مراعاة النصوص الخاصة بالمراجعة في هذه الاتفاقية، يسترد المقاول جميع المصروفات المذكورة أدناه في حدود وخصما من أربعين في المائة (٤٠٪) من كل الزيت المنتج والمحتفظ به من المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية والذي لم يستخدم في العمليات البترولية، ويشار إلى هذا الزيت فيما يلي بعبارة "الزيت المخصص لاسترداد التكاليف":

١- ما تم اعتماده بواسطة الهيئة من كافة التكاليف والمصروفات والنفقات كل ربع سنة والتي دفعت وحملت داخل حدود "منطقة التنمية الأصلية" بدءا من تاريخ السريان، والخاصة بجميع عمليات البحث والتنمية والعمليات المتعلقة بها بموجب هذه الاتفاقية بما في ذلك كافة النفقات المتعلقة بالعمليات المشار إليها في المادة الرابعة (ب).

٢- ما تم اعتماده بواسطة الهيئة من كافة التكاليف والمصروفات والنفقات الخاصة بجميع أنشطة البحث والتنمية والتي دفعت وحملت بموجب "اتفاقية الالتزام الأصلية" ولم يتم سدادها إلى المقاول ولم يستردها بالكامل قبل تاريخ السريان طبقا للجدول الخاص بحساب أقساط الاسترداد بموجب اتفاقية الالتزام الأصلية.

٣- رصيد المبالغ المرحلة كما هو وارد في آخر بيان لاسترداد التكاليف الصادر بموجب اتفاقية الالتزام الأصلية قبل تاريخ السريان.

٤- عند الإنتاج التجاري من "منطقة البحث الجديدة"، يسترد المقاول أيضا، على أساس ربع سنوي، ما تم اعتماده بواسطة الهيئة من كافة التكاليف والمصروفات والنفقات التي دفعت وحملت بدءا من تاريخ السريان والخاصة بجميع عمليات البحث والتنمية والعمليات المتعلقة بها في "منطقة البحث الجديدة".

وخلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ السريان يجب على المقاول أن يقدم إلى الهيئة بيان تسوية للتكاليف القابلة للاسترداد وكشوف استرداد التكاليف الصادرة من ١ يناير ٢٠٢١ وحتى تاريخ السريان، بما في ذلك تعديل الزيت المخصص لاسترداد التكاليف من خمسة وثلاثين في المائة (٣٥ ٪) إلى أربعين في المائة (٤٠ ٪) من كل الزيت المنتج والمحتفظ به من المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية والذي لم يستخدم في العمليات البترولية بدءا من ١ يناير ٢٠٢١. وفي خلال ستين (٦٠) يوما من استلام بيان التسوية ينبغي أن يكون التعديل المناسب مع الفرق نافذ المفعول بين الأطراف ويجب على الهيئة دفع هذا الفرق إلى المقاول وفقا لآلية يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمقاول.

وتطبق التعريفات التالية بغرض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات لاستردادهم:

١. "نفقات البحث" تعني كل تكاليف ومصروفات البحث وما يخصها من المصروفات غير المباشرة والمصروفات الإدارية والعمومية.
٢. "نفقات التنمية" تعني كل تكاليف ومصروفات التنمية، (باستثناء مصروفات التشغيل)، وما يخصها من المصروفات غير المباشرة والمصروفات الإدارية والعمومية.
٣. "مصروفات التشغيل" تعني كل التكاليف والمصروفات والنفقات التي تمت بغرض الإنتاج التجاري وهي التكاليف والمصروفات والنفقات غير القابلة عادة للاستهلاك.

ومع ذلك، تشمل مصروفات التشغيل إصلاح الآبار وإصلاح وصيانة الأصول ولكنها لا تشمل أيا مما يلي: الحفر الجانبي (Sidetracking) وإعادة الحفر، وتغيير حالة بئر، الهجر الدائم للبئر، استبدال أصول أو جزء من أصل والإضافات والتحسينات والتجديدات والعمرة الرئيسية.

١) ودون الاخلال بالمادة السابعة (أ) (١) (٤) المذكورة أعلاه تسترد نفقات البحث والتنمية ومصروفات التشغيل التي حملت ودفعت فيما يخص المنطقة من الزيت المخصص لاسترداد التكاليف (كما هو معرف فيما يلي) على النحو التالي:

(١) "نفقات البحث"، تسترد بمعدل خمسة وعشرين في المائة (٢٥ ٪) سنويا، تبدأ إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات أو في السنة الضريبية التي وقع فيها تاريخ السريان، أي التاريخين يكون لاحقا.

(٢) "نفقات التنمية"، تسترد بمعدل اثنى عشر ونصف في المائة (١٢,٥٪) سنويا، تبدأ إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات أو في السنة الضريبية التي وقع فيها تاريخ السريان، أي التاريخين يكون لاحقا.

(٣) "مصروفات التشغيل" التي حملت ودفعت بعد تاريخ السريان، سوف تسترد إما في السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه التكاليف والمصروفات أو في السنة الضريبية التي وقع فيها تاريخ السريان، أي التاريخين يكون لاحقا.

٢) إذا حدث في أية سنة ضريبية أن كانت التكاليف أو المصروفات أو النفقات الواجب استردادها بموجب أحكام الفقرات ١–(١) و(٢) و(٣) السابقة تزيد على قيمة كل الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف في تلك السنة الضريبية، فإن الزيادة ترحل لاستردادها في السنة أو السنوات الضريبية التالية إلى أن تسترد بالكامل، على ألا يتم ذلك بأية حال بعد انقضاء هذه الاتفاقية بالنسبة للمقاول.

٣) في حالة عدم استرداد المقاول، في أي ربع سنة، من خلال الزيت المخصص لاسترداد التكاليف، نفقات التنمية الخاصة بالعمليات في عقد استغلال أبو ماضي (المبين بالملحق (ب) من هذه الاتفاقية)، إذن:

١) ترد الهيئة للمقاول زيت خام قيمته تعادل كل أو جزء من ما لم يسترد من هذه التكاليف المذكورة أعلاه وفي حدود كمية فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف.

٢) ترد الهيئة للمقاول زيت خام قيمته تعادل كل أو جزء من ما لم يسترد من هذه التكاليف وذلك من نصيب الهيئة من الزيت المخصص للربح.

يكون هذا الرد في خلال الربع الأول للعام التالي ولكن ليس بعد انتهاء هذه الاتفاقية.

٤) استرداد التكاليف والمصروفات، بناء على المعدلات المشار إليها سابقا، سيوزع على كل ربع سنة تناسبيا (بنسبة الربع لكل ربع سنة) ومع ذلك، فإن أية تكاليف ومصروفات قابلة للاسترداد لا يتم استردادها في ربع سنة معين تبعا لهذا التوزيع، ترحل لاستردادها في ربع السنة الذي يليه.

٥) يستثنى من البند ١- و٢- أعلاه أية استثمارات أو نفقات جديدة خلال آخر خمس (٥) سنوات خاصة بـ "نفقات التنمية" أو خاصة بـ "نفقات البحث" من فترة اتفاقية الالتزام، فإنها تسترد تناسبيا على مدار الفترات الربع سنوية المتبقية المتاحة من فترة اتفاقية الالتزام بدءا من ربع السنة (حسبما يكون الحال) في خلال السنة الضريبية التي حملت ودفعت فيها هذه النفقات وحتى تاريخ الانتهاء.

٦) باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) (٣) من المادة السابعة والفقرة (هـ) (١) من المادة السابعة، فإن المقاول يحق له أن يحصل على ويمتلك كل ربع سنة، كل الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف الذي يتم الحصول عليه والتصرف فيه بالكيفية المحددة وفقا للمادة السابعة فقرة (هـ) وعندما تزيد قيمة كل الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف [على النحو المحدد في الفقرة (ج) من المادة السابعة] على التكاليف والنفقات الفعلية القابلة للاسترداد والمزمع استردادها في ربع السنة ذاك بما في ذلك ما قد يرحل طبقا للمادة السابعة (أ) (١) (٤)، فإن (١٠٠ ٪) مائة بالمائة من قيمة تلك الزيادة من الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف تؤول بالكامل للهيئة ، ويدفع المقاول للهيئة قيمة تلك الزيادة في الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف إما (١) نقدا وذلك بالطريقة المنصوص عليها في المادة الرابعة من النظام المحاسبي الوارد في الملحق " هـ " وإما (٢) عينا وفقا للمادة السابعة (أ) (٣).

٧) قبل بدء كل سنة تقويمية بتسعين (٩٠) يوما يحق للهيئة أن تختار بموجب إخطار كتابي ترسله للمقاول، أن تطلب سداد نصيبها حتى مائة في المائة (١٠٠ ٪) من فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف عينا. وهذا السداد يكون بالزيت الخام من المنطقة "فوب" نقطة التصدير أو أي نقطة تسليم أخرى يتفق عليها بشرط ألا تزيد كمية الزيت الخام الذي تأخذه الهيئة عينا في أي ربع سنة على قيمة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف المأخوذ فعلا والذي تصرف فيه المقاول بصفة منفردة من المنطقة خلال ربع السنة السابق، وإذا كان استحقاق الهيئة في تقاضي سداد نصيبها عينا من فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف مقيدا بالشرط السابق ذكره، فإن الباقي من هذا الاستحقاق يدفع نقدا.

**(ب) اقتسام الإنتاج:**

(١) الستون في المائة (٦٠ ٪) المتبقية من كل الزيت الخام المنتج والمحتفظ به من المنطقة والذي لم يستخدم في العمليات البترولية يقسم بين الهيئة والمقاول طبقا لقيمة خام برنت بدءا من الأول من يناير ٢٠٢١ ووفقا للأنصبة التالية:

تؤخذ تلك الأنصبة ويتم التصرف فيها طبقا للمادة السابعة الفقرة (هـ).

| خام برنت | نصيب الهيئة ٪ | نصيب المقاول ٪ |
|---|---|---|
| **أقل من أو يساوي ٦٥ دولار/برميل** | **٦٥ ٪** | **٣٥ ٪** |
| **أكثر من ٦٥ دولار/برميل** | **٧٠ ٪** | **٣٠ ٪** |

وفي خلال خمسة عشر (١٥) يوما من تاريخ السريان يقدم المقاول إلى الهيئة بيان استحقاق لاقتسام الإنتاج من الأول من يناير ٢٠٢١ وحتى تاريخ السريان ليتضمن تعديل حصة المقاول طبقا لنصيب المقاول في الجدول المذكور عاليه، وفي خلال ثلاثين (٣٠) يوما من استلام بيان الاستحقاق تدفع الهيئة للمقاول هذا الفرق وفقا لآلية يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمقاول.

(٢) ولتجنب الشك، من المفهوم أن غاز البترول المسال (LPG) والمتكثف المستخرج من الغاز في منطقة التنمية الأصلية أومنطقة البحث الجديدة ملك للهيئة ولا يخضع لأية آلية اقتسام بين الهيئة والمقاول.

**(ج) تقييم الزيت الخام:**

١ – الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف والزيت الخام طبقا للمادة السابعة (ب) الذي يستحقه المقاول بمقتضى هذه الاتفاقية يتعين تقييمه بمعرفة الهيئة والمقاول بـ"سعر السوق" عن كل ربع سنة تقويمية.

٢ – المقصود "بسعر السوق" هو المتوسط المرجح للأسعار المحققة خلال ربع السنة من مبيعات الهيئة أو المقاول أيهما أعلى شريطة أن تكون المبيعات المستخدمة وصولا إلى المتوسط أو المتوسطات المرجحة لمبيعات إلى شركات غير تابعة بكميات متقارنة بشروط دفع متقارنة بعملة قابلة للتحويل الحر لصفقات غير منحازة، تسليم ظهر الناقلة (فوب) في نقطة التصدير وذلك طبقا لكافة عقود بيع الزيت الخام السارية المفعول حينئذ، ولكن مع استبعاد عقود بيع الزيت الخام التي تنطوي على مقايضة، و

١) المبيعات التي تتم بصفة مباشرة أو غير مباشرة من الهيئة أو المقاول إلى أي شركة تابعة سواء أكان ذلك عن طريق وسيط أو خلافه.

٢) المبيعات التي تنطوي على مقابل خلاف الدفع بعملة قابلة للتحويل الحر أو التي يكون الباعث فيها بصفة كلية أو جزئية اعتبارات خلاف الحوافز الاقتصادية المعتادة في بيوع الزيت الخام التجارية الخالية من التحيز.

٣ – من المفهوم أنه في حالة البيوع "سيف" تجرى التخفيضات اللازمة مقابل تكاليف النقل والتأمين توصلا لحساب السعر "فوب" في نقطة التصدير، وعلى أن يؤخذ دائما في الاعتبار إجراء التعديل المناسب بالنسبة لنوع الزيت الخام و مزايا أو مساوئ النولون الخاصة بميناء الشحن وغير ذلك من تعديلات أخرى مناسبة ويحدد "سعر السوق" على حدة بالنسبة لكل زيت خام أو خليط زيت خام وبالنسبة لكل ميناء شحن.

٤ – إذا لم تتم مثل هذه المبيعات خلال أي ربع سنة تقويمية من جانب الهيئة والمقاول أو أيهما بموجب عقود بيع الزيت الخام السارية، فإنه يتعين على الهيئة والمقاول أن يتفقا معا على "سعر السوق" بالنسبة للبرميل من الزيت الخام الذي يتعين استعماله عن ربع السنة ذاك، وعليهما الاسترشاد بجميع الأدلة المناسبة والمتاحة بما في ذلك الأسعار الجارية بعملة قابلة للتحويل الحر بالنسبة للزيوت الخام الرئيسية التي تنتجها كبرى البلدان المنتجة للبترول (في الخليج العربي أو بمنطقة البحر المتوسط) التي تباع بصفة منتظمة في الأسواق المفتوحة طبقا لعقود بيع فعلية، لكن مع استبعاد المبيعات الورقية والوعد بالبيع طالما لا يتم تسليم زيت خام. و بحيث تكون هذه المبيعات قد تمت بشروط ووفق أحكام (باستثناء السعر) لا تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي بيع بها الزيت الخام المطلوب تقدير قيمته، وعلى أن يراعى دائما إجراء التعديلات المناسبة تبعا لجودة الزيت الخام و مزايا أو مساوئ النولون الخاصة بميناء الشحن وغير ذلك من التعديلات المناسبة، حسب الأحوال، تبعا للفروق في درجة الكثافة و نسبة الكبريت وغير ذلك من العوامل المتعارف عليها عامة بين البائعين والمشترين والتي تؤثر على أسعار الخام، وأقساط التأمين الخاصة بالنقل لمدة تسعين (٩٠) يوما، والرسوم غير المعتادة التي يتحملها البائع، كما تجرى هذه التعديلات على ثمن المبيعات بشروط دفع لمدة تزيد على ستين (٦٠) يوما، وعلى تكاليف القروض أو الضمانات التي تقدم لصالح البائعين على أساس أسعار الفائدة السائدة.

وقد انعقدت نية الأطراف على أن تعكس قيمة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف السعر السائد في السوق لمثل هذا الزيت الخام.

٥ – إذا رأت أي من الهيئة أو المقاول أن "سعر السوق" على النحو المحدد بمقتضى الفقرة الفرعية (٢) أعلاه لا يعكس سعر السوق السائد أو في حالة ما إذا أخفقا في الاتفاق على "سعر السوق" بالنسبة لأي زيت خام منتج بموجب هذه الاتفاقية عن أي ربع سنة، وذلك في خلال خمسة عشر (١٥) يوما بعد نهاية ربع السنة ذاك، فإنه يجوز لأي طرف أن يختار في أي وقت بعد ذلك أن يتقدم بالسؤال إلى محكم واحد عن السعر المحدد للبرميل من ذلك الزيت الخام الذي يمثل في رأي المحكم، أصدق تمثيل لسعر السوق بالنسبة لربع السنة المعني، وعلى المحكم أن يبت في هذا الموضوع في أسرع وقت ممكن عقب ربع السنة المذكور، ويكون قرار ذلك المحكم نهائيا وملزما لجميع الأطراف، و يتم اختيار المحكم بالطريقة المبينة أدناه.

إذا أخفقت الهيئة والمقاول في الاتفاق على المحكم في خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ إخطار أي طرف الطرف الآخر بأنه قد قرر إحالة تحديد سعر السوق إلى المحكم فإنه يتم اختيار ذلك المحكم بمعرفة الهيئة المعينة المحددة وفقا للمادة الرابعة والعشرين (هـ) أو بمعرفة أي هيئة معينة أخرى تتوفر لديها تلك الخبرة على نحو ما تتفق عليه الهيئة والمقاول، مع الأخذ في الاعتبار صلاحيات المحكمين المبينة فيما بعد، وذلك بناء على طلب كتابي تتقدم به أي من الهيئة أو المقاول، أو كلاهما، و يتعين إرسال صورة من الطلب المقدم من أي من الطرفين إلى الطرف الأخر على الفور.

ويجب أن يكون المحكم، بقدر الإمكان من ذوي السمعة العالية في دوائر صناعة البترول العالمية كخبير في تسعير وتسويق الزيت الخام في التجارة الدولية. ولا يجوز أن يكون المحكم من رعايا دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع كل من ج.م.ع. وجنسية المقاول، كما لا يجوز أن يكون وقت الاختيار مستخدما أو محكما أو مستشارا بصفة مستمرة أو متكررة، بمعهد البترول الأمريكي أو بمنظمة الدول المصدرة للبترول أو بمنظمة الدول العربية المصدرة للبترول، أو مستشارا بصفة مستمرة للهيئة، أو للمقاول أو لإحدى الشركات التابعة لأي منهما. أما الاستشارات العارضة التي تمت في الماضي لهذه الشركات أو لغيرها من شركات البترول، أو للوكالات أو الهيئات الحكومية، فهذه لا تعتبر سببا لاستبعاده. ولا يجوز أن يكون المحكم قد شغل في أي وقت من الأوقات خلال السنتين (٢) السابقتين على اختياره إحدى الوظائف بأي من شركات البترول أو أية وكالة حكومية أو هيئة حكومية.

وفي حالة إحجام شخص تم اختياره عن القيام بعمل المحكم، أو في حالة عدم قدرته على القيام بذلك العمل، أو إذا خلا منصب المحكم قبل اتخاذ القرار المطلوب، فإنه يتم اختيار شخص آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة، و تتحمل الهيئة والمقاول مناصفة مصروفات المحكم.

ويقوم المحكم باتخاذ قراره وفقا لأحكام هذه الفقرة على أساس أفضل الأدلة المتاحة له. ويقوم بمراجعة عقود بيع الزيت وغيرها من البيانات والمعلومات الخاصة بالمبيعات، على أن يكون له الحرية في تقدير مدى حجية أو ملائمة أية عقود أو بيانات أو معلومات. ويكون لممثلي كل من الهيئة والمقاول الحق في التشاور مع المحكم وأن يقدموا له بيانات مكتوبة، على أنه يجوز للمحكم أن يفرض قيودا معقولة على هذا الحق، وتتعاون كل من الهيئة والمقاول مع المحكم إلى أقصى حدود التعاون، كما تكفل كل منهما تعاون شركاتها التجارية معه. ويسمح للمحكم بالاطلاع على عقود بيع الزيت الخام وكذا البيانات والمعلومات المتعلقة بها التي يمكن للهيئة والمقاول أو شركاتهما التجارية توفيرها والتي يرى المحكم أنها قد تساعده على اتخاذ قرار سليم.

٦ – ويستمر سريان سعر السوق المتفق عليه عن ربع السنة السابق لربع السنة المعني بصفة مؤقتة إلى حين الاتفاق على "سعر السوق" بين الهيئة والمقاول أو لحين تقرير ذلك السعر بمعرفة المحكم. وفي حالة ما إذا تحملت أي من الهيئة أو المقاول خسارة نتيجة استمرار العمل، بصفة مؤقتة، بـ "سعر السوق" الخاص بربع السنة السابق، فإنه يتم استرداد قدر تلك الخسارة فورا من الطرف الآخر مع فائدة بسيطة على أساس سعر ليبور مضافا إليه اثنان ونصف في المائة (٢,٥٪) سنويا على النحو المحدد في المادة الرابعة (و)، وذلك من التاريخ الذي كان يستحق فيه سداد المبلغ أو المبالغ المتنازع عليها حتى تاريخ السداد.

**(د) التنبؤات:**

تعد الشركة القائمة بالعمليات (وقبل بدء كل نصف سنة تقويمية بتسعين (٩٠) يوما على الأقل بعد أول إنتاج منتظم) تنبؤا كتابيا تقدمه للمقاول والهيئة يحدد إجمالي كمية الزيت الخام التي تقدر الشركة القائمة بالعمليات أنه يمكن إنتاجها والاحتفاظ بها ونقلها بمقتضى هذه الاتفاقية خلال نصف السنة التقويمية المذكورة، وفقا للأصول السليمة المرعية في صناعة الزيت والغاز.

وعلى الشركة القائمة بالعمليات محاولة إنتاج الكمية المتنبأ بها في كل نصف سنة تقويمية. ويتعين أن ينقل الزيت الخام بمعرفة الشركة القائمة بالعمليات إلى صهاريج التخزين أو إلى تسهيلات الشحن البحرية التي تقام و تصان و تشغل وفقا للوائح الحكومية، ويقاس فيها الزيت الخام بالقياس المتري أو يقاس بالطرق الأخرى بغرض احتساب الإتاوة والأغراض الأخرى التي تتطلبها هذه الاتفاقية. ويعامل الغاز بمعرفة الشركة القائمة بالعمليات وفقا لأحكام المادة السابعة (هـ).

**(هـ) التصرف في الزيت الخام:**

(١) مع عدم الإخلال بالفقرة التالية (هـ) (٢)، يحق للهيئة والمقاول ويلتزما بأن يحصلا على كل الزيت الخام الذي يستحقه كل منهما ويصدراه بحرية ويتصرفا فيه بمفردهما، على النحو المحدد طبقا للمادة السابعة الفقرتان (أ) و (ب). وللمقاول الحق في أن يحول ويحتفظ في الخارج بجميع الأموال التي يحصل عليها بما في ذلك حصيلة بيع حصته من الزيت الخام، وذلك بشرط أن يكون قد سدد المبالغ المستحقة للهيئة بموجب المادة السابعة (أ) و (ب) (٢) والمادة التاسعة.

وعلى الرغم مما يرد خلافا لذلك في هذه الاتفاقية، تعطى الأولوية لمواجهة احتياجات سوق ج.م.ع. من الزيت الخام المنتج من منطقة البحث الجديدة و ذلك من نصيب المقاول بموجب الفقرة (ب) من المادة السابعة، ويكون للهيئة حق الأولوية في شراء ذلك الزيت الخام بسعر يحدد وفقا للمادة السابعة (ج). وتعتبر كمية الزيت الخام المشتراه على هذا النحو جزءا من نصيب المقاول بموجب الفقرة (ب) من المادة السابعة. وتتناسب تلك الكمية المشتراة من نصيب المقاول مع إجمالي إنتاج الزيت الخام من مناطق الالتزام في ج.م.ع. التي تخضع أيضا لحق الهيئة في أولوية الشراء. و يكون سداد الهيئة لقيمة تلك الكمية المشتراه بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية أو أي عملة أخري قابلة للتحويل الحر للخارج بمعرفة المقاول .

ومن المتفق عليه أن الهيئة سوف تخطر المقاول، بإخطار مسبق بخمسة وأربعين (٤٥) يوما على الأقل قبل بدء نصف السنة التقويمية ، بالكمية المراد شرائها خلال ذلك النصف سنة وفقا لهذه المادة السابعة (هـ) (١) .

يجوز للهيئة أن تأخذ كلا أو جزءا من مستحقات المقاول المذكورة آنفا في الزيت الخام المنتج والمحتفظ به من المنطقة وذلك بشرط الاتفاق المتبادل بين المقاول والهيئة (دون حاجة إلى أي اجراءات أخرى)، على أن يتسلم المقاول في هذه الحالة كميات إضافية من الزيت الخام من واحدة أو اكثر من مناطق أخرى ، (بشرط الاتفاق المتبادل بين المقاول والهيئة)، على أن تعادل في قيمتها ذلك الجزء من مستحقات المقاول الذي أخذته الهيئة على النحو المبين أعلاه، وذلك على أساس الأسعار المقررة وفقا لأحكام البند (ج) من هذه المادة السابعة. ولأغراض احتساب دخل وصافي أرباح الهيئة ، فأن أى زيت تأخذه الهيئة بمقتضى هذه الاتفاقية لتكريره من أجل الاستهلاك المحلى ، يتعين تقدير سعره بطريقة تضمن حصول الهيئة على عائد معقول من ذلك الزيت .

وفي حالة ما إذا كانت مستحقات الحكومة والهيئة من كل الزيت الخام المستخرج في ج.م.ع. أقل من إجمالي كميات الزيت الخام المطلوب تكريرها في ج.م.ع. للحصول على المنتجات اللازمة للإستهلاك المحلي (وفيما يلي يشار إلى الفرق بين الاحتياجات والمستحقات المذكورة أعلاه "بالعجز") فإنه في هذه الحالة يتعين تخفيض كمية الزيت الخام التي يحق للمقاول تصديرها طبقا لما تقدم وذلك بمقدار الكمية التي تمثل حصة المقاول التناسبية في "العجز" على أن تقوم الهيئة بإخطار المقاول بذلك قبل بداية نصف السنة التقويمية بخمسة وأربعين (٤٥) يوما على الأقل وتقدر حصة المقاول التناسبية هذه على أساس حجم مستحقات المقاول من الزيت الخام المستخرج في ج.م.ع. منسوبا لحجم مستحقات الأخرين (باستثناء الحكومة و/أو الهيئة) من ذلك الإنتاج. ومن المفهوم أن الزيت الخام الذي قد تأخذه الهيئة لأغراض التكرير في ج.م.ع. على النحو المبين أعلاه يجوز تكريره خارج ج.م.ع. للحصول على المنتجات اللازمة للآستهلاك المحلي في ج.م.ع. . وذلك فقط في حالة حدوث تلف أو عطل في طاقة التكرير في ج.م.ع. وبشرط أن يقتصر ذلك على توريد ما يقابل الطاقة المعطلة. وترسل الهيئة إلى المقاول قبل بداية كل شهر ميلادي بخمسة عشر (١٥) يوما على الأقل، خطاب اعتماد غير قابل للإلغاء معززا من أحد البنوك الكبرى في نيويورك لصالح المقاول لتغطية قيمة كمية الزيت الخام التي أرتأت الهيئة أخذها من أيوك في ذلك الشهر وأن يكون المبلغ بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية ومعادلا لإجمالي قيمة كميات الزيت الخام التي تقرر أخذها أثناء ذلك الشهر كما تحدد أسعارها طبقا لمواد هذه الاتفاقية.

ومن المتفق عليه أن الهيئة ستأخذ عينا من تسهيلات صهاريج تخزين حقل أبو ماضي كل المتكثف المنتج والمحتفظ به من حقل أبو ماضي.

(٢) ولأغراض تحقيق الأحكام السابقة فيما يتعلق بنصيب كل من الهيئة والمقاول من الزيت الخام بمقتضى هذه الاتفاقية فإن حجم هذا المتكثف الذي أخذته الهيئة عينا سيعتبر معادلا لحجم مساو من خليط بلاعيم ومساويا له في السعر.

وعلى أية حال إذا رأت كل من الهيئة والمقاول أن تصدير المتكثف ملائم اقتصاديا فإن الهيئة والمقاول يتسلمان عينا ويتصرفان في نصيبهما للتصدير، كل على حدة من هذا المتكثف وذلك طبقا لأحكام الفقرة (أ) أعلاه.

يعرض على المقاول شراء خمسين في المائة (٥٠ ٪) من الزيت الخام المنتج بالمنطقة والمتوفر لدى الهيئة للتصدير إلى الخارج، قبل بيعه إلى أية جهة أخرى وذلك بالسعر والشروط التي تحددها الهيئة على النحو الذي تراه مناسبا. ويكون للمقاول أو أي من الشركات التابعة لها الخيار في أن تشتري أي من ذلك الزيت الخام بالسعر والشروط المعروضة. يكون قبول تلك العروض في الوقت المناسب وبسرعة لضمان اتخاذ قرارات سريعة لتحقيق مصلحة الأطراف .

وتكون المدفوعات المستحقة من الحكومة أو الهيئة إلى المقاول بمقتضى أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية التي يمكن تحويلها إلى الخارج.

**(و) جدولة شحن الناقلات:**

تجتمع الهيئة والمقاول في وقت معقول قبل بدء الإنتاج التجاري للاتفاق على إجراءات لجدولة ما تشحنه الناقلات من نقطة التصدير المتفق عليها.

**المادة الثامنة**

**ملكيـــة الأصـــول**

(أ) تصبح الهيئة مالكا لكافة الأصول التي حصل عليها المقاول وتملكها وحملها على استرداد التكاليف المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات وفقا لما يلي:-

١ – تصبح الأراضي مملوكة للهيئة بمجرد شرائها.

٢ – تنتقل ملكية الأصول الثابتة والمنقولة تلقائيا وتدريجيا من المقاول إلى الهيئة حيث تصبح خاضعة لعنصر الاسترداد وفقا لنصوص المادة السابعة، غير أن ملكية الأصول الثابتة والمنقولة كاملة ستنتقل تلقائيا من المقاول إلى الهيئة عندما يكون المقاول قد أسترد تكلفة هذه الأصول بالكامل وفقا لنصوص المادة السابعة، أو عند انقضاء هذه الاتفاقية وذلك فيما يتعلق بكافة الأصول المحملة على العمليات سواء أكانت استردت أم لم تسترد، أى التاريخين أسبق.

يقوم المقاول بإخطار الهيئة أو تقوم الشركة القائمة بالعمليات بإخطار الهيئة والمقاول في غضون ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة تقويمية بالقيمة الدفترية للأصول التي استجدت أثناء كل ربع سنة تقويمية.

٣- تنتقل كل العينات والبيانات الفنية إلى بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، وذلك بمجرد الانتهاء منها أو طلبها أو عند انتهاء هذه الاتفاقية.

٤- يكون للهيئة، من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، ملكية كافة البيانات والمعلومات الأصلية الناتجة عن العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية (سواء تم تحميلها على التكاليف المستردة أم لا)، شاملة على سبيل المثال لا الحصر البيانات الجيولوجية، الجيوفيزيقية، الجيوكيميائية، البتروفيزيقية، العينات الأسطوانية وعينات حفر الآبار والبيانات الهندسية وسجل الآبار وتقارير حالة إكمال الآبار وغير ذلك من البيانات التي يمكن للمقاول أو أي مقاول من الباطن نيابة عن المقاول إعدادها أو الحصول عليها في أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية (شاملة على سبيل المثال لا الحصر التقارير الجيولوجية والجيوفيزيقية وتسجيلات الآبار وقطاعاتها) وكذلك كل المعلومات والتفسيرات المتعلقة بهذه البيانات.

(ب) ملكية كافة الأصول التي تم الحصول عليها لأغراض العمليات في منطقة التنمية الأصلية قبل تاريخ السريان تكون تابعة للهيئة اعتبار من تاريخ السريان بشرط أن التكاليف الخاصة بتلك الأصول قد تم استردادها بالكامل.

(ج) يكون للهيئة وللمقاول من خلال الشركة القائمة بالعمليات خلال مدة سريان هذه الاتفاقية ومدد تجديدها الحق في أن يستعملوا ويستفيدوا بالكامل بكافة الأصول الثابتة والمنقولة المشار إليها بعاليه وذلك لأغراض العمليات التي تجرى بمقتضى هذه الاتفاقية أو بمقتضي أي اتفاقية التزام بترولي أخرى يبرمها الأطراف. وتجرى التسوية المحاسبية اللازمة. ويتعين على المقاول والهيئة ألا يتصرفا في هذه الأصول إلا باتفاقهما معا.

(د) يكون للمقاول والشركة القائمة بالعمليات الحرية في أن يستوردا إلى ج.م.ع. ويستعملا فيها الآلات والمعدات سواء بالتأجير أو الإعارة طبقا للأصول السليمة المرعية في الصناعة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر استئجار معدات الحاسب الآلي وبرامجه، ويكون لهما الحرية في أن يصدراها بعد الانتهاء من ذلك الاستعمال.

**المادة التاسعة**

**المنح**

(أ) يدفع المقاول للهيئة منحة، يتم الاتفاق عليها بين المقاول والهيئة، فى حالة قيام المقاول بالاحتفاظ بـ "منطقة التخلي" طبقا لنصوص المادة الخامسة من هذه الاتفاقية، عند موافقة وزير البترول على هذا الطلب.

(ب) يدفع المقاول للهيئة مبلغ مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة عقد تنمية عن كل قطاع تنمية (١′×١′) عند الموافقة على كل عقد تنمية.

(ج) يدفع المقاول للهيئة مبلغ خمسة ملايين (٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة امتداد عقد تنمية عند الموافقة على دخول المقاول فترة الامتداد البالغة خمس (٥) سنوات وفقا للمادة الثالثة فقرة (د) (٣) (ب ب).

(د) يدفع المقاول للهيئة مبلغا مقداره خمسمائة ألف (٥٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من "منطقة البحث الجديدة" لأول مرة إلى ثلاثة آلاف (٣,٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو مايعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية. ويتم السداد في غضون خمسة عشر (١٥) يوما بعد هذا التاريخ.

(هـ) يدفع المقاول أيضا للهيئة مبلغا إضافيا مقداره مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من "منطقة البحث الجديدة" لأول مرة إلى خمسة آلاف (٥,٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو مايعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية. ويتم السداد في غضون خمسة عشر (١٥) يوما بعد هذا التاريخ.

(و) يدفع المقاول أيضا للهيئة مبلغا إضافيا مقداره مليون وخمسمائة ألف (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من "منطقة البحث الجديدة" لأول مرة إلى عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية. ويتم السداد في غضون خمسة عشر (١٥) يوما بعد هذا التاريخ.

(ز) يدفع المقاول أيضا للهيئة مبلغا إضافيا مقداره مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من "منطقة البحث الجديدة" لأول مرة الى خمسة عشر ألف (١٥,٠٠٠) برميل زيت في اليوم أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية. ويتم السداد في غضون خمسة عشر (١٥) يوما بعد هذا التاريخ.

(ح) يدفع المقاول أيضا للهيئة مبلغا إضافيا مقداره مليوني وخمسمائة ألف (٢,٥٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة إنتاج عندما يصل مجموع متوسط الإنتاج اليومي من "منطقة البحث الجديدة" لأول مرة الى خمسة وعشرين ألف (٢٥,٠٠٠) برميل زيت في اليوم فأكثر أو ما يعادله على مدى ثلاثين (٣٠) يوم إنتاج متوالية. ويتم السداد في غضون خمسة عشر (١٥) يوما بعد هذا التاريخ.

(ط) يدفع المقاول للهيئة في بداية كل سنة مالية أثناء فترة سريان هذه الاتفاقية، مبلغا يعادل خمسون ألف (٥٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة تدريب تخصص لتدريب موظفي الهيئة من الإدارات التي تعمل في مجال الاتفاقيات والاستكشاف والإنتاج والرقابة على الشركات الأجنبية والمشتركة. ويدفع المقاول أيضا خمسون ألف (٥٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة تدريب تخصص لتدريب موظفي الهيئة من الإدارات الأخرى بإجمالي مبلغ وقدره مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

(ي) يدفع المقاول أيضا للهيئة في بداية كل سنة مالية أثناء أي فترة من فترات البحث المتعلقة بـ "منطقة البحث الجديدة"، مبلغا يعادل خمسون ألف (٥٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة تدريب تخصص لتدريب موظفي الهيئة من الإدارات التي تعمل في مجال الاتفاقيات والاستكشاف والإنتاج والرقابة على الشركات الأجنبية والمشتركة. ويدفع المقاول أيضا خمسون ألف (٥٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية كمنحة تدريب تخصص لتدريب موظفي الهيئة من الإدارات الأخرى بإجمالي مبلغ وقدره مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

(ك) يدفع المقاول / عضو المقاول للهيئة مبلغ مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في حالة تنازل المقاول أو عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه أو امتيازاته أو واجباته أو التزاماته إلى شركة تابعة لذات المقاول/ عضو المقاول في تاريخ اعتماد الحكومة لكل طلب تنازل.

(ل) يدفع المقاول /عضو المقاول إلى الهيئة منحة تنازل عند تاريخ اعتماد الحكومة لكل تنازل يطلبه أي عضو من أعضاء المقاول إلى أي متنازل إليه وفقا للمادة الحادية والعشرين كما يلي:-

١- فى حالة تنازل المقاول /عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته إلى أى متنازل إليه (بخلاف الشركة التابعة لذات المقاول / عضو المقاول)، خلال أي فترة من فترات البحث (حسبما يتم مدها). يدفع المقاول /عضو المقاول للهيئة مبلغا مقدرا بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية يعادل في قيمته نسبة عشرة في المائة (١٠ ٪) من إجمالي الالتزامات المالية لفترة البحث الجارية والتي يتم فيها التنازل وطبقا للحصة المتنازل عنها.

٢- وفي حالة تنازل المقاول / عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته إلى أي متنازل إليه (بخلاف الشركة التابعة لذات المقاول / عضو المقاول)، خلال فترة التنمية أو امتدادها، يدفع المقاول /عضو المقاول للهيئة مبلغا مقدرا بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية يعادل نسبة عشرة في المائة (١٠ ٪) من قيمة صفقة التنازل والتي يمكن أن تكون على النحو التالي:-

- القيمة المالية المدفوعة من المتنازل إليه إلى المتنازل، أو
- القيمة المالية للاحتياطيات المتبادلة بين المتنازل والمتنازل إليه من مناطق عقد (عقود) التنمية، أو
- القيمة المالية للأسهم و / أو الأنصبة المتبادلة بين المتنازل والمتنازل إليه، أو
- أى نوع آخر من الصفقات يتم الإفصاح عنه.

٣- في حالة تنازل المقاول /عضو المقاول عن كل أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته إلى أي متنازل إليه (بخلاف الشركة التابعة لذات المقاول/عضو المقاول)، خلال أي فترة من فترات البحث وبعد منح عقد تنمية، يدفع المقاول/عضو المقاول للهيئة مبلغا مقدرا بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية يعادل فى قيمته مجموع ما هو مذكور في (١) و (٢) أعلاه.

(م) جميع المنح السابق الإشارة إليها لايجوز للمقاول استردادها بأي حال من الأحوال .

(ن) في حالة ما إذا اختارت الهيئة أن تنمي أي جزء من المنطقة وفقا لأحكام المسئولية الانفرادية الواردة في المادة الثالثة (ج) (٤)، فإن الإنتاج من مساحة المسئولية الانفرادية هذه لن يؤخذ في الحسبان لأغراض هذه المادة التاسعة إلا إذا مارس المقاول حقه في اختيار المشاركة في هذا الإنتاج، ويكون ذلك فقط من تاريخ بدء تلك المشاركة.

**المادة العاشرة**

**مقر المكتب وتبليغ الإخطارات**

يتعين على المقاول أن يتخذ له مكتبا في ج.م.ع. ويكون تبليغه بالإخطارات صحيحا إذا أرسلت إلى هذا المكتب.

يجب على المقاول أن يزود المدير العام ونائب المدير العام بسلطات كافية لكي ينفذا على الفور كافة التوجيهات المحلية المكتوبة الصادرة إليهما من الحكومة أو ممثليها وفقا لبنود هذه الاتفاقية. ويجب أن تطبق كل اللوائح القانونية القائمة أو التي تصدر فيما بعد، وتكون واجبة التطبيق في ظل هذه الاتفاقية ولا تتعارض معها، على واجبات وأنشطة المدير العام ونائب المدير العام.

وجميع الأمور والإخطارات تعتبر معلنة إعلانا صحيحا إذا سلمت في مكتب المدير العام أو إذا أُرسلت إليه بالبريد المسجل على عنوان مكتب المقاول فى ج.م.ع. .

وكافة الأمور والإخطارات تعتبر معلنة إعلانا صحيحا إذا سلمت في مكتب الرئيس التنفيذي للهيئة أو إذا أُرسلت إليه بالبريد المسجل على عنوان المكتب الرئيسى للهيئة في القاهرة.

**المادة الحادية عشر**

**المحافظة على البترول ودرء الخسارة**

(أ) على الشركة القائمة بالعمليات أن تتخذ كافة الإجراءات اللازمة وفقا للطرق المقبولة بصفة عامة والمتبعة في صناعة الزيت والغاز لمنع فقد البترول أو ضياعه فوق أو تحت سطح الأرض على أي شكل أثناء عمليات الحفر أو الإنتاج أو التجميع أو التوزيع أو التخزين. وللحكومة الحق في أن تمنع أية عملية على أية بئر إذا توقعت، بناء على أساس معقول، أن هذه العملية سوف تؤدي إلى خسارة أو تلف للبئر أو حقل الزيت.

(ب) عند استكمال حفر بئر منتجة، تقوم الشركة القائمة بالعمليات بإخطار الحكومة أو ممثلها عن موعد اختبار البئر والتحقق من معدل إنتاجها.

(ج) باستثناء الحالات التي لايمكن فيها اقتصاديا الإنتاج من تكوينات منتجة متعددة في ذات البئر إلا باستعمال عمود واحد من المواسير فإنه لايجوز إنتاج البترول من طبقات متعددة حاملة للزيت باستعمال عمود واحد من المواسير في وقت واحد إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة أو ممثلها والتي لايجب حجبها لأسباب غير معقولة.

(د) على الشركة القائمة بالعمليات أن تسجل البيانات الخاصة بكميات البترول والمياه التي تنتج شهريا من "منطقة التنمية الأصلية" أو أي عقد تنمية ينشأ من "منطقة البحث الجديدة". وترسل هذه البيانات إلى الحكومة أو ممثلها على الاستمارات الخاصة المعدة لهذا الغرض وذلك خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ الحصول على هذه البيانات. أما الإحصائيات اليومية أو الأسبوعية الخاصة بالإنتاج من المنطقة فيجب أن تكون جاهزة للفحص في جميع الأوقات المعقولة بمعرفة ممثلي الحكومة المفوضين.

(هـ) يتعين أن تكون البيانات المسجلة يوميا عن الحفر والرسومات البيانية لسجل الآبار دالة على كمية ونوع الأسمنت وعلى كمية أية مواد أخرى مستعملة في البئر لصيانة الطبقات البترولية أو الحاملة للغازات أو المياه العذبة.

(و) أى تغيير جوهري في الظروف الميكانيكية للبئر بعد إكمالها يجب أن يكون خاضعا لموافقة ممثل الحكومة.

**المادة الثانية عشر**

**الإعفاءات الجمركية**

(أ) يسمح للهيئة وللمقاول وللشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم ومقاوليهم من الباطن بالاستيراد من الخارج ويعفون من الرسوم الجمركية أو أية ضرائب أو رسوم أو أتعاب (بما في ذلك الأتعاب المقررة بموجب القرار الوزارى رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ الصادر من وزير المالية بتعديلاته الحالية أو المستقبلية وما يحل محله من قرارات) من أي نوع، ومن القواعد الاستيرادية الخاصة باستيراد الآلات والمعدات والأجهزة والمهمات والمواد ووسائل النقل والانتقال (ويسري الإعفاء من الضرائب والرسوم على السيارات بالنسبة للسيارات المستخدمة في العمليات فقط) والأجهزة الكهربائية وأجهزة التكييف للمكاتب ولمساكن ومنشئات الحقل والأجهزة الإلكترونية ومعدات وبرامج الحاسب الآلى وكذلك قطع الغيار اللازمة لأي من هذه الأشياء المستوردة وذلك كله بشرط تقديم شهادة معتمدة من الممثل المسئول المعين من الهيئة لهذا الغرض، والتي تنص على أن الأشياء المستوردة لازمة لتنفيذ العمليات وفقا لهذه الاتفاقية. وتكون هذه الشهادة نهائية وملزمة وينتج عنها تلقائيا الاستيراد مع هذا الإعفاء بدون أية موافقات أو تأخير أو إجراءات أخرى.

(ب) يتم الإفراج تحت "نظام الإفراج المؤقت" عن الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والانتقال التي تستورد بمعرفة مقاولي الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم من الباطن التي يتم استخدامها بصفة مؤقتة في أي أنشطة وفقا للعمليات موضوع هذه الاتفاقية دون سداد رسوم جمركية أو أية ضرائب أو رسوم أو أتعاب (بما في ذلك الأتعاب المقررة بموجب القرار الوزاري رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٣ الصادر من وزير المالية بتعديلاته الحالية والمستقبلية وما يحل محله من قرارات) من أي نوع وذلك بعد تقديم شهادة معتمدة قانونا من ممثل مسئول تعينه الهيئة لهذا الغرض بأن الأشياء المستوردة لازمة للقيام بالعمليات وفقا لهذه الاتفاقية. أما الأشياء المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة الثانية عشر (فيما عدا سيارات الركوب الغير مستخدمة في العمليات) التي تستورد بمعرفة مقاولي الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم من الباطن للعمليات المشار إليها بغرض تركيبها أو استخدامها بصفة دائمة أو استهلاكها فينطبق عليها شروط الإعفاء الواردة بالفقرة (أ) من المادة الثانية عشر وذلك بعد تقديم شهادة معتمدة قانونا من ممثل مسئول بالهيئة بأن هذه الأشياء لازمة للاستعمال في العمليات وفقا لهذه الاتفاقية.

(ج) لا يتمتع الموظفون الأجانب التابعون للمقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم ومقاوليهم من الباطن بأية إعفاءات من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها إلا في حدود أحكام القوانين واللوائح المطبقة في ج.م.ع. ومع ذلك، يفرج عن المهمات المنزلية والمواد الغذائية والأثاث للاستعمال الشخصي [ بما في ذلك سيارة واحدة (١) ] لكل موظف أجنبي تابع للمقاول والشركة القائمة بالعمليات أو تابع لأى منهما وذلك بموجب "نظام الإفراج المؤقت" (بدون دفع أية رسوم جمركية وغيرها من الضرائب الملحقة بها) بمقتضى تقديم خطاب من المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات معتمد من ممثل مسئول من الهيئة إلى السلطات الجمركية المختصة ينص على أن الأشياء المستوردة استوردت لمجرد الاستعمال الشخصي للموظف الأجنبي وأسرته وأن هذه الأشياء المستوردة سوف يعاد تصديرها إلى خارج ج.م.ع. عند رحيل الموظف الأجنبي المعني.

(د) يجوز، بعد موافقة الهيئة، وهي الموافقة التي لن تحجب دون مبرر معقول، إعادة تصدير الأشياء التي استوردت إلى ج.م.ع. سواء كانت قد أعفيت أو لم تعف من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها طبقا لأحكام هذه الاتفاقية وذلك في أي وقت بمعرفة الطرف الذي استوردها دون أن تستحق عليها أية رسوم تصدير أو أيه ضرائب أو رسوم أو أية ضرائب أو رسوم مطبقة كانت هذه الأشياء قد أعفيت منها. كما يجوز بيع هذه الأشياء في ج.م.ع. بعد الحصول على موافقة الهيئة وهي الموافقة التي لن تحجب دون مبرر معقول. وفي هذه الحالة يلتزم مشترى هذه الأشياء بسداد جميع الرسوم الجمركية السارية وغيرها من الضرائب والرسوم الملحقة بها وفقا لحالتها وقيمتها وفئة التعريفة الجمركية السارية فى تاريخ البيع وذلك ما لم تكن هذه الأشياء قد بيعت إلى شركة تابعة للهيئة، إن وجدت، أو الهيئة ومتمتعة بنفس الإعفاء أو لم تكن ملكية هذه الأشياء (عدا السيارات الغير مستعملة في العمليات) قد انتقلت إلى الهيئة.

وفي حالة إجراء أي بيع من هذا النوع على النحو المشار إليه في هذه الفقرة (د) توزع متحصلات هذا البيع على النحو التالي : –
يستحق المقاول استرداد ما لم يسترده من تكاليف هذه الأشياء، إن وجد، ويدفع ما يزيد على ذلك، إن وجد، إلى الهيئة.

(هـ) لا يسرى الإعفاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الثانية عشر على أية أشياء مستوردة إذا كانت لها نظائر مشابهة أو مشابهة إلى حد كبير صنفا وجودة مما ينتج محليا والتي يتوافر فيها مواصفات المقاول والشركة القائمة بالعمليات أو أي منهما بالنسبة للجودة والأمان ويكون شراؤها واستلامها في الوقت المناسب ميسورا في ج.م.ع. بسعر لايزيد بأكثر من عشرة فى المائة (١٠ ٪) من تكلفة الشيء المستورد قبل إضافة الرسوم الجمركية ولكن بعد إضافة تكاليف النولون والتأمين، إن وجد.

(و) يكون للمقاول والهيئة والمشترين من أي منهما الحق في تصدير البترول المنتج من المنطقة وفقا لهذه الاتفاقية، مع إعفاء هذا البترول من أي رسوم جمركية أو ضرائب أو أي فرائض أو رسوم أخرى متعلقة بتصدير البترول وفقا لهذه الاتفاقية.

**المادة الثالثة عشر**

**دفاتر الحسابات – المحاسبة والمدفوعات**

(أ) تقوم كل من الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات بمسك دفاتر حسابات في مكاتب عملها فى ج.م.ع. وذلك وفقا للنظام المحاسبي المبين في الملحق "هـ" ووفقا للأوضاع المحاسبية المقبولة والمعمول بها بصفة عامة فى صناعة البترول، وكذلك تمسك الدفاتر الأخرى والسجلات اللازمة لتوضيح ما ينفذ من أعمال بمقتضى هذه الاتفاقية، بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضى هذه الاتفاقية، ويمسك المقاول والشركة القائمة بالعمليات دفاتر وسجلات حساباتهما مقيدا فيها الحساب بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقدم الشركة القائمة بالعمليات شهريا للحكومة أو ممثلها بيانات توضح كمية البترول المنتج والمحتفظ به بمقتضي هذه الاتفاقية، وتعد هذه البيانات بالشكل الذي تطلبه الحكومة أو ممثلها ويوقع عليها المدير العام أو نائب المدير العام أو أى مندوب آخر مفوض في ذلك، وتسلم للحكومة أو ممثلها خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية الشهر الذي تغطيه هذه البيانات.

(ب) دفاتر الحسابات المذكورة آنفا وغيرها من الدفاتر والسجلات المشار إليها بعاليه يجب أن تكون جاهزة في جميع الأوقات المناسبة للفحص بمعرفة المندوبين المفوضين من الحكومة.

(ج) يقدم المقاول للهيئة بيانا بحساب الأرباح والخسائر عن السنة الضريبية الخاصة به في موعد لا يتجاوز أربعة (٤) أشهر بعد بدء السنة الضريبية التالية يوضح فيه صافي ربحه أو خسارته عن تلك السنة الضريبية والناتجين من العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية.

ويقدم المقاول إلى الهيئة فى الوقت ذاته ميزانية آخر العام لذات السنة الضريبية، وتعتمد الميزانية والإقرارات المالية من مكتب محاسبي مصري معتمد.

**المادة الرابعة عشر**

**السجلات والتقارير والتفتيش**

(أ) يعد ويحتفظ المقاول والشركة القائمة بالعمليات أو أيهما في جميع الأوقات طوال مدة سريان هذه الاتفاقية بسجلات دقيقة تقيد فيها العمليات الجارية في المنطقة، ويرسل المقاول والشركة القائمة بالعمليات أو أيهما إلى الحكومة أو ممثلها وفقا للوائح السارية أو كلما طلبت الحكومة أو ممثلها، وفقا للأصول السليمة والمرعية في صناعة البترول، المعلومات والبيانات الخاصة بعملياتها الجارية بمقتضى هذه الاتفاقية. وتقوم الشركة القائمة بالعمليات بأداء المهام المشار إليها في هذه المادة الرابعة عشر وفقا لدورها كما هو محدد في المادة السادسة.

(ب) يحتجز ويحتفظ المقاول والشركة القائمة بالعمليات أو أيهما لمدة زمنية معقولة بجزء يمثل كل عينة من العينات الأسطوانية ومن عينات الحفر المستخرجة من حفر الآبار وذلك للتصرف فيها بمعرفة الحكومة أو ممثلها أو تقديمها إلى أيهما بالطريقة التي تراها الحكومة. وجميع العينات التي يحصل عليها المقاول والشركة القائمة بالعمليات أو أيهما لأغراضهما الخاصة بهما تعتبر جاهزة للتفتيش عليها في أي وقت مناسب بمعرفة الحكومة أو ممثليها.

(ج) في حالة تصدير أية عينات صخرية خارج ج.م.ع. فإنه يتعين قبل هذا التصدير تسليم مثيل لها حجما ونوعا إلى الهيئة بوصفها ممثلا للحكومة، وذلك ما لم توافق الهيئة على خلاف ذلك.

(د) لايجوز تصدير أصول التسجيلات إلا بتصريح من الهيئة، بشرط الاحتفاظ بالأصل أو بتسجيل مماثل للأصل من تلك البيانات لدى بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، في ج.م.ع. وبشرط أن تعاد هذه البيانات الأصلية/المعالجة إلى ج.م.ع. فورا عقب هذه المعالجة أو التحليل بإعتبار أنها مملوكة للهيئة.

(هـ) خلال المدة التى يقوم المقاول فى أثنائها بعمليات البحث، يكون لممثلي أو موظفي الهيئة المفوضين الحق في الدخول إلى كافة أجزاء المنطقة بالكامل وذلك في جميع الأوقات المناسبة مع تخويلهم الحق في مراقبة العمليات الجارية وفحص كافة الأصول والسجلات والبيانات التى يحتفظ بها المقاول، على أن يراعى ممثل الهيئة أثناء ممارسته لتلك الحقوق بمقتضى الجملة السابقة من هذه الفقرة (هـ) عدم التدخل بعمليات المقاول.

ويقدم المقاول إلى الهيئة، من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، نسخا من جميع البيانات أيا كانت (شاملة على سبيل المثال لا الحصر تقارير البيانات الجيولوجية والجيوفيزيقية والتسجيلات واختبارات الآبار) وكذلك كل المعلومات والتفسيرات المتعلقة بهذه البيانات.

للحكومة والهيئة أو أي منهما، من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG)، بغرض الحصول على عروض جديدة أو إجراء دراسات إقليمية، خلال فترة البحث و/أو التنمية، إطلاع أي طرف ثالث على البيانات الجيوفزيقية والجيولوجية والمعلومات وغيرها من البيانات الفنية أو تقارير وتفسيرات المقاول، الخاصة بالجزء أو الأجزاء المتاخمة للمنطقة المقترحة فى العروض الجديدة، وذلك بعد إخطار المقاول وبشرط مرور ٣ سنوات على تحصيل تلك البيانات ما لم يوافق المقاول على فترة أقل.

وبالمثل، يحق للمقاول إطلاع أى طرف ثالث على البيانات الخاصة بالمنطقة في حالة رغبة المقاول أن يتنازل، وفقا للمادة الحادية والعشرين، ويكون التنازل رهنا بموافقة الحكومة.

**المادة الخامسة عشر**

**المسئولية عن الأضرار**

يتحمل المقاول وحده المسئولية بالكامل طبقا للقانون في مواجهة الغير عن أي ضرر يحدث نتيجة لعمليات البحث، التي يقوم بها المقاول. وعليه تعويض الحكومة والهيئة أو أيا منهما عن كافة الأضرار التي قد تقع مسئوليتها على عاتقها بسبب أي من هذه العمليات.

ومع ذلك، فإن أي ضرر يحدث نتيجة صدور أي أمر أو لائحة أو توجيه من حكومة جمهورية مصر العربية سواء كان في شكل قانون أو غير ذلك تعفى الهيئة والمقاول كلاهما أو أحدهما من مسئولية عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء بأى التزام مقرر بموجب هذه الاتفاقية طالما كان عدم الوفاء أو التأخير ناشئا عن صدور هذه القوانين أو اللوائح أو الأوامر في حدود ما تفرضه تلك القوانين أو اللوائح أو الأوامر على أن يمنح المقاول المدة اللازمة لإصلاح الضرر الناتج عن عدم الوفاء أو التأخير فيه تضاف إلى مدة سريان الاتفاقية بشرط أن يكون ذلك مقصورا على القطاع أو القطاعات التي تأثرت بهذه القوانين أو اللوائح أو الأوامر.

**المادة السادسة عشر**

**امتيازات ممثلي الحكومة**

لممثلي الحكومة المفوضين تفويضا قانونيا الحق في الدخول إلى المنطقة موضوع هذه الاتفاقية وإلى مواقع العمليات التي تجرى فيها. ويجوز لهؤلاء الممثلين فحص دفاتر وسجلات وبيانات الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات وإجراء عدد معقول من عمليات المسح والرسومات والاختبارات بغرض تنفيذ هذه الاتفاقية، ولهذا الغرض، يحق لهم أن يستعملوا آلات وأدوات المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات في الحدود المعقولة بشرط ألا ينشأ عن هذا الاستعمال، بطريق مباشر أو غير مباشر، أي خطر أو تعويق للعمليات التي تجري وفقا لهذه الاتفاقية.

وعلى مندوبي وموظفي المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات تقديم المساعدة المناسبة لهؤلاء الممثلين حتى لاتتسبب أية أنشطة في أي أضرار أو تعويق سلامة أو كفاءة العمليات. ويقدم المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات لهؤلاء الممثلين كافة المزايا والتسهيلات التي تقدمها لموظفيها في الحقل وتقدم لهم مجانا مكانا مناسبا فى مكاتبها لاستعمالهم ومساكن مؤثثة بشكل لائق أثناء تواجدهم في الحقل بغرض تيسير تحقق المقصود من هذه المادة. ومع عدم الإخلال بالمادة الرابعة عشر فقرة (هـ)، فإنه يجب الحفاظ على سرية كل أو أية معلومات متعلقة بالمنطقة تحصل عليها الحكومة أو ممثلوها بموجب هذه المادة السادسة عشر.

**المادة السابعة عشر**

**حقوق الاستخدام وتدريب أفراد**

**جمهورية مصر العربية**

( أ ) تحرص الهيئة والمقاول على أن تجرى العمليات موضوع هذه الاتفاقية بطريقة عملية تتسم بالكفاءة:

١- يمنح الأجانب من الإداريين والمهنيين والفنيين من موظفي المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات وموظفي مقاوليهم المستخدمين لتنفيذ العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية، حق الإقامة المنصوص عليه في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل، والقرار الوزارى رقم ٨١٨٠ لسنة ١٩٩٦ وما يطرأ عليه من تعديل ويوافق المقاول على أن تطبق كافة لوائح ج.م.ع. الخاصة بالهجرة وجوازات السفر والتأشيرات والتوظيف على جميع مستخدمى المقاول الأجانب الذين يعملون في ج.م.ع. .

وستبذل الهيئة جهودها في معاونة المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات في الحصول على تلك التصاريح بعاليه.

٢ – يدفع شهريا بالعملة المصرية ما لايقل عن خمسة وعشرين في المائة (٢٥ ٪) من مجموع مرتبات وأجور كل موظف من الموظفين الأجانب الإداريين والمهنيين والفنيين الذين يستخدمهم المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات.

(ب) يختار كل من المقاول والشركة القائمة بالعمليات موظفيه ويحدد العدد اللازم منهم للاستخدام في العمليات بموجب هذه الاتفاقية.

(ج) يقوم المقاول بعد التشاور مع الهيئة بإعداد وتنفيذ برامج تدريب متخصصة لجميع موظفيه من ج.م.ع. الذين يقومون بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية وذلك فيما يختص بالنواحى التطبيقية والمالية لصناعة البترول، ويتعهد المقاول والشركة القائمة بالعمليات بإعطاء الأولوية لتوظيف المواطنين المصريين المؤهلين.

(د) أثناء فترات البحث والتنمية، يمنح المقاول أعدادا متفقا عليها من موظفي الهيئة الفرصة في الحضور والاشتراك في برامج التدريب التي يقوم بها المقاول والشركات التابعة له فيما يتعلق بعمليات البحث والتنمية وذلك بإجمالي مبلغ سنوي مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وفي حالة ما إذا كانت التكلفة الإجمالية لهذه البرامج تقل عن مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في أية سنة مالية خلال هذه الفترة، يلتزم المقاول بأن يدفع للهيئة مبلغ العجز في خلال ثلاثين (٣٠) يوما بعد نهاية تلك السنة المالية. ومع ذلك، يحق للهيئة طلب دفع هذا المبلغ المخصص للتدريب وقدره مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لها مباشرة لتنفيذ هذا الغرض.

**المادة الثامنة عشر**

**القوانين واللوائح**

(أ) يخضع المقاول والشركة القائمة بالعمليات للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر (باستثناء المادة ٣٧ منه) وتعديلاته واللوائح الصادرة لتنفيذه، بما في ذلك اللوائح الخاصة بسلامة وكفاءة أداء العمليات التي تتم تنفيذا لهذه الاتفاقية وللمحافظة على موارد البترول في ج.م.ع. بشرط ألا تكون أي من هذه اللوائح أو تعديلاتها أو تفسيراتها متعارضة أو غير متمشية مع نصوص هذه الاتفاقية.

(ب) يخضع المقاول والشركة القائمة بالعمليات لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن البيئة ولائحته التنفيذية وما قد يطرأ عليهما من تعديلات وما قد يصدر مستقبلا من قوانين أو لوائح تتعلق بحماية البيئة.

(ج) باستثناء ما ورد نصه في المادة الثالثة (ز) بخصوص ضرائب الدخل، تعفى الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات من كافة الضرائب والرسوم سواء تلك التي تفرض من الحكومة أو من المحليات والتي تشمل ضمن غيرها ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة والضرائب المفروضة على البحث عن البترول أو تنميته أو استخراجه أو إنتاجه أو تصديره أو نقله وكذا المفروضة على غاز البترول المسال (LPG) وكذلك جميع الضرائب المستقطعة التي قد يتم فرضها بخلاف ذلك على توزيعات الأرباح والفوائد وأتعاب الخدمات الفنية وإتاوات البراءات والعلامات التجارية وما شابه ذلك. ويعفي المقاول أيضا من أية ضرائب على تصفية المقاول أو على أية توزيعات لأي دخل لمساهمي المقاول ومن أي ضريبة على رأس المال.

(د) حقوق والتزامات الهيئة والمقاول بموجب هذه الاتفاقية والسارية طوال أجلها تكون خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية وطبقا لها ولا يمكن تغييرها أو تعديلها إلا بالاتفاق المشترك المكتوب بين الأطراف المتعاقدة المذكورة بذات الإجراءات التي صدرت بها الاتفاقية الأصلية.

(هـ) يخضع مقاولو المقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاولوهما من الباطن للأحكام الخاصة بهم في هذه الاتفاقية، ولاتسري على المقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم ومقاوليهم من الباطن المعنيين أية لوائح تصدرها الحكومة من وقت لآخر بالقدر الذي لاتتمشى فيه مع نصوص هذه الاتفاقية، حسبما يكون الحال.

(و) ولأغراض هذه الاتفاقية، تعفى الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم ومقاوليهم من الباطن المعنيين من كل رسوم الدمغة المهنية والفرائض والجبايات التي تفرضها القوانين النقابية على مستنداتهم وأنشطتهم الواردة بهذه الاتفاقية.

(ز) كل الإعفاءات من تطبيق قوانين أو لوائح ج.م.ع. الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية إلى الهيئة والمقاول والشركة القائمة بالعمليات ومقاوليهم ومقاوليهم من الباطن تشمل تلك القوانين واللوائح السارية حاليا وما يطرأ عليها من تعديل أو يحل محلها مستقبلا.

**المادة التاسعة عشر**

**توازن العقد**

في حالة ما إذا حدث، بعد "تاريخ السريان"، تغيير في التشريعات أو اللوائح القائمة والمطبقة على تنفيذ البحث عن البترول وتنميته وإنتاجه مما يكون له تأثيرا هاما على المصالح الإقتصادية لهذه الاتفاقية في غير صالح المقاول أو تفرض على المقاول التزاما بأن يحول إلى ج.م.ع. المبالغ الناتجة عن بيع بترول المقاول، يتعين على المقاول إخطار الهيئة بهذا التشريع أو اللائحة وأيضا بالآثار المترتبة على صدور هذا التشريع أو اللائحة والتي يكون من شأنها التأثير على توازن العقد. وفي هذه الحالة يتفاوض الأطراف بشأن التعديلات الممكنة لهذه الاتفاقية والتي تهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادى للاتفاقية الذى كان موجودا في "تاريخ السريان".

ويبذل الأطراف قصارى جهودهم للاتفاق على تعديل هذه الاتفاقية خلال تسعين (٩٠) يوما من ذلك الإخطار.

ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن تؤدي هذه التعديلات لهذه الاتفاقية إلى انتقاص أو زيادة فى حقوق والتزامات المقاول عما تم الاتفاق بشأنهما عند "تاريخ السريان".

وفي حالة إخفاق الأطراف في حل المنازعات بينهم، تطبق المادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية.

**المادة العشرون**

**حق الإستيلاء**

(أ) فى حالة الطوارئ الوطنية بسبب الحرب أو بسبب توقع قيام حرب وشيكة الوقوع أو لأسباب داخلية، فإنه يجوز للحكومة أن تستولى على كل أو جزء من الإنتاج الذى تم الحصول عليه من المنطقة بمقتضى هذه الاتفاقية وأن تطلب من الشركة القائمة بالعمليات زيادة هذا الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، كما يجوز للحكومة أيضا أن تستولى على حقل الزيت و/أو حقل الغاز، وعند الاقتضاء، على التسهيلات المتعلقة به.

(ب) في مثل تلك الحالة لايتم هذا الاستيلاء إلا بعد دعوة الهيئة والمقاول أو ممثليهما بخطاب مسجل بعلم الوصول للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن هذا الاستيلاء.

(ج) يتم الاستيلاء على الإنتاج بموجب قرار وزاري. أما الاستيلاء على أى حقل للزيت وحقل للغاز بذاته أو أى منهما، أو أية تسهيلات متعلقة به فيتم بقرار من رئيس الجمهورية تخطر به الهيئة والمقاول إخطارا قانونيا صحيحا.

(د) في حالة أي استيلاء يتم طبقا لما سبق ذكره فإن الحكومة تلتزم بأن تعوض الهيئة والمقاول تعويضا كاملا عن مدة الاستيلاء بما في ذلك:

(١) كافة الأضرار التي تنجم عن هذا الاستيلاء، و

(٢) دفعات شهرية وفاء لكامل ثمن كل ما استخرجته الحكومة من بترول مخصوما منه حصتها في الإتاوة من هذا الإنتاج.

ومع ذلك، فإن أي ضرر يحدث نتيجة لهجوم الأعداء لا يدخل في نطاق مفهوم هذه الفقرة (د). وتدفع المبالغ المستحقة بموجب هذا إلى المقاول بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية القابلة للتحويل إلى الخارج. ويحسب سعر البترول المستولى عليه الذي يدفع للمقاول طبقا لنص المادة السابعة فقرة (ج).

**المادة الحادية والعشرون**

**التنازل**

( أ ) لايجوز لأى من الهيئة أو المقاول أن يتنازل لأى شخص أو شركة أو مؤسسة عن كل أو بعض حقوقه أو إمتيازاته أو واجباته أو التزاماته المقررة بموجب هذه الاتفاقية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر (ويقصد بالتنازل غير مباشر على سبيل المثال لا الحصر أي عمليات بيع، شراء، تحويل للأسهم أو رأس المال أو الأصول أو أي تصرف آخر من شأنه تغيير سيطرة المقاول / عضو المقاول على حصته من رأس مال الشركة) دون موافقة كتابية من الحكومة، وفي جميع الأحوال تعطى الأولوية للهيئة في الحصول على الحصة المراد التنازل عنها إذا ما رغبت الهيئة في ذلك (عدا التنازل لشركة تابعة لذات عضو المقاول).

(ب) دون الإخلال بأحكام المادة الحادية والعشرون (أ)، يجوز للمقاول التنازل عن كل أو أى من حقوقه وامتيازاته وواجباته والتزاماته بموجب هذه الاتفاقية إلى شركة تابعة لذات المقاول/عضو المقاول، بشرط قيام المقاول بإخطار الهيئة والحكومة كتابة والحصول على موافقة الحكومة كتابة على التنازل.

فى حالة التنازل عن كل أو بعض الحقوق إلى شركة تابعة، يظل كل من المتنازل والمتنازل إليه مسئولين مجتمعين أو منفردين عن كل التزامات وواجبات المقاول الناشئة عن هذه الاتفاقية، بشرط أن تظل الشركة التابعة متمتعة بنفس الصفة كشركة تابعة.

(ج) حتى يمكن النظر في أي طلب للحصول على موافقة الحكومة المشار إليها في الفقرة (أ) و (ب) أعلاه يجب استيفاء الشروط الآتية:

(١) يجب أن يكون قد تم الوفاء بالتزامات المتنازل الناشئة عن هذه الاتفاقية على النحو الصحيح في تاريخ تقديم هذا الطلب.

(٢) يجب أن تشتمل وثيقة التنازل على نصوص تقرر على وجه الدقة أن المتنازل إليه يلتزم بكافة التعهدات التي تنطوى عليها هذه الاتفاقية وما يكون قد أدخل عليها كتابة من تعديلات أو إضافات حتي تاريخه. ويقدم مشروع وثيقة التنازل هذه إلى الهيئة لفحصها واعتمادها قبل إبرامها رسميا.

(٣) يتعين على المتنازل (المتنازلين) أن يقدم للهيئة المستندات اللازمة التي تثبت الكفاءة المالية والفنية للمتنازل إليه وأيضا المستندات التي تثبت تبعية الشركة التابعة للمقاول / عضو المقاول.

(د) أى تنازل أو بيع أو حوالة أو أى وسيلة أخرى لمثل هذه الحوالة أجرى وفقا لنصوص هذه المادة الحادية والعشرون يعفى من أية ضرائب على الحوالة أو على أرباح رأس المال أو ما يتعلق به من ضرائب أو أعباء أو رسوم بما في ذلك على سبيل المثال وليس الحصر كافة الضرائب على الدخل وضريبة المبيعات وضريبة القيم المضافة ورسوم الدمغة أو الضرائب الأخرى أو أي مدفوعات مشابهة.

(هـ) عند اتفاق المتنازل والطرف الثالث المتنازل إليه المقترح، بخلاف الشركة التابعة، على الشروط النهائية للتنازل ، فإنه يتحتم على المتنازل الإفصاح تفصيلا عن هذه الشروط النهائية لهذا التنازل، متضمنة قيمة صفقة كل تنازل مقدرة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بشكل كتابي إلى الهيئة. يحق للهيئة الحصول على الحصة المراد التنازل عنها بشرط أن تسلم المتنازل إخطارا كتابيا خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ إخطار المتنازل الكتابي لها و تخطره قبولها نفس الشروط المتفق عليها مع الطرف الثالث المقترح المتنازل إليه. في حالة عدم تسليم الهيئة لهذا الإخطار خلال مدة تسعين (٩٠) يوما هذه يحق للمتنازل التنازل عن الحصة المراد التنازل عنها إلى الطرف الثالث المتنازل إليه المقترح، بشرط موافقة الحكومة وفقا للفقرة "أ" من هذه المادة.

في حالة ممارسة الهيئة خيارها في الحصول على الحصة المراد التنازل عنها وفي حالة عدم وجود بالفعل "اتفاقية تشغيل مشترك" بين أعضاء المقاول بما فيهم المتنازل تتفاوض الهيئة والمقاول بحسن نية للدخول في "اتفاقية تشغيل مشترك"، طبقا للنموذج المنشور بواسطة جمعية المفاوضين البتروليين الدوليين؛"Association for International Petroleum Negotiators" وذلك لإتمام هذا الاتفاق خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوما من تاريخ إخطار الهيئة. إذا لم تتفق الهيئة والمقاول على "اتفاقية تشغيل مشترك" خلال مدة المائة والعشرين يوما (١٢٠) هذه، فإنه يحق للمتنازل أن يتنازل للطرف الثالث المتنازل إليه المقترح، بشرط موافقة الحكومة وفقا للفقرة "أ" من هذه المادة.

(و) يجب أن يكون المتنازل والمتنازل إليه معا ضامنين متضامنين في الوفاء بكل واجبات والتزامات المقاول بموجب هذه الاتفاقية، طالما أن المتنازل يحتفظ بأية حصة وفقا لهذه الاتفاقية.

**المادة الثانية والعشرون**

**الإخلال بالاتفاقية وسلطة الإلغاء**

(أ) للحكومة الحق في إلغاء هذه الاتفاقية بالنسبة إلى المقاول بأمر أو قرار جمهورى فى الأحوال الآتية:-

(١) إذا قدم عن علم إلى الحكومة أية بيانات غير صحيحة وكان لهذه البيانات اعتبار جوهري في إبرام هذه الاتفاقية،

(٢) إذا تنازل عن أية حصة في هذه الاتفاقية بطريقة مخالفة لأحكام المادة الحادية والعشرين،

(٣) إذا أشهر إفلاسه بحكم صادر من محكمة مختصة،

(٤) إذا لم ينفذ أى قرار نهائى صدر نتيجة لإجراءات قضائية تمت وفقا لأحكام الفقرة (أ) من المادة الرابعة والعشرين،

(٥) إذا استخرج عمدا دون ترخيص من الحكومة أية معادن خلاف البترول مما لاتسمح به هذه الاتفاقية، وذلك باستثناء ما لا يمكن تجنب إستخراجه نتيجة للعمليات الجارية بموجب هذه الاتفاقية وفقا للأصول المقبولة فى صناعة البترول والذى يجب إخطار الحكومة أو ممثلها به في أسرع وقت ممكن، و

(٦) إذا ارتكب أية مخالفة جوهرية لهذه الاتفاقية أو لأحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ التي لاتتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية.

وينفذ هذا الإلغاء دون إخلال بأية حقوق تكون قد ترتبت للحكومة قبل المقاول وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، وفي حالة هذا الإلغاء، يحق للمقاول أن ينقل جميع ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

(ب) إذا ارتأت الحكومة أن هناك سببا قائما من الأسباب سالفة الذكر لإلغاء هذه الاتفاقية (بخلاف سبب القوة القاهرة المشار إليها فى المادة الثالثة والعشرين) فيجب على الحكومة أن تبلغ المقاول بإخطار كتابى يرسل للمدير العام للمقاول شخصيا بالطريق القانوني الرسمي يثبت أنه هو أو أحد وكلائه القانونيين قد أستلمه، لإزالة هذا السبب وتصحيح الوضع في مدى تسعين (٩٠) يوما. ولكن إذا حدث لأى سبب من الأسباب أن أصبح هذا التبليغ مستحيلا بسبب تغيير العنوان وعدم الإخطار بهذا التغيير، فإن نشر هذا الإخطار بالجريدة الرسمية للحكومة يعتبر بمثابة إعلان صحيح للمقاول. وإذا لم يتم إزالة هذا السبب وتصحيح الوضع فى نهاية التسعين (٩٠) يوما وهى فترة الإخطار، فإنه يجوز إلغاء هذه الاتفاقية على الفور بأمر أو قرار جمهورى على نحو ما سلف ذكره. ويشترط مع ذلك أنه إذا كان هذا السبب أو عدم ازالته أو عدم تصحيح الوضع ناتجا عن القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من جانب أحد الأطراف، فإن إلغاء هذه الاتفاقية يسرى فى مواجهة ذلك الطرف فقط ولايسرى فى مواجهة الطرف الآخر في هذه الاتفاقية.

**المادة الثالثة والعشرون**

**القوة القاهرة**

(أ) تعفى الهيئة والمقاول، كلاهما أو أحدهما، من مسئولية عدم الوفاء بأى التزام مقرر بموجب هذه الاتفاقية أو من مسئولية التأخير فى الوفاء به إذا كان عدم الوفاء أو التأخير ناشئا عن قوة قاهرة وذلك في حدود ما تفرضه هذه القوة القاهرة. والمدة التي استغرقها عدم الوفاء أو التأخير في الوفاء مع المدة التي قد تكون لازمة لإصلاح أى ضرر نشأ خلال هذا التأخير تضاف إلى المدة المقررة في هذه الاتفاقية للوفاء بهذا الالتزام والوفاء بأى التزام آخر يترتب عليه، وبالتبعية إلى مدة سريان هذه الاتفاقية، بشرط أن يكون ذلك مقصورا على القطاع أو القطاعات التي تأثرت بهذه الحالة.

(ب) يقصد بعبارة "القوة القاهرة" في نطاق مفهوم هذه المادة الثالثة والعشرين ما يحدث قضاء وقدرا أو أو عصيان أو شغب أو حرب أو إضراب وغير ذلك من اضطرابات عمالية أو حرائق أو فيضانات أو أى سبب آخر ليس ناتجا عن خطأ أو إهمال من جانب الهيئة والمقاول أو أى منهما سواء كان مماثلا أو مغايرا لما سلف ذكره، بشرط أن يكون أي سبب من هذه الأسباب مما لا تستطيع الهيئة والمقاول أو أى منهما السيطرة عليه في الحدود المعقولة.

(ج) مع عدم الإخلال بما سبق ذكره وما لم ينص على خلاف ذلك فى هذه الاتفاقية، لا تتحمل الحكومة أية مسئولية بأى شكل قبل الهيئة والمقاول أو أى منهما عن أية أضرار أو قيود أو خسارة تكون نتيجة لحالة من حالات القوة القاهرة المشار إليها بهذه المادة.

(د) فيما يخص "منطقة البحث الجديدة"، إذا حدثت حالة القوة القاهرة أثناء فترة البحث الأولية أو أي امتداد لها واستمرت قائمة لمدة ستة (٦) أشهر فإن المقاول يكون له الخيار فى أن ينهى التزاماته وفقا لهذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابى مسبق بتسعين (٩٠) يوما يرسله إلى الهيئة دون أن يتحمل أية مسئولية إضافية من أي نوع.

**المادة الرابعة والعشرون**

**المنازعات والتحكيم**

(أ) أى نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ بين الحكومة والأطراف عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها أو بالإخلال بها أو إنهائها أو بطلانها يحال إلى المحاكم المختصة في ج.م.ع. للفصل في أي نزاع قد ينشأ حول تفسير أو تنفيذ أى بند من بنود هذه الاتفاقية.

(ب) يحسم أي نزاع أو خلاف أو مطالبة تنشأ بين المقاول والهيئة عن هذه الاتفاقية أو فيما يتعلق بها أو بالإخلال بها أو إنهائها أو بطلانها بطريق التحكيم طبقا لقواعد تحكيم مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (المركز) السارية في تاريخ هذه الاتفاقية ويتم تقديم موافقة وزير البترول في حالة لجوء الهيئة فقط إلى التحكيم. ويعتبر حكم المحكمين نهائيا وملزما للأطراف.

(ج) يجب أن يكون عدد المحكمين ثلاثة (٣).

(د) يتعين على كل طرف أن يعين محكما واحدا. وإذا لم يقم المدعى عليه بإخطار المدعى كتابة باسم المحكم الذي عينه في غضون ثلاثين (٣٠) يوما من إستلام إخطار المدعى بتعيين محكم، فللمدعى أن يطلب من المركز تعيين المحكم الثاني.

(هـ) يتعين على المحكمين اللذين عينا على هذا النحو أن يختارا المحكم الثالث الذي سيكون المحكم الرئيس للمحكمة. وإذا لم يتفق المحكمان على إختيار المحكم الرئيس في خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تعيين المحكم الثاني، فإنه يجوز لأي من الطرفين أن يطلب من السكرتير العام للمحكمة الدائمة للتحكيم بلاهاى أن يعين جهة تتولى التعيين. وهذه الجهة تعين المحكم الرئيس بنفس الطريقة التي يعين بها المحكم الوحيد وفقا للفقرة ٣ من المادة (٦) من قواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولى (يونسترال). ويتعين أن يكون هذا المحكم الرئيس شخصا من جنسية غير جنسية جمهورية مصر العربية أو جنسية المقاول ويجب أن يكون من دولة لها علاقات دبلوماسية مع كل من جمهورية مصر العربية وجنسية المقاول، كما يشترط ألا يكون له مصالح اقتصادية فى أعمال البترول لدى الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية.

(و) يجرى التحكيم، بما في ذلك إصدار الأحكام، بمدينة القاهرة فى ج.م.ع. ما لم يتفق أطراف التحكيم على خلاف ذلك.

(ز) يكون حكم المحكمين نهائيا وملزما للأطراف بما في ذلك مصروفات التحكيم وكل المسائل المتعلقة به، ويكون تنفيذ حكم المحكمين أمام المحكمة المختصة وفقا لأحكام القانون المصرى.

(ح) يطبق القانون المصرى على النزاع، غير أنه في حالة أى خلاف بين القوانين المصرية ونصوص هذه الاتفاقية، فإن نصوص هذه الاتفاقية (بما فى ذلك نص التحكيم) هى التي تحكم. ويتم التحكيم باللغتين العربية والإنجليزية.

(ط) يتم الاتفاق بين الهيئة والمقاول على أنه إذا تعذر لأى سبب من الأسباب إجراء التحكيم طبقا للإجراءات المذكورة عاليه، فإن كل المنازعات أو الخلافات أو المطالبات التي تنشأ عن أو تتعلق بهذه الاتفاقية أو الإخلال بها أو إنهائها أو بطلانها يفصل فيها بواسطة تحكيم غير منظم طبقا لقواعد يونسترال النافذة وقت تاريخ السريان.

**المادة الخامسة والعشرون**

**الوضع القانوني للأطراف**

(أ) تعتبر الحقوق والواجبات والالتزامات والمسئوليات الخاصة بالهيئة والمقاول بموجب هذه الاتفاقية منفصلة وغير تضامنية ولا جماعية. ومن المفهوم أنه لا يجوز أن تفسر هذه الاتفاقية على إنها تؤدى إلى قيام شركة أشخاص أو شركة أموال أو شركة تضامن.

(ب) يخضع المقاول لقوانين الجهة التي تأسس بها وذلك فيما يتعلق بكيانه القانونى أو تأسيسه أو تنظيمه وعقد تأسيسه ولائحته الأساسية وملكية أسهم رأس ماله وحقوق ملكيته.

ولا يجوز تداول أسهم رأسمال المقاول الموجودة بأكملها في الخارج داخل ج.م.ع. كما لايجوز طرحها للاكتتاب العام ولاتخضع لضريبة الدمغة على أسهم رأس المال أو أية ضريبة أخرى أو رسوم فى ج.م.ع.، وأى تصرف يقوم به المقاول /عضو المقاول في ج.م.ع. أو خارج ج.م.ع. من شأنه تغيير سيطرة المقاول/ عضو المقاول على حصته من رأس مال الشركة يكون خاضعا لذات الإجراءات والأحكام الواردة فى نص المادة التاسعة "المنح" والمادة الحادية والعشرين "التنازل". ويعفى المقاول من تطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المعدل.

(ج) في حالة إذا كان المقاول يتكون من أكثر من عضو، يعتبر جميع أعضاء المقاول ضامنين متضامنين فى الوفاء بالتزامات المقاول المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية.

**المادة السادسة والعشرون**

**المقاولون المحليون والمواد المصنوعة محليا**

يجب على المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات، حسب الأحوال ومقاوليهم مراعاة ما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية للمقاولين المحليين والمقاولين من الباطن بما في ذلك الشركات التابعة للهيئة مادامت درجة أدائهم متماثلة مع درجة الأداء السائدة دوليا وأن أسعار خدماتهم لاتزيد على أسعار المقاولين والمقاولين من الباطن الآخرين بأكثر من عشرة فى المائة (١٠ ٪) .

(ب) إعطاء الأفضلية للمواد المصنوعة محليا وكذا المعدات والآلات والسلع الاستهلاكية طالما أنها متماثلة من ناحية الجودة ومواعيد التسليم مع المواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المتوافرة دوليا. ومع ذلك يجوز استيراد هذه المواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية للعمليات التي تجرى بمقتضى هذه الاتفاقية إذا كانت أسعارها المحلية، تسليم مقر عمليات المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات في ج.م.ع. تزيد بأكثر من عشرة فى المائة (١٠ ٪) عن سعر مثيلها المستورد، قبل إضافة الرسوم الجمركية ولكن بعد إضافة مصاريف النقل والتأمين.

**المادة السابعة والعشرون**

**النص العربى**

النص العربى لهذه الاتفاقية هو المرجع في تفسير هذه الاتفاقية أو تأويلها أمام المحاكم المناسبة في ج.م.ع.، ويشترط، مع ذلك، أنه فى حالة الالتجاء إلى أى تحكيم بين الهيئة والمقاول وفقا لنص المادة الرابعة والعشرين سالفة الذكر، يرجع إلى كل من النصين العربي والإنجليزي ويكون لهما نفس القوة في تفسير أو تأويل هذه الاتفاقية.

**المادة الثامنة والعشرون**

**الغاز**

**(أ) الغاز بصفة عامة:**

(١) بمراعاة البند (ب) أدناه، فإن الغاز الذي لم يصدر خارج ج.م.ع. بعد ولم يستعمل في العمليات أو يحرق (بما في ذلك إعادة حقنه) ستبقى ملكيته للدولة ويكون للهيئة حرية التصرف فيه. ومن المفهوم أن استلام الهيئة لهذا الغاز من رأس البئر لا يترتب عليه أية تكاليف إضافية على المقاول. ولا يحق للمقاول مطالبة الهيئة بأية تكاليف أو نفقات تتعلق بعمليات المقاول الماضية بالنسبة لهذا الغاز، وذلك مع عدم الإخلال بحق المقاول في استرداد أية من هذه التكاليف والنفقات طبقا لأحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية.

(٢) للهيئة الحق على مسئوليتها الانفرادية تنمية وإنتاج احتياطيات الغاز غير المصاحب في المنطقة وتتحمل الهيئة كافة التكاليف والمصروفات المتعلقة بهذا الغاز.

(٣) في حالة اكتشاف غاز غير مصاحب في المنطقة يخطر المقاول الهيئة في خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوما من هذا الاكتشاف، ما لم يتم الاتفاق مع الهيئة على خلاف ذلك. ويتضمن الإخطار جميع البيانات المتاحة للمقاول فيما يخص هذا الكشف. تقرر الهيئة حسب تقديرها وحدها ما إذا كان هذا الكشف يستحق تنميته تجاريا.

(٤) في حالة أن اختارت الهيئة أن كشفا للغاز، وفقا لما أخطر به المقاول، بموجب المادة الثامنة والعشرون (٣) عاليه، يستحق تنميته تجاريا:

أ) عندما يقع الكشف في منطقة لم يتم تحويلها عن طريق المقاول إلى عقد تنمية على أساس اكتشاف تجاري للزيت، تطلب الهيئة موافقة وزير البترول والثروة المعدنية على تحويل تلك المساحة إلى عقد تنمية ("عقد تنمية غاز"). وتحويل منطقة إلى عقد تنمية للغاز لا يؤثر على ولا يعيق حقوق المقاول في القيام بعمليات البحث والاستغلال كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

ب) عندما يقع الكشف في منطقة تم تحويلها بمعرفة المقاول إلى عقد تنمية على أساس اكتشاف تجاري للزيت، فإن فترة عقد التنمية ستمتد فقط بالنسبة لهذا الغاز وغاز البترول المسال المستخرج من ذلك الغاز والزيت الخام الذي هو في شكل متكثف منتج مع ذلك الغاز لمدة عشرين (٢٠) سنة من تاريخ أول تسليم لكميات من الغاز محليا أو للتصدير مضافا إليها فترة الإمتداد بشرط ألا يزيد أجل عقد التنمية هذا المؤسس على اكتشاف تجاري للزيت على ثلاثين (٣٠) سنة من تاريخ اعتماد وزير البترول لعقد تنمية الزيت. وتعود حصة المقاول كلية من ذلك الزيت الخام المنتج من عقد التنمية للهيئة عند انقضاء عشرين (٢٠) سنة من تاريخ موافقة وزير البترول على ذلك الزيت الخام بالإضافة إلى فترة الامتداد (كما هو مبين أدناه)، ويعفى المقاول من جميع مسئولياته وحقوقه والتزاماته وواجباته وامتيازاته الخاصة بعقد التنمية هذا وفقا للمادة الثالثة والمادة الخامسة من الاتفاقية وتتولى الشركة القائمة بالعمليات القيام بعمليات البحث عن البترول واستغلاله نيابة عن الهيئة وحدها.

ج) للهيئة أن تطلب الدعم من المقاول في تنمية الغاز غير المصاحب المكتشف في المنطقة على أساس خطة يتم الاتفاق عليها بين الهيئة والمقاول، ويجب أن تضمن هذه الخطة أن جميع المبالغ التي يقدمها المقاول يجب أن تسترد من الهيئة إما نقدا أو عينا من خلال جدول أقساط الاسترداد على أربع (٤) سنوات. وفي نهاية الفترة جميع المبالغ التي لم يتم استردادها يجب أن تدفع عن طريق الهيئة إما نقدا أو عينا. ويحق للهيئة مراجعة جميع المبالغ التي يقدمها المقاول.

د) لا يجوز بأي حال من الأحوال لتنمية وإنتاج أي غاز أن يعوق أو يؤثر على عمليات البحث والاستغلال التي يقوم بها المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات، حسبما يكون الحال، بموجب هذه الاتفاقية.

هـ) مع عدم الإخلال بأحكام البند (ب) أدناه إذا كان الغاز ينتج أو يمكن إنتاجه من منطقة التنمية الأصلية أو منطقة البحث الجديدة:

تقوم الهيئة والمقاول بدراسة كافة الاحتمالات الإقتصادية الممكنة لاستعمال الغاز، وتقرر أفضلها للهيئة والمقاول معا. والتكاليف والنفقات الخاصة بإنتاج الغاز غير المصاحب والغاز المصاحب تسترد وفقا لقواعد استرداد تكاليف الزيت الخام الواردة في المادة السابعة من هذه الاتفاقية.

الغاز المصاحب والغاز غير المصاحب (غير المستعمل في العمليات، أو الذي يحرق أو يعاد حقنه) والمخصص للتصدير للخارج في حالة غير غازية طبقا لمشروع يتم الاتفاق عليه بين الهيئة والمقاول. سيكون في هذه الحالة فقط خاضعا لمباديء اقتسام الإنتاج المذكورة في المادة السابعة من هذه الاتفاقية.

وأي غاز مصاحب منتج من الحقول البحرية ولم يستعمل في العمليات يتم تسليمه في أقرب تسهيلات ساحلية إذا رغبت الحكومة أو الهيئة في ذلك.

ويحق للمقاول استرداد النفقات والتكاليف والمصروفات المترتبة على ذلك بمعدل سنوي قدره خمسة وعشرون في المائة (٢٥ ٪) طبقا للمادة السابعة (أ).

**(ب) غاز أبو ماضي:**

من المفهوم أنه بالنسبة للغاز المنتج والمحتفظ به طبقا لعقد استغلال أبو ماضي:

١- لأغراض المادة السابعة، تعتبر قيمة كل هذا الغاز صفرا، عند تسهيلات الشحن بعقد استغلال أبو ماضي، و

٢- كل غاز أبو ماضي ستتسلمه الهيئة عينا للتوزيع المحلي، خاليا من أية مصاريف أو مدفوعات، عند تسهيلات الشحن بعقد استغلال أبو ماضي، و

٣- سيقوم المقاول بتمويل عمليات التنمية الخاصة بعقد استغلال أبو ماضي طالما كانت هذه التكاليف والمصروفات يتم استردادها من الزيت الخام المنتج والمحتفظ به من المنطقة أو أي جزء منها، طبقا لأحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية.

**المادة التاسعة والعشرون**

**مشاركة الشركات الأخرى في موظفيها**

**مشاركة الموظفين مع شركات أخرى**

أ) يصرح لبتروبل طوال المدة التي تتفق عليها الهيئة والمقاول، أن تعمل وتستمر في العمل كمقاول من الباطن للمقاول أو لأي شركة أخرى قائمة بالعمليات تكونت أو تتكون بناء على اتفاقية التزام أخرى قد تمت أو تتم بين الهيئة والمقاول، لتقوم بصفتها وكيلة، كليا أو جزئيا، بأعمال البحث و/أو التنمية المطلوبة بمقتضى نصوص اتفاقيات الالتزام المشار إليها. وفي هذه الحالة، توزع المصروفات العامة وغيرها ومرتبات وأجور الموظفين الذين يعملون في أوجه نشاط لأكثر من اتفاقية التزام على أساس دراسة زمنية لوقت هؤلاء الموظفين أو على أساس آخر يتم الاتفاق عليه بين الهيئة والمقاول.

ب) في حالة عدم وجود مثل ذلك التصريح، تقوم الهيئة والمقاول ببذل قصارى جهدهما بحيث يكون المسئولون والمديرون وغيرهم من الموظفين وكذا المكاتب بالشركة القائمة بالعمليات هم نفس العاملين بالشركات القائمة بالعمليات سالفة الذكر، وذلك بالقدر المستطاع والمعقول.

ج) لتحقيق الكفاءة في العمل، يجوز للمقاول والهيئة إعارة موظفيها لأي من الشركات القائمة بالعمليات المملوكة لهما معا، أو استعارة الموظفين من هذه الشركات للعمل كل الوقت أو بعضه، طالما تطلب الأمر ذلك وفي هذه الحالة تحمل مرتباتهم وأجورهم وغيرها من مصروفات على أساس دراسة زمنية لوقت كل هؤلاء الموظفين، أو على أي أساس آخر يتم الاتفاق عليه بين الهيئة والمقاول.

**المادة الثلاثون**

**عموميات**

إستعملت رؤوس الموضوعات أو العناوين الموضوعة لكل مادة من مواد هــذه الاتفاقية تسهيلا لأطراف الاتفاقية فقط ولا تستعمل في خصوصية تفــسير هــذه المواد.

اعتبارا من تاريخ السريان، فإن هذه الاتفاقية ستبطل وتحل محل اتفاقية الالتــزام الأصلية بما أدخل عليها من تعديلات.

**المادة الحادية والثلاثون**

**نسخ الاتفاقية**

حررت هذه الاتفاقية من أربعة (٤) أصول مماثلة تحتفظ الحكومة والهيئة بثلاثة (٣) أصول ويحتفظ المقاول بأصل واحد (١) من هذه الاتفاقيــة وذلــك للعمــل بموجب أحكامها عند اللزوم.

**المادة الثانية والثلاثون**

**المقر القانوني**

أقرت الأطراف بأن العنوان قرين كل منهم بصدر هذه الاتفاقيــة هــو المحــل المختار لهم وأن جميع الإخطارات والمراسلات التي ترسل/ تعلن لكل منهم على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لجميع أثارها القانونية وفــي حالــة تغييــر أحــد الأطراف لعنوانه يتعين علية إخطار الطرف الآخر بعنوانــه بموجــب خطــاب مسجل موصي عليه بعلم الوصول وإلا اعتبرت مراسلات هذا العنوان صــحيحة ومنتجة لجميع أثارها القانونية.

**المادة الثالثة والثلاثون**

**اعتماد الحكومة للاتفاقية**

لا تكون هذه الاتفاقية ملزمة لأى من أطرافها ما لم وإلى أن يصدر قانون من الجهات المختصة في ج.م.ع. يخول لوزير البترول التوقيع على هذه الاتفاقية ويضفى على هذه الاتفاقية كامل قوة القانون وأثره بغض النظر عن أى تشريع حكومى مخالف لها وبعد توقيع الاتفاقية من الحكومة والهيئة والمقاول.

**شركة أيوك برودكشن بى. فى.**

**عنها**

السيد : .....

بصفته : .....

التوقيع: .....

**الهيئة المصرية العامة للبترول**

**عنها**

السيد : .....

بصفته : .....

التوقيع: .....

**جمهورية مصر العربية**

**عنها**

معالى السيد : .....

بصفته : .....

التوقيع: .....

التاريخ : .....

**الملحق "أ"**
**اتفاقية التزام**
**للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله**
**بين**
**جمهورية مصر العربية**
**و**
**الهيئة المصرية العامة للبترول**
**و**
**شركة أيوك برودكشن بى.فى.**
**في**
**مناطق خليج السويس ودلتا النيل**
**ج. م. ع.**

---

**وصف حدود منطقة اتفاقية الالتزام**

ملحق (ب) خريطة توضيحية ومبدئية بمقياس رسم تقريبي ١: ٢,٥٠٠,٠٠٠ تبين المنطقة التي تغطيها وتحكمها هذه الاتفاقية.

- تبلغ مساحة "منطقة التنمية الأصلية": حوالى ستمائة وتسعة وثمانون كيلو متر مربع وخمسمائة وخمسون متر مربع (٦٨٩,٥٥كم$^{٢}$) وهي تتكون من كل أو جزء من قطاعات تنمية أو قطاعات التنمية الكاملة معرفة على شبكة دقيقة واحدة (١) x دقيقة واحدة (١) من خطوط العرض والطول.
- تبلغ مساحة "منطقة البحث الجديدة": حوالي مائة وتسعة وسبعون كيلو متر مربع (١٧٩ كم$^{٢}$) وهي تتكون من كل أو جزء من قطاعات بحث أو قطاعات البحث الكاملة معرفة على شبكة ثلاث (٣) دقائق x ثلاث (٣) دقائق من خطوط العرض والطول.

– ومن الملاحظ أن الخطوط التي تحدد المنطقة في الملحق (ب) ليست سوى خطوط توضيحية ومبدئية فقط وقد لا تبين على وجه الدقة الموقع الحقيقى لتلك القطاعات بالنسبة للآثار والمعالم الجغرافية الموجودة.

## ملحق "ب"

## مناطق خليج السويس ودلتا النيل

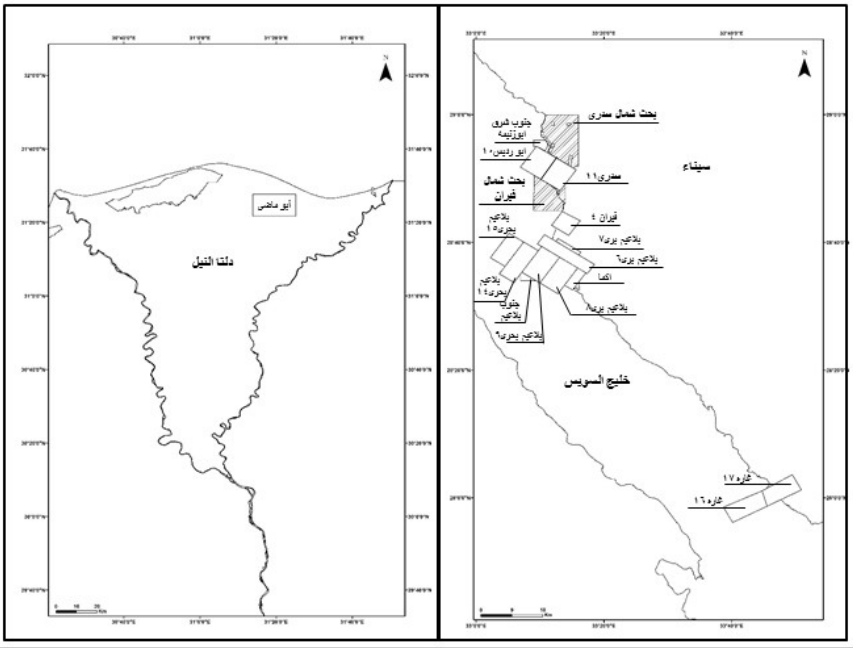


**ملحق (ب)**
**اتفاقية التزام للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله**
**بين**
**جمهورية مصر العربية**
**و**
**الهيئة المصرية العامة للبترول**
**و**
**شركة أيوك برودكشن بى .ڤى.**
**فى**
**مناطق خليج السويس ودلتا النيل**
**ج.م.ع.**
**مقياس الرسم ١ : ٢,٥٠٠,٠٠٠**

**ANNEX (B)**
**CONCESSION AGREEMENT FOR PETROLEUM EXPLORATION, DEVELOPMENT AND EXPLOITATION BETWEEN**
**THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT**
**AND**
**THE EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION**
**AND**
**IEOC PRODUCTION B. V.**
**IN**
**GULF OF SUEZ AND NILE DELTA AREAS**
**A.R.E.**
**SCALE 1 : 2,500, 000**

## عقد تنمية أبوماضى

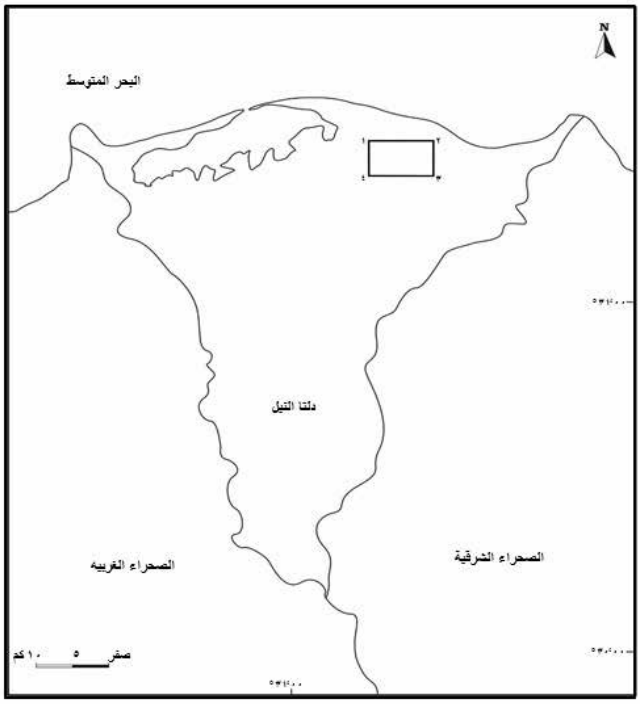


إحداثيات عقد تنمية أبو ماضى ومساحته ٢٠٠ كم٢ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٣١ '٢٧ "٤٠,٠٠ | ٥٣١ '١٣ "٥٣,٠٠ |
| ٢ | ٥٣١ '٢٧ "٤٠,٠٠ | ٥٣١ '٢٥ "٠٩,٠٠ |
| ٣ | ٥٣١ '٢١ "٤٢,٠٠ | ٥٣١ '٢٥ "٠٩,٠٠ |
| ٤ | ٥٣١ '٢١ "٤٢,٠٠ | ٥٣١ '١٣ "٥٣,٠٠ |

## عقد تنمية غارة ١٧

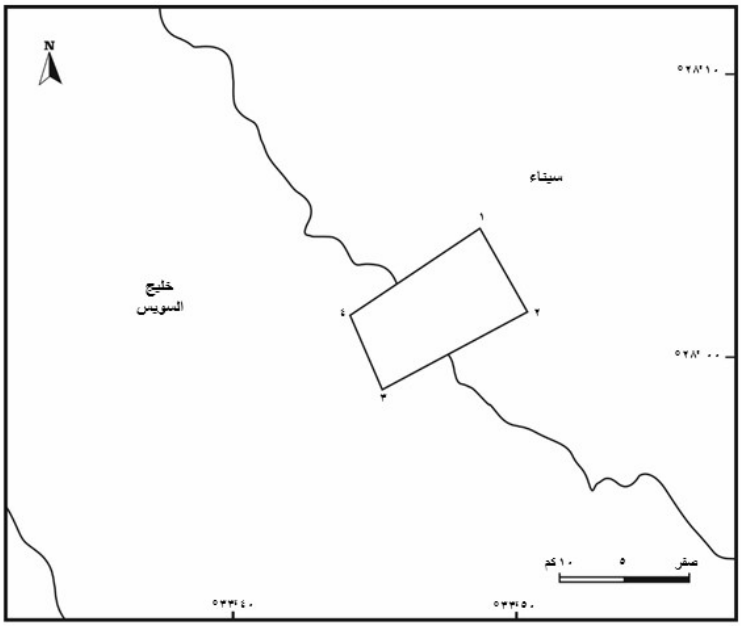


إحداثيات عقد تنمية غارة ١٧ ومساحته ٥٠كم٢ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٢٨ '٠٣ "٣٨,٣٣ | ٥٣٣ '٤٩ "٢٧,٨٨ |
| ٢ | ٥٢٨ '٠١ "١٤,٩١ | ٥٣٣ '٥٠ "٥٣,٨١ |
| ٣ | ٥٢٧ '٥٨ "٤٢,٢٠ | ٥٣٣ '٤٥ "٣١,٠٠ |
| ٤ | ٥٢٨ '٠١ "٠٦,٠٠ | ٥٣٣ '٤٤ "٤٥,٠٠ |

**عقد تنمية غارة ١٦**

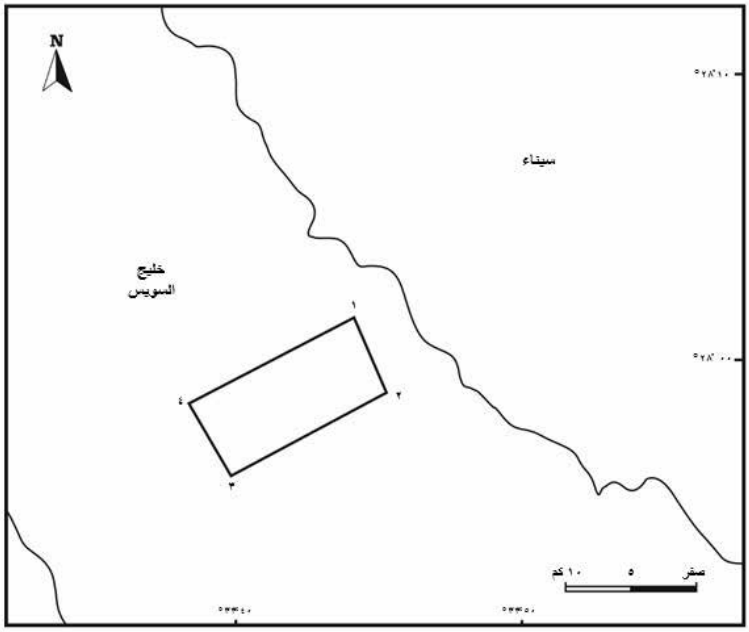


**إحداثيات عقد تنمية غارة ١٦ ومساحته ٥٠كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٠٦,٠٠" ٠١' ٢٨° | ٤٥,٠٠" ٤٤' ٣٣° |
| ٢ | ٤٢,٢٠" ٥٨' ٢٧° | ٣١,٠٠" ٤٥' ٣٣° |
| ٣ | ٠٩,٥٦" ٥٦' ٢٧° | ٠٧,٨٣" ٤٠' ٣٣° |
| ٤ | ٣٢,٨٧" ٥٨' ٢٧° | ٤١,٧٣" ٣٨' ٣٣° |

**عقد تنمية بلاعيم بحرى ١٥**

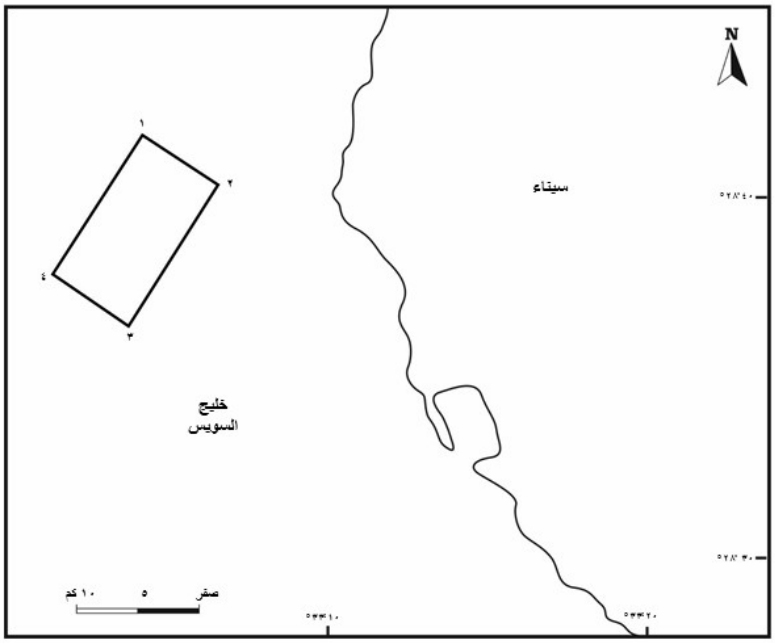


**إحداثيات عقد تنمية بلاعيم بحرى ١٥ ومساحته ٣٨,٢٥كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٢٨ '٤١ "٢٥,٩٨ | ٥٣٣ '٠٥ "٠٩,٥٢ |
| ٢ | ٥٢٨ '٤٠ "٠٤,٢٥ | ٥٣٣ '٠٧ "٢٦,٨٥ |
| ٣ | ٥٢٨ '٣٦ "١٥,٤٠ | ٥٣٣ '٠٤ "٣١,٨٠ |
| ٤ | ٥٢٨ '٣٧ "٣٧,٠٧ | ٥٣٣ '٠٢ "١٤,٥٢ |

**عقد تنمية بلاعيم بحرى ١٤**

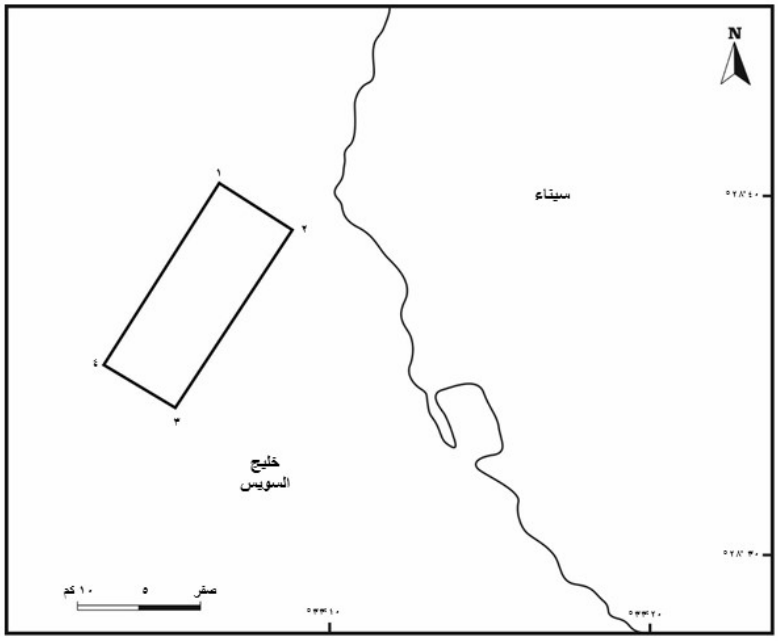


**إحداثيات عقد تنمية بلاعيم بحرى ١٤ ومساحته ٤٩,٩٥ كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٢٨ ٤٠ "٠٤,٢٥ | ٥٣٣ ٠٧ "٢٦,٨٥ |
| ٢ | ٥٢٨ ٣٨ "٤٢,٤٨ | ٥٣٣ ٠٩ "٤٤,١١ |
| ٣ | ٥٢٨ ٣٣ "٤٣,٨٠ | ٥٣٣ ٠٥ "٥٥,٦٨ |
| ٤ | ٥٢٨ ٣٥ "٠٥,٥٠ | ٥٣٣ ٠٣ "٣٩,٣٩ |

**عقد تنمية بلاعيم بحرى ٩**

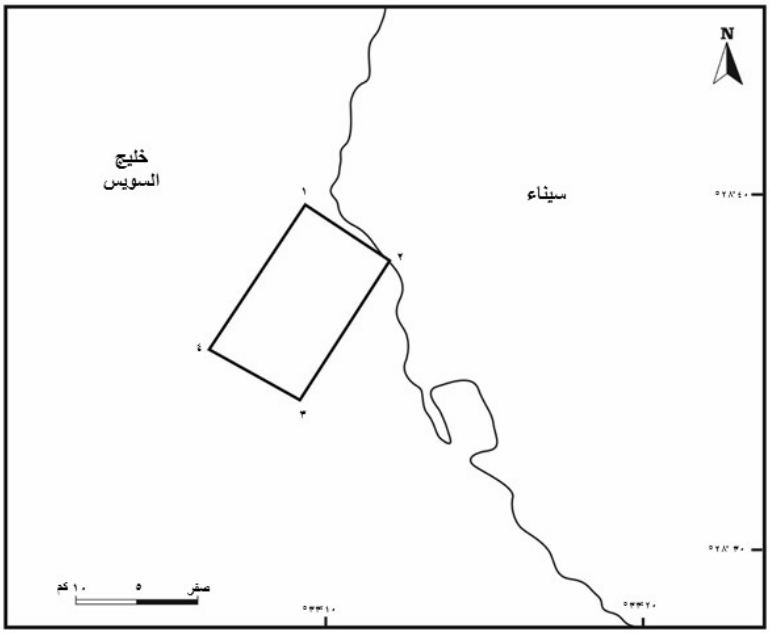


**إحداثيات عقد تنمية بلاعيم بحرى ٩ ومساحته ٥٠كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٢,٥٧" ٣٩' ٢٨° ٥ | ١٥,٥١" ١٠' ٣٣° ٥ |
| ٢ | ٤١,٦٠" ٣٧' ٢٨° ٥ | ٠٤,٣٨" ١٣' ٣٣° ٥ |
| ٣ | ٣٩,٥١" ٣٣' ٢٨° ٥ | ٥٩,٠٢" ٠٩' ٣٣° ٥ |
| ٤ | ٢٠,٤٢" ٣٥' ٢٨° ٥ | ٠٩,٧١" ٠٧' ٣٣° ٥ |

**عقد تنمية بلاعيم برى ٨**

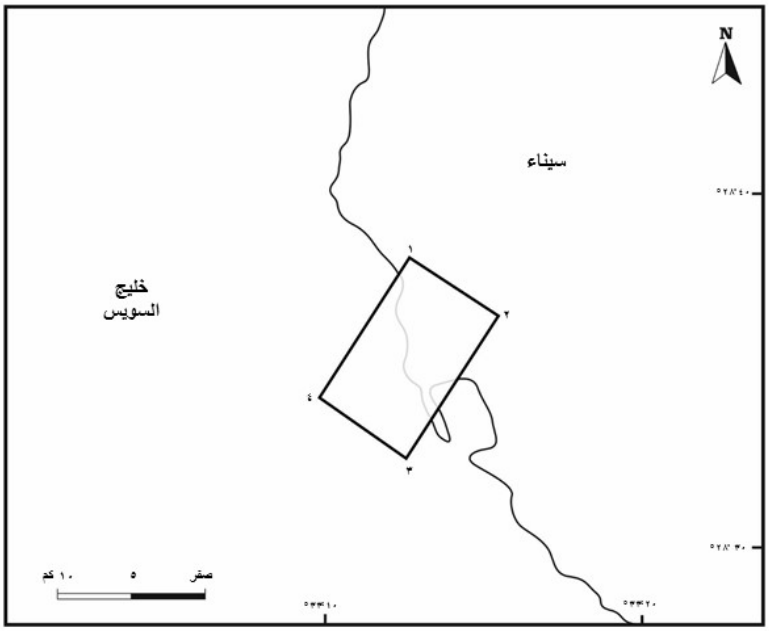


**إحداثيات عقد تنمية بلاعيم برى ٨ ومساحته ٥٠كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٨° ٣٧' ٤١,١٠" | ٣٣° ١٣' ٠٤,٣٨" |
| ٢ | ٢٨° ٣٦' ٠٠,٥٦" | ٣٣° ١٥' ٥٣,٦٥" |
| ٣ | ٢٨° ٣١' ٥٨,٥٣" | ٣٣° ١٢' ٤٨,٢٥" |
| ٤ | ٢٨° ٣٣' ٣٩,٩١" | ٣٣° ٠٩' ٥٩,٢٠" |

**عقد تنمية بلاعيم برى ٧**

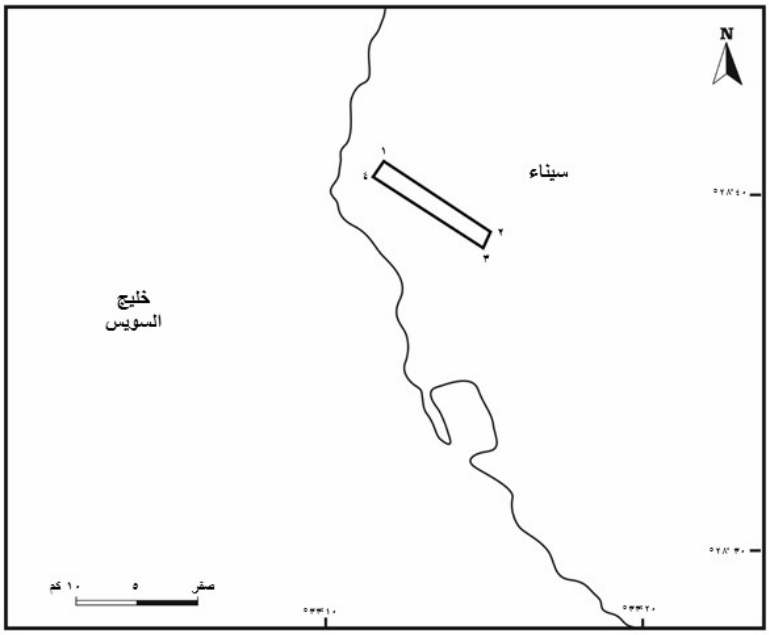


**إحداثيات عقد تنمية بلاعيم برى ٧ ومساحته ٧ كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٨° ٤٠' ٣٦,٥٢" | ٣٣° ١٢' ٥٠,٣٩" |
| ٢ | ٢٨° ٣٨' ٢٩,٢٥" | ٣٣° ١٦' ٢٣,٦٧" |
| ٣ | ٢٨° ٣٨' ٠٢,٣٤" | ٣٣° ١٦' ٠٣,٠٣" |
| ٤ | ٢٨° ٤٠' ٠٩,٦٠" | ٣٣° ١٢' ٢٩,٧٦" |

**عقد تنمية بلاعيم برى ٦**

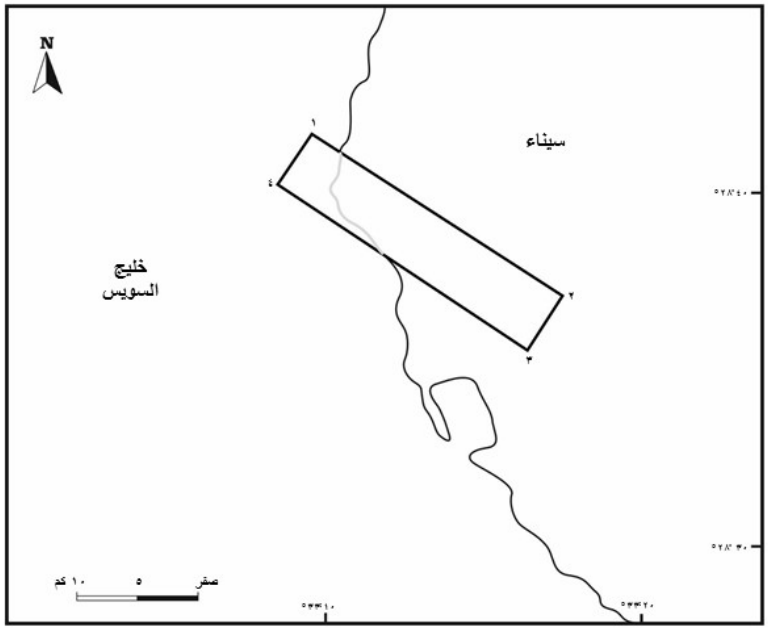


**إحداثيات عقد تنمية بلاعيم برى ٦ ومساحته ٤٩,٩٩ كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٢٨ '٤١ "١٣,٦٢ | ٥٣٣ '١٠ "٤٢,٣٥ |
| ٢ | ٥٢٨ '٣٦ "٣٣,٨٨ | ٥٣٣ '١٨ "٣١,١٦ |
| ٣ | ٥٢٨ '٣٥ ".٦,٥٢ | ٥٣٣ '١٧ "٢٤,١٢ |
| ٤ | ٥٢٨ '٣٩ "٤٦,٢٠ | ٥٣٣ '٠٩ "٣٥,٣٦ |

## عقد تنمية فيران ٤

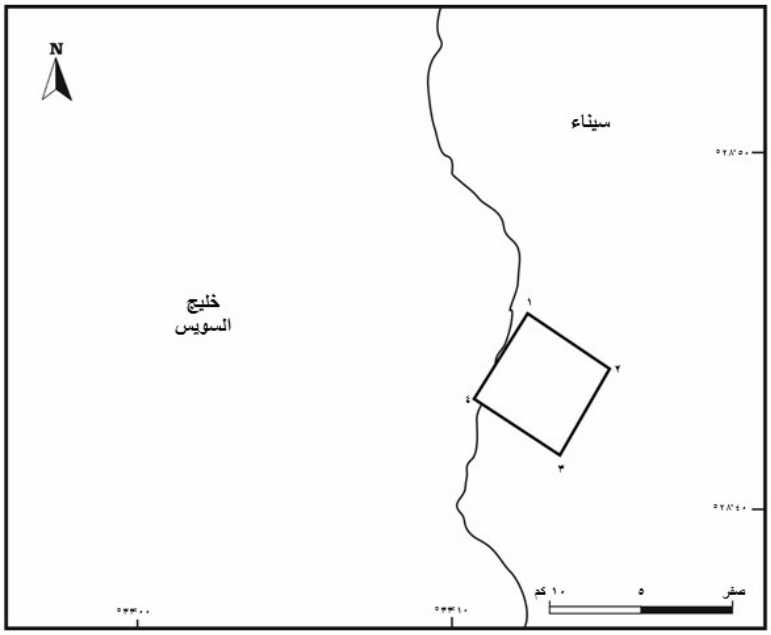


إحداثيات عقد تنمية فيران ٤ ومساحته ٢٧,٣٦ كم٢ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٢٨ '٤٥ "٠٠,٩٦ | ٥٣٣ '١٣ "٣٦,١١ |
| ٢ | ٥٢٨ '٤٣ "٢٥,٢٢ | ٥٣٣ '١٦ "١٧,٢١ |
| ٣ | ٥٢٨ '٤١ "٠٥,٣٣ | ٥٣٣ '١٤ "٢٩,٨٥ |
| ٤ | ٥٢٨ '٤٢ "٤١,٠٤ | ٥٣٣ '١١ "٤٩,٣٤ |

## عقد تنمية سدرى ١١

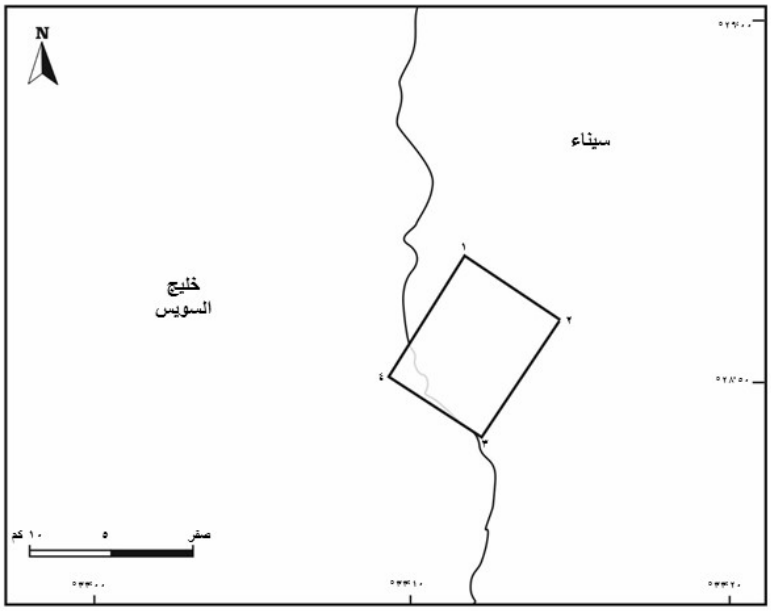


إحداثيات عقد تنمية سدرى ١١ ومساحته ٤٤,٥ كم٢ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٨° ٥٣' ١٢,٩٤" | ٣٣° ١٢' ٣٣,٧٠" |
| ٢ | ٢٨° ٥١' ٢٢,٠٨" | ٣٣° ١٥' ٣٩,٨٤" |
| ٣ | ٢٨° ٤٨' ٠٥,٨٠" | ٣٣° ١٣' ٠٩,٠٢" |
| ٤ | ٢٨° ٤٩' ٥٦,٦١" | ٣٣° ١٠' ٠٢,٩٤" |

## عقد تنمية أبو رديس ١٠

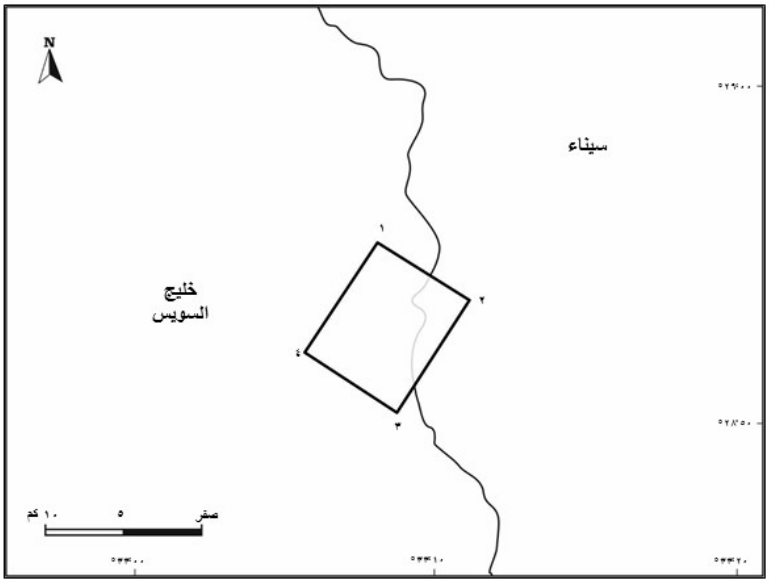


**إحداثيات عقد تنمية ابو رديس ١٠ ومساحته ٤٤,٥ كم٢ تقريبا**

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٨° ٥٥' ٠٣,٧٢" | ٣٣° ٠٩' ٢٧,٤٢" |
| ٢ | ٢٨° ٥٣' ١٢,٩٤" | ٣٣° ١٢' ٣٣,٧٠" |
| ٣ | ٢٨° ٤٩' ٥٦,٦١" | ٣٣° ١٠' ٠٢,٩٤" |
| ٤ | ٢٨° ٥١' ٤٧,٣٤" | ٣٣° ٠٦' ٥٦,٧١" |

## عقد تنمية جنوب بلاعيم

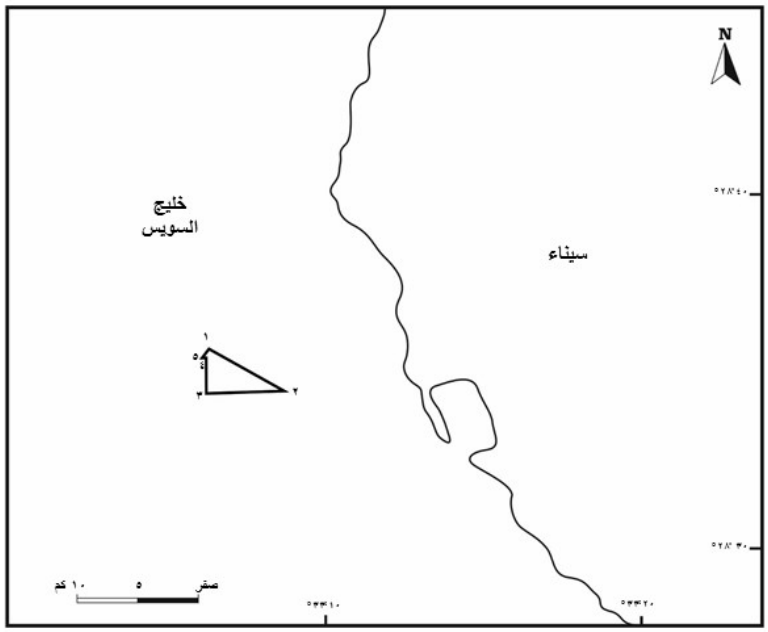


إحداثيات عقد تنمية جنوب بلاعيم ومساحته ٥ كم٢ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٨° ٣٥' ٢٠,٤٧" | ٣٣° ٠٧' ٠٩,٧١" |
| ٢ | ٢٨° ٣٤' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٩' ٢٤,٥٠" |
| ٣ | ٢٨° ٣٤' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٧' ٠٠,٠٠" |
| ٤ | ٢٨° ٣٥' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٧' ٠٠,٠٠" |
| ٥ | ٢٨° ٣٥' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٦' ٥٤,٠٠" |

## عقد تنمية جنوب شرق أبو زنيمة

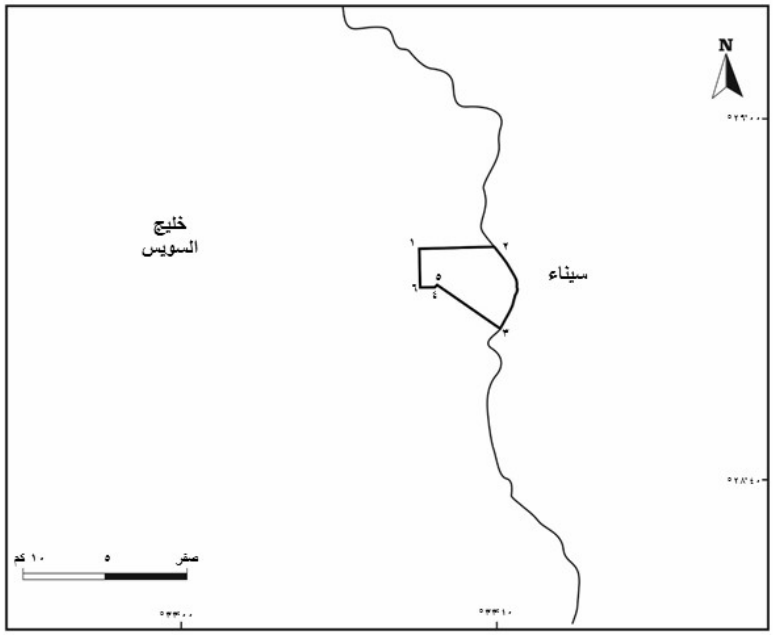


إحداثيات عقد تنمية جنوب شرق أبو زنيمة ومساحته ٨ كم٢ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٨° ٥٦' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ١٠' ٥٦,٠٠" |
| جنوبا بمحاذاة الضفه الشرقيه لساحل خليج السويس الى النقطه (٢) | | |
| ٢ | ٢٨° ٥٦' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٩' ٠٠,٠٠" |
| ٣ | ٢٨° ٥٥' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٩' ٠٠,٠٠" |
| ٤ | ٢٨° ٥٥' ٠٠,٠٠" | ٣٣° ٠٩' ٢٤,٠٠" |
| ٥ | ٢٨° ٥٥' ٠٤,٠٠" | ٣٣° ٠٩' ٢٧,٠٠" |
| ٦ | ٢٨° ٥٤' ٢٢,٠٠" | ٣٣° ١٠' ٤٥,٠٠" |

## عقد تنمية اكما

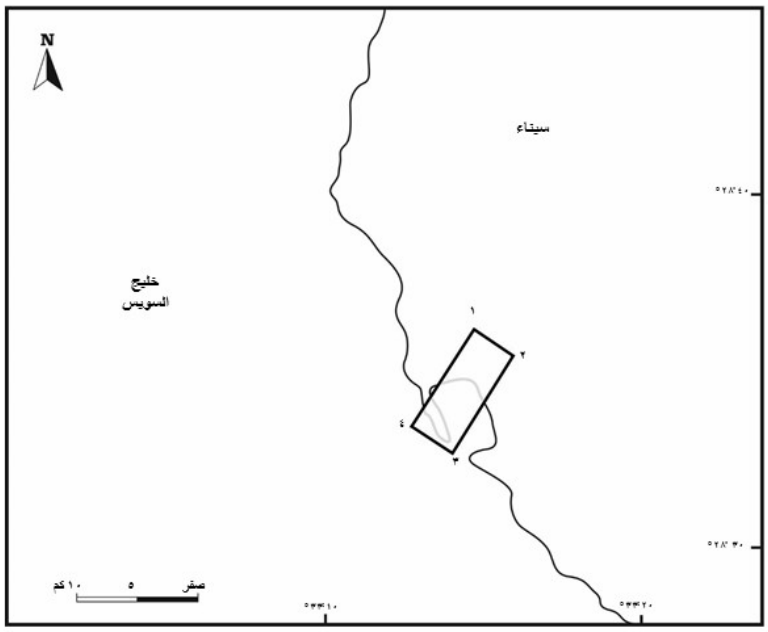


إحداثيات عقد تنمية اكما ومساحته ١٥كم$^{٢}$ تقريبا

| النقطة | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٥٢٨ '٣٦ "٠٠,٥٦ | ٥٣٣ '١٥ "٥٣,٦٥ |
| ٢ | ٥٢٨ '٣٥ "١٥,٠٥ | ٥٣٣ '١٧ "٠٩,٨٥ |
| ٣ | ٥٢٨ '٣٢ "٣٣,١١ | ٥٣٣ '١٥ "٠٦,١٣ |
| ٤ | ٥٢٨ '٣٣ "١٩,١٣ | ٥٣٣ '١٣ "٤٩,٩٥ |

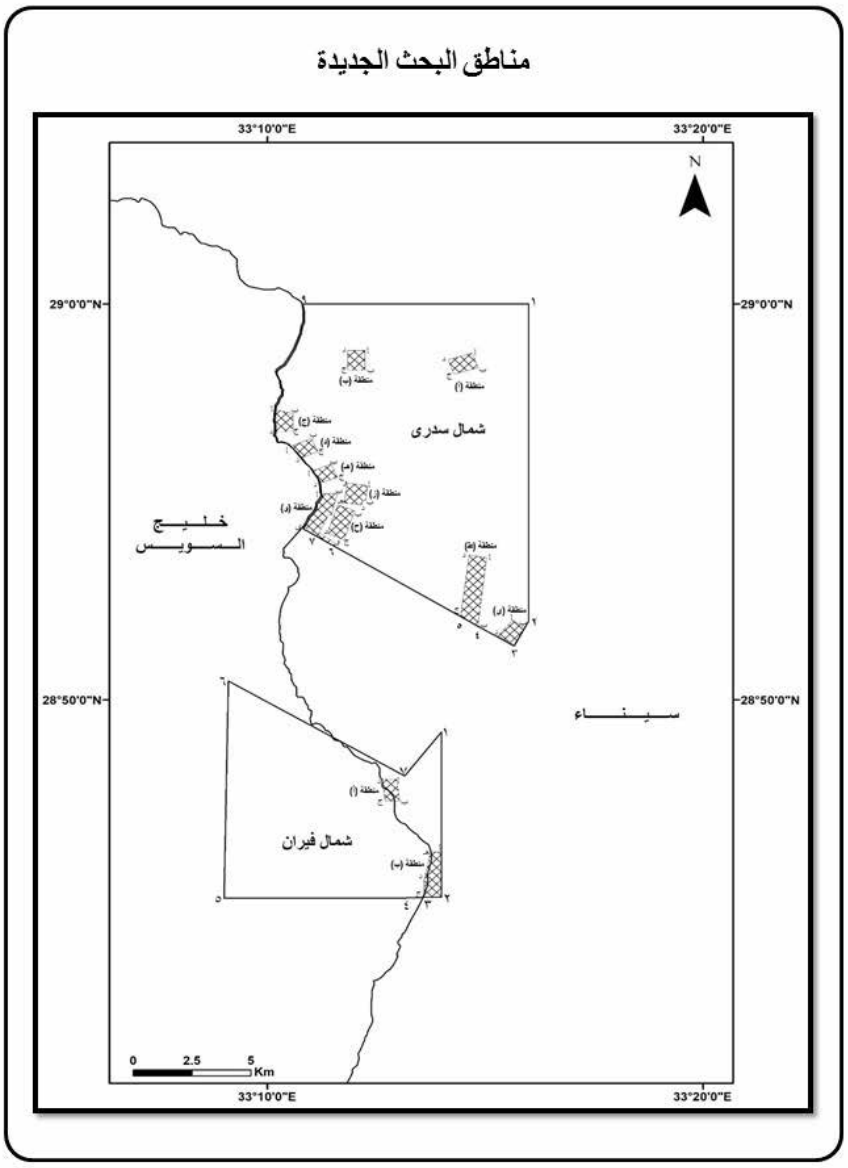
مناطق البحث الجديدة
33°10'0"E
33°20'0"E
N
29°0'0"N
28°50'0"N
شمال سدرى
خليج السويس
سيناء
شمال فيران
0 2.5 5 Km

**ونورد فيما يلى جدولاً لإحداثيات النقاط الركنية لـــ "منطقة البحث الجديدة" والذى يعتبـــر جـــزءًا لا يتجزأ من الملحق (أ) :**

**إحداثيات حـدود**

**منطقة بحث شمال فيران**

| نقطة رقم | خط عـرض | خـط طـول |
|---|---|---|
| ١ | ١٢ˊ ٤٩ˊ ٢٨° | ٠٠ˊ ١٤ˊ ٣٣° |
| ٢ | ٠١ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٠٠ˊ ١٤ˊ ٣٣° |
| ٣ | ٠١ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٣٦ˊ ١٣ˊ ٣٣° |
| ٤ | ٠٠ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٠٠ˊ ١٣ˊ ٣٣° |
| ٥ | ٠٠ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٠٠ˊ ٠٩ˊ ٣٣° |
| ٦ | ٢٩ˊ ٥٠ˊ ٢٨° | ٠٦ˊ ٠٩ˊ ٣٣° |
| ٧ | ٠٥ˊ ٤٨ˊ ٢٨° | ٠٩ˊ ١٣ˊ ٣٣° |

**غير مسموح بالأعمال السطحية فى المناطق التالية:**

| | | |
|---|---|---|
| **منطقة (أ)** | | |
| أ | ٠٠ˊ ٤٨ˊ ٢٨° | ٥٨ˊ ١٢ˊ ٣٣° |
| ب | ٢٧ˊ ٤٧ˊ ٢٨° | ٠٢ˊ ١٣ˊ ٣٣° |
| ج | ٢٧ˊ ٤٧ˊ ٢٨° | ٤٢ˊ ١٢ˊ ٣٣° |
| د | ٠٠ˊ ٤٨ˊ ٢٨° | ٣٨ˊ ١٢ˊ ٣٣° |
| **منطقة (ب)** | | |
| أ | ١٠ˊ ٤٦ˊ ٢٨° | ٠٠ˊ ١٤ˊ ٣٣° |
| ب | ٠١ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٠٠ˊ ١٤ˊ ٣٣° |
| ج | ٠١ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٣٦ˊ ١٣ˊ ٣٣° |
| د | ٢٨ˊ ٤٥ˊ ٢٨° | ٣٦ˊ ١٣ˊ ٣٣° |
| هـ | ١٠ˊ ٤٦ˊ ٢٨° | ٤٥ˊ ١٣ˊ ٣٣° |

إحداثيات حدود

منطقة بحث شمال سدرى

| نقطة رقم | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| ١ | ٢٩° ٠٠′ ٠٠″ | ٣٣° ١٦′ ٠٠″ |
| ٢ | ٢٨° ٥٢′ ٠٠″ | ٣٣° ١٦′ ٠٠″ |
| ٣ | ٢٨° ٥١′ ٢٢″ | ٣٣° ١٥′ ٤٠″ |
| ٤ | ٢٨° ٥١′ ٥٢″ | ٣٣° ١٤′ ٥٠″ |
| ٥ | ٢٨° ٥٢′ ٠٧″ | ٣٣° ١٤′ ٢٦″ |
| ٦ | ٢٨° ٥٣′ ٥٣″ | ٣٣° ١١′ ٣٢″ |
| ٧ | ٢٨° ٥٤′ ١١″ | ٣٣° ١١′ ٠٣″ |
| ٨ | الساحل الشرقى لخليج السويس | ٣٣° ١٠′ ٤٩″ |
| ٩ | ٢٩° ٠٠′ ٠٠″ | الساحل الشرقى لخليج السويس |

غير مسموح بالأعمال السطحية فى المناطق التالية:

| | | |
|---|---|---|
| منطقة (أ) | | |
| أ | ٢٨° ٥٨′ ٤٦″ | ٣٣° ١٤′ ٤٢″ |
| ب | ٢٨° ٥٨′ ٢٤″ | ٣٣° ١٤′ ٥٠″ |
| ج | ٢٨° ٥٨′ ١٤″ | ٣٣° ١٤′ ١٧″ |
| د | ٢٨° ٥٨′ ٣٦″ | ٣٣° ١٤′ ٠٩″ |
| منطقة (ب) | | |
| أ | ٢٨° ٥٨′ ٥٠″ | ٣٣° ١٢′ ١٤″ |
| ب | ٢٨° ٥٨′ ٢٠″ | ٣٣° ١٢′ ١٤″ |
| ج | ٢٨° ٥٨′ ٢٠″ | ٣٣° ١١′ ٥٠″ |
| د | ٢٨° ٥٨′ ٥٠″ | ٣٣° ١١′ ٥٠″ |
| منطقة (ج) | | |
| أ | ٢٨° ٥٧′ ٢٠″ | الساحل الشرقى لخليج السويس |
| ب | ٢٨° ٥٧′ ١٤″ | ٣٣° ١٠′ ٣٥″ |
| ج | ٢٨° ٥٦′ ٤٧″ | ٣٣° ١٠′ ٣٥″ |
| د | ٢٨° ٥٦′ ٤٧″ | الساحل الشرقى لخليج السويس |
| منطقة (د) | | |
| أ | الساحل الشرقى لخليج السويس | ٣٣° ١٠′ ٣٢″ |
| ب | ٢٨° ٥٦′ ٣٧″ | ٣٣° ١١′ ٠٠″ |
| ج | ٢٨° ٥٦′ ١٧″ | ٣٣° ١١′ ٠٩″ |
| د | ٢٨° ٥٦′ ٠٧″ | الساحل الشرقى لخليج السويس |
| منطقة (هـ) | | |
| أ | الساحل الشرقى لخليج السويس | ٣٣° ١١′ ٠٢″ |
| ب | ٢٨° ٥٥′ ٥٨″ | ٣٣° ١١′ ٢٧″ |
| ج | ٢٨° ٥٥′ ٣٨″ | ٣٣° ١١′ ٣٦″ |
| د | الساحل الشرقى لخليج السويس | ٣٣° ١١′ ١٢″ |

| نقطة رقم | خط عرض | خط طول |
|---|---|---|
| منطقة (و) | | |
| أ | ١٣ ً ٥٥ ً ٢٨ ° | الساحل الشرقى لخليج السويس |
| ب | ١٣ ً ٥٥ ً ٢٨ ° | ٣٦ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| ج | ٤١ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٢٨ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| د | ٤١ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٢٤ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| هـ | ١٤ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ١١ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| و | ٥٨ ً ٥٣ ً ٢٨ ° | ٣٣ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| ز | ٥٣ ً ٥٣ ً ٢٨ ° | ٣٢ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| ح | ١١ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٠٣ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| ط | ١٤ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٠٤ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| ى | ٢٢ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | الساحل الشرقى لخليج السويس |
| منطقة (ز) | | |
| أ | ٢٥ ً ٥٥ ً ٢٨ ° | ١٨ ً ١٢ ً ٣٣ ° |
| ب | ٠٣ ً ٥٥ ً ٢٨ ° | ١٥ ً ١٢ ً ٣٣ ° |
| ج | ٠٣ ً ٥٥ ً ٢٨ ° | ١١ ً ١٢ ً ٣٣ ° |
| د | ٥٦ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ١٠ ً ١٢ ً ٣٣ ° |
| هـ | ٥٩ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٤٥ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| و | ٢٩ ً ٥٥ ً ٢٨ ° | ٥٠ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| منطقة (ح) | | |
| أ | ٤٧ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٠٠ ً ١٢ ً ٣٣ ° |
| ب | ٠٣ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٤٥ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| ج | ١٣ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٢٢ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| د | ٥٦ ً ٥٤ ً ٢٨ ° | ٣٧ ً ١١ ً ٣٣ ° |
| منطقة (ط) | | |
| أ | ٣٦ ً ٥٣ ً ٢٨ ° | ٠٢ ً ١٥ ً ٣٣ ° |
| ب | ٥٢ ً ٥١ ً ٢٨ ° | ٥٠ ً ١٤ ً ٣٣ ° |
| ج | ٠٧ ً ٥٢ ً ٢٨ ° | ٢٦ ً ١٤ ً ٣٣ ° |
| د | ٤٠ ً ٥٣ ً ٢٨ ° | ٣٨ ً ١٤ ً ٣٣ ° |
| منطقة (ى) | | |
| أ | ٠١ ً ٥٢ ً ٢٨ ° | ٣٨ ً ١٥ ً ٣٣ ° |
| ب | ٥٠ ً ٥١ ً ٢٨ ° | ٥٤ ً ١٥ ً ٣٣ ° |
| ج | ٢٤ ً ٥١ ً ٢٨ ° | ٤٠ ً ١٥ ً ٣٣ ° |
| د | ٣٨ ً ٥١ ً ٢٨ ° | ١٧ ً ١٥ ً ٣٣ ° |

**الملحق "ج-١"**

**خطاب الضمان**

**خطاب الضمان رقم ———— (القاهرة فى ———— ——— ٢٠)**

**الهيئة المصرية العامة للبترول**

**تحية طيبة وبعد**

الموقع أدناه البنك الأهلي المصري (أو أحد البنوك العاملة بجمهورية مصر العربية والخاضعة لإشراف البنك المركزي ولها تصنيف ائتماني لا يقل عن التصنيف الائتماني لجمهورية مصر العربية) بصفته ضامنا يضمن بمقتضى هذا للهيئة المصرية العامة للبترول (ويشار إليها فيما يلى "بالهيئة") في حدود مبلغ عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم "أيوك برودكشن بى.فى." (ويشار إليها فيما يلى بـ "المقاول") بتنفيذ التزاماتها التي تقتضيها عمليات البحث بإنفاق مبلغ لايقل عن عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاث (٣) سنوات الأولى من فترة البحث والتي تبدأ من تاريخ السريان بمقتضى المادة الرابعة من اتفاقية الالتزام الصادرة بموجب القانون رقم -- لسنة ---٢٠ (ويشار إليها فيما يلي "بالاتفاقية") التي تغطى منطقة البحث الجديدة الموصوفة في الملحقين (أ) و(ب) من الاتفاقية المذكورة المبرمة بمعرفة وفيما بين جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما يلي "ج.م.ع.") والهيئة والمقاول بتاريخ .....

ومن المفهوم أن هذه الضمانة ومسئولية الضامن بموجب هذا الخطاب سوف تخفض كل ربع سنة خلال فترة إنفاق مبلغ العشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية المذكورة بمقدار المبالغ التي صرفها المقاول واعتمدتها الهيئة على عمليات البحث هذه خلال كل ربع سنة. وكل تخفيض من هذه التخفيضات يتم بمقتضى إقرار كتابى مشترك من جانب الهيئة والمقاول.

وفي حالة ما إذا رأت الهيئة أن المقاول لم يقم بالوفاء بالتزاماته أو تخلى عن الاتفاقية قبل الوفاء بالحد الأدنى المذكور من التزامه بالإنفاق طبقا للمادة الرابعة من الاتفاقية، فإنه لاتكون هناك أى مسئولية على الضامن الموقع أدناه عن دفع المبلغ للهيئة ما لم وإلى أن تثبت هذه المسئولية بإقرار كتابي من الهيئة يثبت المبلغ المستحق بمقتضى الاتفاقية.

**ويشترط فى خطاب الضمان هذا أيضا: –**

١– ألا يصبح خطاب الضمان هذا نافذا المفعول إلا إذا تلقى الضامن إخطارا كتابيا من المقاول والهيئة بأن هذه الاتفاقية بين المقاول وج.م.ع. والهيئة أصبحت سارية طبقا للنصوص الواردة بها وتصبح هذه الضمانة سارية ابتداء من تاريخ سريان هذه الاتفاقية المذكورة.

**٢– وعلى أي حال ينتهى خطاب الضمان هذا تلقائيا:**

(أ) بعد ثلاث (٣) سنوات وستة (٦) أشهر من تاريخ بدء سريانه، أو

(ب) عندما يصبح مجموع المبالغ المذكورة في الإقرارات الربع سنوية المشتركة التي تعدها الهيئة والمقاول مساويا للحد الأدنى للالتزام بالإنفاق أو يزيد عن ذلك، أى التاريخين أسبق.

٣– وبالتالي فإن أي مطالبة في هذا الشأن يجب أن تقدم إلى الضامن قبل أي من تاريخ انتهاء خطاب الضمان على الأكثر مصحوبة بإقرار كتابي من الهيئة يحدد فيه المبلغ الذى لم ينفقه المقاول ومؤداه:

( أ ) أن المقاول لم يقم بالتزاماته بالإنفاق المشار إليه في هذه الضمانة، و

(ب) أن المقاول لم يقم بدفع العجز في المصروفات إلى الهيئة.

والرجاء إعادة خطاب الضمان هذا إلينا، إذا لم يصبح ساريا أو عند انتهائه.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،**

**عن**

**المحاسب** **المدير**

**الملحق "ج-٢"**

**الضمان**

**الهيئة المصرية العامة للبترول**

**تحية طيبة وبعد**

بالإشارة إلى اتفاقية الالتزام هذه الصادرة بموجب القانون رقم " " لسنة --٢٠ بمعرفة وفيما بين جمهورية مصر العربية (ج.م.ع.) والهيئة المصرية العامة للبترول (الهيئة) وشركة أيوك برودكشن بى.فى. (أيوك) (ويطلق على "أيوك" فيما يلي "المقاول").

تتعهد أيوك وهي شريك مع الهيئة في اتفاقية الالتزام للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله في مناطق خليج السويس ودلتا النيل الصادرة بموجب القانون رقم ------- لسنة ---- (يطلق عليها فيما يلي "اتفاقية الالتزام") كضامن وكمقاول بموجب هذا الضمان أنه في حالة ما إذا أنفق المقاول، سواء مباشرة أو من خلال الشركة القائمة بالعمليات، خلال فترة البحث الأولية والتي تبدأ من "تاريخ سريان" اتفاقية الالتزام مبلغا أقل من عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية (ويوصف الفرق فيما يلى بـ "العجز")، سوف تقوم الهيئة بإخطار أيوك كمقاول وكضامن كتابة بقيمة هذا العجز. وخلال خمسة عشر (١٥) يوما من استلام هذا الإخطار تقوم أيوك بدفع و/أو تحويل كمية من البترول إلى الهيئة تكون كافية من حيث القيمة لتغطية هذا العجز.

وفي حالة تحويل البترول المذكور، فإن ذلك يتم خصما من حصة أيوك من إنتاج البترول طبقا لأحكام اتفاقية الالتزام وسوف يتم تقييم البترول المذكور في وقت التحويل إلى الهيئة طبقا لأحكام اتفاقية الالتزام المحول منها هذه الحصة.

ويجوز للمقاول في أي وقت من الأوقات بين هذا التاريخ والتاريخ الذى سوف ينتهي فيه هذا الضمان، أن يقدم ضمانا مصرفيا بالصيغة المرفقة لخطاب الضمان البنكي بقيمة هذه النفقات التي لم يتم إنفاقها وقت صدور الضمان البنكي هذا وبنفس شروط هذا الضمان، وفي هذه الحالة تبطل تلقائيا أحكام هذا الضمان وينعدم أثره.

ومن المفهوم أن هذه الضمانة ومسئولية الضامن بموجب هذا الضمان سوف تخفض كل ربع سنة بالمبالغ التي ينفقها المقاول من خلال الشركة القائمة بالعمليات وتعتمدها الهيئة.

وتنعدم صلاحية هذا الضمان ويصبح لاغيا وعديم الأثر عند انقضاء ستة (٦) أشهر بعد نهاية فترة البحث الأولية البالغة ثلاث (٣) سنوات أو فى التاريخ الذى تؤكد فيه الهيئة أن المقاول قد أوفى بالتزاماته المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية، أي التاريخين أسبق.

**شركة أيوك برودكشن بى.فى.**

_____

**التاريخ :** _____

**الملحق "د"**

**عقد تأسيس**

**الشركة القائمة بالعمليات**

**المادة الأولى**

تشكل شركة قطاع خاص مساهمة تحمل جنسية جمهورية مصر العربية بتصريح من الحكومة طبقا لأحكام هذه الاتفاقية المشار إليها فيما بعد وعقد التأسيس هذا.

وتخضع الشركة لكافة القوانين واللوائح السارية في ج.م.ع. إلى الحد الذى لا تتعارض فيه هذه القوانين واللوائح مع أحكام هذا العقد وهذه الاتفاقية المشار إليها فيما يلي.

**المادة الثانية**

"الشركة القائمة بالعمليات" تعني شركة بترول بلاعيم "بتروبل" وقد تأسست في ٢٠ أبريل ١٩٧٨ بموجب أحكام القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ بما أدخل عليه من تعديل، والممتد أجلها حتى تاريخ انتهاء أجل هذه الاتفاقية وبأطراف هذه الاتفاقية.

**المادة الثالثة**

يكون المركز الرئيسى للشركة القائمة بالعمليات فى ج.م.ع. بمدينة القاهرة.

**المادة الرابعة**

غرض الشركة القائمة بالعمليات هو القيام بدور الوكيل الذى تستطيع الهيئة والمقاول من خلاله تنفيذ وإدارة عمليات البحث والتنمية التي تقتضيها نصوص الاتفاقية الموقعة في اليوم من شهر بمعرفة وفيما بين جمهورية مصر العربية والهيئة المصرية العامة للبترول والمقاول والتي تشمل العمليات البترولية في مناطق خليج السويس ودلتا النيل المبينة في هذه الاتفاقية.

وتكون الشركة القائمة بالعمليات الوكيل في تنفيذ العمليات والقيام بها من تاريخ السريان طبقا لبرامج العمل والموازنات المعتمدة وفقا للاتفاقية.

وتمسك الشركة القائمة بالعمليات حسابا لكافة التكاليف والمصروفات والنفقات لهذه العمليات وفقا لأحكام الاتفاقية والملحق " هـ " المرفق بها.

وليس للشركة القائمة بالعمليات أن تزاول أى عمل أو تقوم بأى نشاط يتجاوز القيام بالعمليات المذكورة آنفا إلا إذا وافقت الهيئة والمقاول على خلاف ذلك.

**المادة الخامسة**

رأسمال الشركة القائمة بالعمليات المرخص به هو عشرون ألف (٢٠,٠٠٠) جنيه مصرى مقسم إلى خمسة آلاف (٥٠٠٠) سهم عادى متساوية فى حقوق التصويت وقيمة كل منها أربع جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل وثابتة القيمة.

تدفع كل من الهيئة والمقاول وتحوز وتمتلك خلال وجود الشركة القائمة بالعمليات نصف (٢/١) أسهم رأسمال الشركة القائمة بالعمليات، على أنه من المقرر أن الحالة الوحيدة التي يجوز فيها لأى من الأطراف التنازل عن كل أو أى نسبة من حصة ملكيته أو نقلها إلى الغير هى حالة ما إذا أراد أى من الأطراف أن ينقل أو يتنازل عن كل أو أى من حقوقه أو ملكيته أو حصته الناشئة عن الاتفاقية بأكملها وفى تلك الحالة يتعين على هذا الطرف الناقل أو المتنازل (وخلفائه ومن يتنازل إليهم ) أن ينقل ويتنازل عن قدر من حصته فى أسهم رأسمال الشركة القائمة بالعمليات مساوٍ لكل أو للنسبة المئوية المنقولة أو المتنازل عنها من حصة ملكيته عن الاتفاقية بأكملها.

**المادة السادسة**

لا تمتلك الشركة القائمة بالعمليات أي حق ولا تنشأ لها ملكية ولا أي مصالح ولا حقوق عقارية في أو بموجب الاتفاقية ولا في أي عقد تنمية ينشأ عن هذه الاتفاقية ولا في أي بترول مستخرج من أي قطاع بحث أو عقد تنمية من المساحة الممنوحة بمقتضى الاتفاقية ولا في أية أصول أو معدات أو ممتلكات أخرى تم الحصول عليها أو مما هى مستعملة لأغراض تنفيذ العمليات ولايقع عليها من حيث المبدأ أي التزام بتمويل أو أداء أى واجب أو التزام يكون مفروضا على أي من الهيئة أو المقاول بمقتضى الاتفاقية، ولا يجوز للشركة القائمة بالعمليات أن تحقق أي ربح من أى مصدر كان.

**المادة السابعة**

الشركة القائمة بالعمليات ليست سوى وكيل عن الهيئة والمقاول، وحيثما ذكر فى هذه الاتفاقية أن الشركة القائمة بالعمليات تصدر قرارا أو تتخذ إجراء أو تبدى إقتراحا وما شابه ذلك فمن المفهوم أن ذلك القرار أو الحكم قد صدر من جانب الهيئة أو المقاول أو من جانب الهيئة والمقاول حسب مقتضيات الاتفاقية.

**المادة الثامنة**

يكون للشركة القائمة بالعمليات مجلس إدارة مكون من ثمانية (٨) أعضاء تعين الهيئة أربعة (٤) منهم ويعين المقاول الأربعة (٤) الآخرين، ورئيس مجلس الإدارة تعينه الهيئة وهو نفسه عضو مجلس إدارة منتدب، والمدير العام يعينه المقاول وهو نفسه عضو مجلس إدارة منتدب.

**المادة التاسعة**

تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة إذا حضرها أغلبية أعضاء المجلس وأى قرار يتخذ فى هذه الاجتماعات لا يكون صحيحا إلا إذا وافق عليه خمسة (٥) أصوات أو أكثر من أصوات الأعضاء على أنه يجوز لأى عضو أن يمثل عضوا آخر ويصوت بالنيابة عنه بناء على توكيل صادر منه.

**المادة العاشرة**

يكون اجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم صحيح الانعقاد إذا تمثلت فيه أغلبية أسهم رأسمال الشركة القائمة بالعمليات. وأى قرارات تتخذ فى هذا الاجتماع يجب أن تكون حائزة لأصوات الموافقة من حملة الأسهم الذين يملكون أو يمثلون أغلبية أسهم رأس المال.

**المادة الحادية عشر**

يعتمد مجلس الإدارة اللوائح التي تشمل الشروط والأحكام الخاصة باستخدام موظفى الشركة القائمة بالعمليات الذين تستخدمهم الشركة القائمة بالعمليات مباشرة ولم يعينهم المقاول والهيئة فى الشركة.

ويقوم مجلس الإدارة فى الوقت المناسب، بإعداد النظام الداخلى للشركة القائمة بالعمليات، ويسرى هذا النظام بعد الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية لحملة الأسهم وفقا لأحكام المادة العاشرة من هذا الملحق.

**المادة الثانية عشر**

أجل الشركة القائمة بالعمليات محدد بمدة مساوية لأجل هذه الاتفاقية بما في ذلك أي تجديد لها.

تحل الشركة القائمة بالعمليات إذا أُنهى أجل الاتفاقية المذكورة بعاليه لأى سـبب من الأسباب المنصوص عليها فيها.

**شركة أيوك برودكشن بى.فى.**

**عنها**

السيد : .....

بصفته : .....

التوقيع: .....

**الهيئة المصرية العامة للبترول**

**عنها**

السيد : .....

بصفته : .....

التوقيع: .....

**التاريخ :** .....

**الملحق "هـ"**

**النظام المحاسبى**

**المادة الأولى**

**أحكام عامة**

**(أ) تعريفات :**

تطبق التعريفات الواردة في المادة الأولى من الاتفاقية على هذا النظام المحاسبى ويكون لها ذات المعنى.

**(ب) بيانات النشاط:**

(١) يقدم المقاول، وفقا للمادة الرابعة من هذه الاتفاقية وطبقا للمادة السابعة من الاتفاقية للهيئة خلال ثلاثين (٣٠) يوما من نهاية كل ربع سنة تقويمية بيانا بنشاط البحث والتنمية يعكس كافة القيود المدينة والدائنة المتعلقة بعمليات البحث والتنمية التي أجريت عن ربع السنة المشار إليه ملخصة حسب التبويب الملائم الذى يدل على طبيعة كل منها.

(٢) تقدم الشركة القائمة بالعمليات للهيئة والمقاول خلال ثلاثة (٣) أيام من نهاية كل شهر تقويمي وخلال خمسة عشر (١٥) يوما من نهاية كل ربع سنة تقويمية بيانا بنشاط التنمية والبحث تعكس فيه كافة القيود المدينة والدائنة الخاصة بعمليات التنمية والبحث للفترة السابقة لأي بيان ملخصة حسب تبويب ملائم يدل على طبيعة كل منهما، غير أن بنود المواد التي يمكن حصرها والقيود المدينة والدائنة غير العادية يجب أن ترد تفصيلا.

طبقا للمادة السابعة سوف تقوم الهيئة بمراجعة واعتماد كل قائمة ربع سنوية لأنشطة التنمية والبحث مقدمة من المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات (حسب الحالة). وأي ملاحظات للهيئة سوف ينعكس آثارها بواسطة المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات (حسب الحالة) فى قائمة ربع السنة التقويمية التالية.

**(ج) التعديلات والمراجعات:**

(١) يعتبر كل كشف ربع سنوى من كشوف أنشطة عمليات البحث والتنمية وفقا للفقرة (ب) (١) من المادة الأولى في هذا الملحق سليما وصحيحا بصفة نهائية بعد ثلاثة (٣) أشهر من استلام الهيئة له إلا إذا اعترضت عليه الهيئة خلال الثلاثة (٣) أشهر المذكورة اعتراضا كتابيا وفقا لأحكام المادة الرابعة فقرة (و) من الاتفاقية. وفي خلال فترة الثلاثة (٣) أشهر المذكورة تكون المستندات المؤيدة متاحة للهيئة لفحصها في أي وقت من ساعات العمل.

وبموجب هذه الفقرة الفرعية، يكون للمقاول نفس الحقوق التي للهيئة بشأن مراجعة بيانات الشركة القائمة بالعمليات.

(٢) كافة البيانات الخاصة بنشاط التنمية والبحث عن أي ربع سنة تقويمية وفقا للفقرة (ب) (٢) من المادة الأولى في هذا الملحق تعتبر صادقة وصحيحة بصفة نهائية بعد ثلاثة (٣) أشهر تاليه لاستلام تلك البيانات إلا إذا اعترضت الهيئة أو المقاول عليها كتابة خلال الثلاثة (٣) أشهر المذكورة. ولحين انقضاء فترة الثلاثة (٣) أشهر المذكورة يكون لأي من الهيئة أو المقاول أو لكليهما الحق في مراجعة حسابات الشركة القائمة بالعمليات وسجلاتها والمستندات المؤيدة لها عن ربع السنة المذكور بنفس الطريقة المنصوص عليها في المادة الرابعة فقرة (و) من الاتفاقية.

**(د) تحويل العملة:**

تمسك دفاتر المقاول الخاصة بعمليات البحث والتنمية ودفاتر الشركة القائمة بالعمليات الخاصة بالتنمية والبحث في ج.م.ع. إن وجدت بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وكل النفقات المنصرفة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، يجب تحميلها بذات المبالغ المنصرفة. وتحول كافة النفقات التي تمت بالجنيه المصري إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لسعر التحويل الواجب التطبيق الصادر من البنك المركزي المصري في اليوم الذى قيدت فيه النفقات. وكافة النفقات الأخرى بغير دولارات الولايات المتحدة الأمريكية تحول إلى دولارات الولايات المتحدة الأمريكية طبقا لسعر الصرف لشراء هذه العملة الذى يصدره بنك ناشيونال وستمينستر ليمتد، لندن في الساعة ١٠,٣٠ صباحا بتوقيت جرينتش في أول يوم من الشهر الذى قيدت فيه النفقات. ويحتفظ بسجل لأسعار الصرف المستعملة في تحويل النفقات بالجنيهات المصرية أو النفقات الأخرى بغير دولارات الولايات المتحدة الأمريكية إلى دولارات أمريكية.

**(هـ) ترتيب الوثائق من حيث الأسبقية:**

في حالة وجود أي تعارض أو اختلاف بين نصوص هذا النظام المحاسبي وبين نصوص الاتفاقية يؤدي إلى اختلاف في معاملة موضوع بذاته، فإن نصوص الاتفاقية هي التي تغلب ويعمل بها.

**( و ) تعديل النظام المحاسبى:**

يجوز بالاتفاق المتبادل بين الهيئة والمقاول، تعديل هذا النظام المحاسبى كتابة من وقت لآخر على ضوء الترتيبات المستقبلة.

**(ز) عدم تحميل الحسابات بفائدة على الاستثمار:**

لا يجوز في أي وقت تحميل الحسابات بفائدة على الاستثمار أو بأية رسوم أو أعباء بنكية أو عمولات متعلقة بأية ضمانات صادرة عن بنوك كتكاليف قابلة للاسترداد في ظل الاتفاقية.

**المادة الثانية**

**التكاليف والمصروفات والنفقات**

مع مراعاة نصوص الاتفاقية، يتحمل المقاول وحده ويدفع، سواء مباشرة أو عن طريق الشركة القائمة بالعمليات، التكاليف والمصروفات الآتية، وهذه التكاليف والمصروفات تبوب وتوزع على الأنشطة طبقا للأصول المحاسبية السليمة والمعمول بها بصفة عامة وتعامل وتسترد وفقا لأحكام المادة السابعة من هذه الاتفاقية:

**(أ) حقوق السطح:**

جميع التكاليف المباشرة الناتجة من تملك أو تجديد أو تخل عن حقوق السطح التي تم الحصول عليها وظلت سارية لصالح المنطقة.

**(ب) العمالة والتكاليف المتعلقة بها:**

(١) المرتبات والأجور المعتمدة من الهيئة لمستخدمي المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات، حسب الأحوال، الذين يعملون مباشرة في الأنشطة المختلفة بموجب الاتفاقية بما في ذلك المرتبات والأجور المدفوعة للجيولوجيين والموظفين الآخرين الذين يلحقون مؤقتا بهذه الأنشطة ويعملون فيها.

وتجرى التعديلات المناسبة على تلك المرتبات والأجور مع الأخذ في الاعتبار التغيرات في أنظمة المقاول وتعديلات القوانين المطبقة على الأجور. ولغرض هذه الفقرة (ب) من المادة الثانية والفقرة (ج) من المادة الثانية من هذا الملحق، فإن المرتبات والأجور تعني المبالغ الخاضعة لضريبة الدخل في ج.م.ع. بما في ذلك المرتبات أثناء الإجازات والإجازات المرضية، ولكن باستثناء كل المبالغ الخاصة بالبنود الأخرى التي تغطيها النسبة المدرجة تحت (٢) أدناه.

**(٢) بالنسبة للموظفين الأجانب الملحقين بها بصفة دائمة فى مصر:**

١) جميع البدلات المرتبطة بالمرتبات والأجور،

٢) وتكاليف النظم المقررة،

٣) وجميع مصروفات السفر وتكاليف نقل هؤلاء الموظفين الأجانب وعائلاتهم من وإلى بلادهم أو محلهم الأصلى عند بدء التعيين وعند الاغتراب أو نتيجة للنقل من مكان إلى آخر وأثناء العطلات (تكاليف نقل المستخدمين وعائلاتهم المنقولين من ج.م.ع. إلى مكان آخر خلاف بلدهم الأصلى لا تحمل على العمليات في ج.م.ع.).

وتعتبر التكاليف الواردة في الفقرة (ب) (٢) من هذه المادة الثانية أنها تعادل تسعون في المائة (٩٠ ٪) أو النسبة المطبقة أيهما أقل من المرتبات والأجور الأساسية المعتمدة لهؤلاء الموظفين الأجانب، بما في ذلك تلك المدفوعة أثناء الإجازات العادية والإجازات المرضية وفقا لما هو مقرر في النظم الدولية المقررة للمقاول وتحمل طبقا للفقرة (ب) (١) والفقرة (ط) من هذه المادة الثانية في هذا الملحق.

وعلى أية حال، فإن المرتبات والأجور أثناء الإجازات العادية والإجازات المرضية والعجز تغطيها النسبة المئوية السابقة. وستعامل النسبة المبينة عالية على أنها تمثل تكلفة المقاول الفعلية اعتبارا من تاريخ السريان فيما يتعلق بالمزايا والبدلات والتكاليف التالية: –

١) بدل السكن والمنافع.

٢) بدل السلع والخدمات.

٣) بدل الإيجار الخاص.

٤) بدل انتقال أثناء الأجازة.

٥) بدل مصاريف السفر أثناء الأجازة.

٦) بدل العفش الزائد أثناء الأجازة.

٧) بدلات التعليم (لأبناء الموظفين الأجانب).

٨) المقابل الإفتراضي لضريبة الولايات المتحدة الأمريكية (والتي تؤدي إلى تخفيض النسبة المستحقة).

٩) تخزين الأمتعة الشخصية.

١٠) تكاليف التجديدات المنزلية.

١١) رسوم إدارة الأملاك العقارية.

١٢) بدل الترفيه.

١٣) نظام التقاعد.

١٤) نظام التأمين الجماعي على الحياة.

١٥) التأمين الطبي الجماعي.

١٦) المرض والعجز.

١٧) نظم الإجازة المدفوعة (باستثناء نفقات السفر في الإجازة المصرح بها).

١٨) نظام الادخار.

١٩) بدل الخدمة العسكرية.

٢٠) نظام التأمين الفيدرالي للتقاعد.

٢١) تعويضات العمال.

٢٢) التأمين الفيدرالي وتأمين الولاية ضد البطالة.

٢٣) نفقات نقل الموظفين.

٢٤) التأمين القومي.

٢٥) ضرائب الدخل على المزايا الإضافية بعاليه.

ويعاد النظر في النسب الموضحة بعاليه كل ثلاث (٣) سنوات من تاريخ السريان وفي الأوقات التي يتفق المقاول والهيئة فيها على استعمال نسب جديدة بمقتضى هذه الفقرة.

والتعديلات التي تجرى في هذه النسب تأخذ في الاعتبار التغيرات في التكاليف وتعديلات النظم الدولية المقررة للمقاول الذي قد يعدل أو يستبعد أيا من البدلات والمزايا المذكورة بعاليه.

وتعكس النسب المعدلة، قدر الإمكان، تكاليف المقاول الفعلية بالنسبة لجميع بدلاته ومزاياه المقررة وتنقلات موظفيه.

(٣) بالنسبة للموظفين الأجانب الملحقين بمصر بصفة مؤقتة، كافة البدلات وتكاليف النظم المقررة وكل تكاليف سفر ونقل هؤلاء الموظفين المدفوعة طبقا للنظم الدولية المقررة لدى المقاول. ولاتشمل هذه التكاليف أية أعباء إدارية إضافية.

(٤) قيمة النفقات أو الاشتراكات المدفوعة طبقا للقانون أو التقديرات المفروضة من الهيئات الحكومية، والتي تسري على تكلفة العمالة من مرتبات وأجور وفقا لما هو منصوص عليه فى الفقرة (ب) (١) والفقرة (ب) (٢) والفقرة (ط) من المادة الثانية في هذا الملحق.

**(ج) مزايا وبدلات العاملين الوطنيين والتكاليف المتعلقة بهم :**

المكافآت وأجر العمل الإضافى والبدلات والمزايا المعتادة على أساس مماثل للأسس المعمول بها في شركات البترول والتي تعمل في ج.م.ع. المحسوبة وفقا للفقرة (ب) (١) والفقرة (ط) من هذه المادة الثانية من هذا الملحق. وتحسب مكافأة نهاية الخدمة بواقع فئة محددة تطبق على الأجور المبينة بكشوف المرتبات وتكون مساوية في قيمتها للحد الأقصى للالتزام بدفع مكافأة إنهاء الخدمة وفقا لقانون العمل في ج.م.ع. .

**(د) المواد:**

المواد والمعدات والإمدادات التي يشتريها ويوردها بهذا الوصف المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات.

**(١) المشتريات:**

المواد والمعدات والإمدادات المشتراة تكون بالسعر الذى يدفعه المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات زائدا أية تكاليف متعلقة بها بعد استنزال كافة الخصومات التي يحصل عليها فعلا.

**(٢) المواد التي يوردها المقاول:**

تشترى كافة المواد التي تتطلبها العمليات مباشرة كلما كان ذلك ميسورا عمليا، وذلك باستثناء أنه يجوز للمقاول أن يورد مثل هذه المواد من المخازن الخاصة بالمقاول أو بالشركات التابعة له خارج ج.م.ع. وذلك بالشروط الآتية: –

**١– المواد الجديدة ( حالة "أ" ):**

المواد الجديدة التي تنقل من مخازن المقاول أو من الشركات التابعة له أو من الممتلكات الأخرى يتم تسعيرها بسعر التكلفة بشرط ألا تزيد تكلفة المواد الموردة عن الأسعار الدولية السائدة لمواد مماثلة لها فى النوع وشروط التوريد في الوقت الذي وردت فيه هذه المواد.

**٢ – المواد المستعملة ( حالة "ب" و "ج" ):**

(أ) المواد التي تكون فى حالة سليمة وصالحة لإعادة الاستعمال دون حاجة لإعادة تجديد تدرج تحت حالة "ب" وتسعر بخمسة وسبعين في المائة (٧٥ ٪) من سعر الجديد منها.

(ب) المواد التي لايمكن إدراجها تحت حالة "ب" ولكن يمكن استعمالها في الغرض الأصلي منها ولكن لأسباب جوهرية لايمكن إعادة تجديدها فهذه تدرج تحت حالة "ج" وتسعر بخمسين في المائة (٥٠ ٪) من سعر الجديد منها.

(ج) المواد التي لايمكن إدراجها تحت حالة "ب" أو "ج" وهذه تسعر بالقيمة التي تتناسب مع استخدامها.

(د) الصهاريج والمبانى وغير ذلك من المعدات المتضمنة تكاليف الإنشاء تحمل تكلفتها على أساس النسبة المئوية المناسبة من سعر الجديد المفكك منها.

**٣ – ضمان المواد الموردة من المقاول:**

لا يضمن المقاول المواد التي يوردها بما يزيد على أو ينقص عن الضمان الذي قدمه الموزع أو المنتج لهذه المواد. وفي حالة وجود مواد معيبة لاتقيد القيمة الدائنة بالدفاتر إلا بعد أن يتسلم المقاول قيمة التسوية من المنتجين أو وكلائهم.

من المفهوم أن قيمة المخزون السلعي من المهمات وقطع الغيار لا يحسب ضمن التكاليف والنفقات القابلة للاسترداد المعرفة أعلاه إلا عند استخدامها في العمليات.

**(هـ) تكاليف نقل وإعادة توزيع العاملين:**

(١) نقل المعدات والمواد والتوريدات اللازمة لإدارة أنشطة المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات.

(٢) مصروفات السفر والنقل للأعمال المصلحية في الحدود التي تغطيها النظم المقررة للمقاول أو بالنسبة للموظفين الأجانب والوطنيين التي تحملها ودفعها الموظفون أو التي يتحملها ويدفعها عنهم المقاول لإدارة عمل المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات.

(٣) تكاليف نقل وإعادة توزيع الموظفين الوطنيين تكون فى الحدود التي تغطيها النظم المقررة.

**(و) الخدمات:**

(١) الخدمات الخارجية :التكاليف التعاقدية للمستشارين والخدمات والمنافع التي قدمها الغير.

(٢) تكلفة الخدمات التى قامت بها الهيئة أو المقاول أو الشركات التابعة لهما فى التجهيزات داخل أو خارج ج.م.ع. وتقوم الهيئة والمقاول أو أيهما أو الشركات التابعة لهما بالخدمات المنتظمة والمتكررة والروتينية مثل تفسير التسجيلات المغناطيسية والتحاليل الأخرى أو أيهما وكذلك الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية الخاصة بمنطقة الإلتزام والتى يقوم المقاول بشرائها من خلال بوابة مصر للاستكشاف والانتاج (EUG) ، ويتم تحميل ذلك على أساس سعر تعاقدى يتفق عليه . وتقوم الهيئة والمقاول أو أيهما أو الشركات التابعة لهما بالمشروعات الكبرى التى تتطلب خدمات هندسية وتصميمية بسعر تعاقدى يتفق عليه .

(٣) استعمال المعدات المملوكة بالكامل للهيئة أو المقاول أو الشركات التابعة لهما تحمل على أساس فئة إيجارية تتناسب مع تكلفة تملك الأصل وتشغيله وبشرط ألا تزيد هذه الفئة عن الفئات التنافسية السائدة حينئذ في ج.م.ع. .

(٤) الفئات التي يطالب بها المقاول والشركات التابعة له لاتتضمن إضافة مصروفات إدارية عامة أو تكاليف إضافية.

**(ز) الأضرار والخسائر:**

جميع التكاليف أو المصروفات اللازمة لإزالة أو إصلاح الأضرار أو الخسائر التي سببها حريق أو فيضان أو عواصف أو سرقة أو حوادث أو أي سبب آخر لا سيطرة للمقاول أو الشركة القائمة بالعمليات عليه بما يبذل من جهد وعناية معقولة. وعلى المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات أن يرسل للهيئة والمقاول إخطارا كتابيا عن الأضرار أو الخسائر التي تعرض لها فيما تزيد قيمته على عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية عن كل حادث وذلك في أسرع وقت ممكن بعد أن يتلقى المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات تقريرا عن الحادث.

**(ح ) التأمين والمطالبات:**

تكاليف التأمين ضد المسئولية عن الإضرار بالغير والممتلكات وغير ذلك من التأمين ضد مسئولية المقاول والشركة القائمة بالعمليات والأطراف أو أى طرف منهم قبل موظفيه والغير أو أي منهما حسبما تتطلبه القوانين والأوامر واللوائح الصادرة من الحكومة، أو حسبما يتفق عليه الأطراف، وتقيد لصالح العمليات حصيلة أي من هذه التأمينات أو المطالبات، منقوصا منها التكاليف الفعلية لعمل مطالبة.

في حالة عدم التأمين ضد خطر معين وذلك حسب الأصول السليمة المرعية دوليا في حقل الزيت، تحمل كافة النفقات الفعلية المتعلقة بهذا الخطر التي تحملها ودفعها المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات في تسوية أي من أو كل الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام وغير ذلك من المصروفات، بما في ذلك الخدمات القانونية.

**(ط) المصروفات غير المباشرة:**

المصروفات العامة للمعسكر والتسهيلات مثل المقر على الساحل والمخازن وشبكات المياه وشبكات الطرق ومرتبات ومصروفات الموظفين المشرفين على الحقل وكتبة الحقل والمساعدين والموظفين العموميين الآخرين الذين يخدمون المنطقة بطريق غير مباشر.

**(ى) المصروفات القانونية:**

كافة التكاليف والمصروفات التي تنفق في التقاضي أو الخدمات القانونية وغيرها مما هو لازم أو مناسب لحماية المنطقة، بما في ذلك أتعاب المحاماة ومصروفاتهم على نحو ما هو منصوص عليه فيما يلي، وكذلك كافة الأحكام التي صدرت ضد الأطراف أو أي منهم بشأن العمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وكذلك المصروفات الفعلية التي يكون قد تحملها أي طرف أو أطراف لهذه الاتفاقية في سبيل الحصول على أدلة الدفاع في أية دعوى ترفع أو مطالبة توجه إزاء العمليات أو موضوع الاتفاقية. وإذا كانت هناك دعاوى أو مطالبات تمس المصالح الواردة في هذه الاتفاقية وتولاها الموظفون القانونيون لطرف أو أكثر من أطراف هذه الاتفاقية، فيجوز أن تحمل العمليات بتكاليف مناسبة لأداء وتقديم هذه الخدمات.

**(ك) المصروفات الإدارية الإضافية والعمومية :**

(١) التكاليف اللازمة لتزويد المكتب الرئيسى للمقاول فى ج.م.ع. بالموظفين ولإدارته ، وكذلك المكاتب الأخرى التى تؤسس فى ج.م.ع. أو أيهما ، كلما كان ذلك مناسبا ، بخلاف المكاتب المنشأة فى الحقل التى تحمل تكلفتها على نحو ما هو منصوص عليه فى المادة الثانية (ط) من هذا الملحق، وباستثناء مرتبات موظفى المقاول الملحقين مؤقتا بالمنطقة ويخدمونها مباشرة فإن هذه تحمل على نحو ما هو منصوص عليه فى الفقرة (ب) من المادة الثانية من هذا الملحق .

(٢) أثناء مباشرة الشركة المشتركة للعمليات ، تحمل على العمليات تكاليف موظفى الشركة المشتركة الذين يشتغلون فى الأعمال الكتابية والمكتبية العامة والمشرفين والموظفين الذين يقضون وقتهم بصفة عامة بالمكتب الرئيسى دون الحقل ، وجميع الموظفين الذين يعتبرون بصفة عامه من الموظفين العموميين والإداريين الذين لاتحمل نفقاتهم على أى نوع آخر من المصروفات ، وتوزع هذه المصروفات كل شهر بين عمليات البحث وعمليات التنمية وفقا للأساليب المحاسبية السليمة والعملية.

**(ل) الضرائب:**

كافة الضرائب أو الرسوم أو الفرائض الضريبية التي دفعها المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات في ج. م. ع في نطاق هذه الاتفاقية، باستثناء الضرائب موضوع الفقرة (ز) (١) من المادة الثالثة من الاتفاقية.

**(م) تكاليف المقاول المستمرة:**

تكاليف أنشطة المقاول التي تقتضيها الاتفاقية ويتحملها في ج.م.ع. وحدها دون غيرها بعد تكوين الشركة القائمة بالعمليات ولايجوز استرداد مصروفات المبيعات التي تحمل خارج أو داخل ج.م.ع. على أنها تكلفة.

**(ن) نفقات أخرى:**

أية تكاليف أو مصروفات أو نفقات خلاف ما شملته وتناولته الأحكام الواردة بعاليه في هذه المادة الثانية، يكون قد تحملها المقاول أو الشركة القائمة بالعمليات بموجب برامج العمل والموازنات المعتمدة.

**المادة الثالثة**

**الجرد**

**(أ) الجرد الدوري والإخطار به وحضوره:**

يتم جرد مهمات العمليات بمعرفة الشركة القائمة بالعمليات على فترات مناسبة بناء على ما تتفق عليه الهيئة والمقاول، ويشمل الجرد جميع المواد والأصول الملموسة والمشروعات الإنشائية. وتقوم الشركة القائمة بالعمليات بإخطار كل من الهيئة والمقاول كتابة برغبتها فى الجرد قبل موعده بثلاثين (٣٠) يوما على الأقل حتى يتسنى تمثيل الهيئة والمقاول عند القيام بأي عملية جرد. وتخلف الهيئة والمقاول أو أيهما عن إرسال ممثلين لحضور الجرد، يلزم المتخلف بقبول ما يسفر عنه الجرد الذي أجرته الشركة القائمة بالعمليات، وفي هذه الحالة يتعين على الشركة القائمة بالعمليات إرسال صورة من الجرد إلى الطرف الذي لم يكن ممثلا.

**(ب) تسوية وتعديل الجرد:**

تجرى التسويات الخاصة بالجرد بمعرفة المقاول والهيئة ويحدد الكشف الخاص بالزيادة والعجز بالاشتراك بين الشركة القائمة بالعمليات والمقاول والهيئة. وتعدل قوائم الجرد بمعرفة الشركة القائمة بالعمليات.

**المادة الرابعة**

**استرداد التكاليف**

**(أ) كشوف استرداد التكاليف وكشوف الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف:**

يتعين على المقاول، وفقا لأحكام المادة السابعة من الاتفاقية أن يقدم للهيئة في أسرع وقت ممكن، ولكن في موعد لايتجاوز خمسة عشر (١٥) يوما من استلام كشوف الشركة القائمة بالعمليات الخاصة بنشاط التنمية والبحث للربع سنة التقويمية، كشفا عن ربع السنة ذاك يوضح:

١ – التكاليف الواجبة الاسترداد المرحلة من ربع السنة السابق، إن وجدت.

٢ – التكاليف الواجبة الاسترداد التي حملت ودفعت أثناء ربع السنة.

٣ – مجموع التكاليف الواجبة الاسترداد عن ربع السنة (١+٢).

٤ – قيمة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف والذي حصل عليه المقاول وتصرف فيه بمفرده لربع السنة.

٥ – قيمة التكاليف التي استردت عن ربع السنة.

٦ – قيمة التكاليف الواجبة الاسترداد المرحلة إلى ربع السنة التالي، إن وجدت.

٧ – الفائض، إن وجد، في قيمة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف الذي حصل عليه وتصرف فيه المقاول بمفرده علاوة على التكاليف المستردة عن ربع السنة.

طبقا للمادة السابعة سوف تقوم الهيئة بمراجعة واعتماد كل قائمة لأنشطة التنمية والبحث مقدمة من المقاول وكذلك كميات الإنتاج والأسعار المتعلقة بربع السنة التقويمي. أي ملاحظات للهيئة سوف ينعكس آثارها بواسطة المقاول على قائمة ربع السنة التقويمية التالي.

**(ب) المدفوعات:**

إذا أظهر الكشف المذكور وجود مبلغ مستحق للهيئة فإن هذا المبلغ يدفعه المقاول إلى الهيئة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية عند تقديم الكشف المذكور. وإذا أخفق المقاول في سداد أي من هذه المبالغ للهيئة في التاريخ الذي يستحق فيه ذلك السداد، عندئذ يدفع المقاول فائدة بمقدار اثنين ونصف فى المائة (٢,٥٪) سنويا أعلى من سعر الفائدة الذي تعرضه مجموعة بنوك لندن (ليبور) للودائع ذات الثلاثة شهور بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية والسائدة في التاريخ الذي تحسب فيه الفائدة، ولا تكون الفائدة المدفوعة قابلة للاسترداد.

**(ج) تسوية فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف:**

للهيئة الحق في أن تأخذ مستحقاتها من فائض الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف عينا وفقا لنصوص الفقرة (أ) (٢) من المادة السابعة من الاتفاقية خلال ربع السنة المذكور. وتكون التسوية مطلوبة عند تقديم هذا الكشف في حالة حصول المقاول على أكثر من مستحقاته من هذا الفائض من الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف.

**(د) حق المراجعة:**

يكون للهيئة الحق في فترة اثنى عشر (١٢) شهرا بعد استلامها أي كشف من الكشوف المشار إليها في هذه المادة الرابعة لتقوم في أثنائها بمراجعة هذا الكشف والاعتراض عليه. وتتفق الهيئة والمقاول على أية تعديلات يلزم أجراؤها، وتكون الحسابات والمستندات المؤيدة متاحة للهيئة أثناء فترة الاثنى عشر (١٢) شهرا المذكورة.

**المادة الخامسة**

**حسابات المراقبة والحسابات الرئيسية**

**(أ) حسابات مراقبة التزامات البحث:**

ينشئ المقاول حسابا لمراقبة التزامات البحث والتنمية والحساب النظامي المقابل لمراقبة مجموع مبالغ نفقات العمليات الواردة في كشوف النشاط المعدة بموجب المادة الأولى فقرة (ب) (١) من هذا الملحق بعد استنزال أية مبالغ مستبعده تتفق عليها الهيئة والمقاول بعد الاعتراضات الكتابية التي يبديها غير القائم بالعمليات وفقا للمادة الأولى فقرة (ج) (١) من هذا الملحق وذلك لتحديد تاريخ الوفاء بالحد الأدنى من التزامات البحث والتنمية.

**(ب) حساب مراقبة استرداد التكاليف:**

ينشئ المقاول حسابا لمراقبة استرداد التكاليف والحساب النظامي المقابل لمراقبة المبلغ الباقي من التكاليف الواجبة الاسترداد، إن وجد. ومبلغ التكاليف التي استردت وقيمة الفائض من الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف، إن وجد.

**(ج) الحسابات الرئيسية:**

لغرض تبويب التكاليف والنفقات والمصروفات لاسترداد التكاليف وكذلك لتحديد موعد الوفاء بالحد الأدنى لالتزامات البحث والتنمية، تقيد التكاليف والمصروفات والنفقات في حسابات رئيسية تضم ما يلي: –

- نفقات البحث.
- نفقات التنمية بخلاف مصروفات التشغيل.
- مصروفات التشغيل.

وتفتح لها الحسابات الفرعية اللازمة.

ويفتح المقاول حسابات للدخل في الحدود اللازمة لمراقبة استرداد التكاليف ومعالجة الزيت الخام المخصص لاسترداد التكاليف.

**المادة السادسة**

**أحكام تطبيق الضرائب**

من المفهوم أن المقاول يخضع لقوانين ضريبة الدخل المصرية، باستثناء ما يرد خلافا لذلك في الاتفاقية، وأن أية ضرائب دخل تدفعها الهيئة نيابة عن المقاول في ج.م. ع. تشكل دخلا إضافيا للمقاول، يخضع هو الآخر لضريبة الدخل في ج.م.ع. أي "يجمل".

ويكون "دخل المقاول المبدئي" هو دخل المقاول السنوي على النحو المحدد في المادة الثالثة فقرة (ز) (٣) من هذه الاتفاقية منقوصا منه مبلغا مساويا لضريبة الدخل المصرية المستحقة على دخل المقاول المجمل.

و"القيمة المجملة" عبارة عن مبلغ يضاف إلى الدخل المبدئي للحصول على "الدخل الخاضع للضريبة" وعليه فإن القيمة المجملة تساوي ضرائب الدخل في ج.م.ع. .

**وبناء عليه:**

الدخل الخاضع للضريبة = الدخل المبدئي زائد القيمة المجملة.

والقيمة المجملة = ضريبة الدخل في ج.م.ع. على الدخل الخاضع للضريبة.

فإذا كان "معدل ضريبة الدخل في ج.م.ع." والذى يعني المعدل الساري أو المركب للضريبة نتيجة لمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح في ج.م.ع. هو معدل ثابت ولايعتمد على مستوى الدخل، فإن:

القيمة المجملة = معدل ضريبة الدخل في ج.م.ع. مضروبا في الدخل الخاضع للضريبة.

وبضم المعادلتين الأولى والأخيرة المذكورتين بعاليه تكون:

$$\text{القيمة المجملة} = \frac{\text{الدخل المبدئي} \times \text{معدل الضريبة}}{١ - \text{معدل الضريبة}}$$

حيث يعبر عن معدل الضريبة بكسر عشرى.

ويوضح المثال العددي التالي العمليات الحسابية المذكورة بأعلاه . إذا افترضنا أن الدخل المبدئي هو ١٠ دولار وأن معدل ضريبة الدخل في ج.م.ع. هو أربعين في المائة (٤٠٪)، إذن القيمة المجملة تساوي :

$$\frac{\text{١٠ دولار X ٠,٤}}{\text{١ – ٠,٤}} = \text{٦,٦٧ دولار}$$

**بناء عليه:**

| | |
|---|---|
| الدخل المبدئي | ١٠,٠٠ دولار |
| زائدا : القيمة المجملة | ٦,٦٧ |
| الدخل الخاضع للضريبة | ١٦,٦٧ دولار |
| ناقصا : ضرائب الدخل في ج.م.ع. بمعدل ٤٠ ٪ | ٦,٦٧ |
| دخل المقاول بعد خصم الضرائب | ١٠,٠٠ دولار |

## الملحق "و"

# خريطة شبكة خطوط أنابيب الغاز القومية

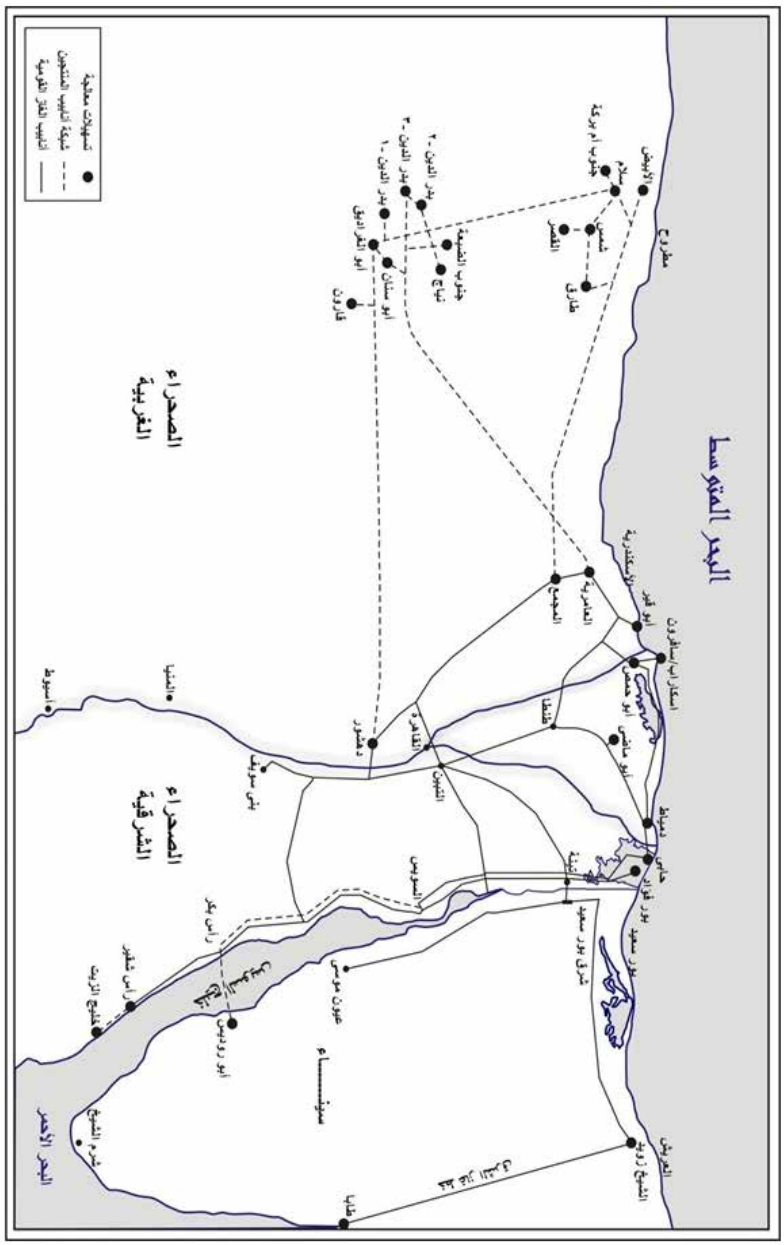

# CONCESSION AGREEMENT FOR PETROLEUM EXPLORATION, DEVELOPMENT AND EXPLOITATION BETWEEN THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT AND THE EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION AND IEOC PRODUCTION B.V. IN GULF OF SUEZ AND NILE DELTA AREAS A.R.E.

This Agreement made and entered on this day of , 20-- by and between:

1- The ARAB REPUBLIC OF EGYPT (hereinafter referred to variously as "A.R.E." or as the "GOVERNMENT"), represented by the Minister of Petroleum and Mineral Resources, in his capacity;
Legal Headquarters: 1A Ahmed Al Zomor St., Nasr City, Cairo.

2- The EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION, a legal entity created by Law No. 167 of 1958 as amended (hereinafter referred to as "EGPC") represented by the Chief Executive Officer, in his capacity;
Legal Headquarters: 270 St., Part 4, New Maadi, Cairo.

3- IEOC PRODUCTION B.V., a limited liability company organized and existing under the laws of The Netherlands (hereinafter referred to as "IEOC" or "CONTRACTOR") represented by the Company's Managing Director or the concerned delegate supported with a power of attorney.
Legal Headquarters: Buildings 200&201, Second Sector of City Center, Fifth Settlement, New Cairo, A.R.E..

**PREAMBLE**

WHEREAS, all minerals including Petroleum, existing in mines and quarries in A.R.E., including the territorial waters, and in the seabed subject to its jurisdiction and extending beyond the territorial waters, are the property of the State; and

WHEREAS, EGPC has applied for an exclusive concession for the Exploration and Exploitation of Petroleum in and throughout the Area referred to in Article II, and described in Annex "A" and shown approximately on Annex "B", which are attached hereto and made part hereof (hereinafter referred to as the "Area") ; and

WHEREAS, the Government of the A.R.E., EGPC and INTERNATIONAL EGYPTIAN OIL COMPANY (a company organized and was existing under the laws of Panama), have entered into a Concession Agreement for Petroleum Exploration and Exploitation which was issued by virtue of Law No. 16 of 1978, as amended by virtue of Law No. 19 of 1992, Law No. 109 of 1993, Law No. 14 of 1994, Law No.162 of 2002, and Law No. 111 of 2015 (Law No. 16 of 1978 and its amendments hereinafter referred to collectively as the "Original Concession Agreement"); and

WHEREAS, by virtue of a Deed of Assignment ratified by the Minister of Petroleum of the A.R.E. on 13/9/1997, IEOC CO. Inc. assigned (100%) of all its interests, rights, privileges, duties and obligations under the Concession Agreement to AGIP INTERNATIONAL B.V., AGIP INTERNATIONAL B.V. instantly assigned all of its interests under the Concession Agreement to IEOC PRODUCTION B.V.; and

WHEREAS, by virtue of the Deed of Assignment ratified by the Minister of Petroleum on May 4, 2010, EGPC assigned to IEOC PRODUCTION B.V. the rights of six percent (6%) of the total amount of Crude Oil produced and saved from the Area and not used in Petroleum Operations out of EGPC's entitlement under the Original Concession Agreement; and given that this Concession Agreement shall entirely replace both the Original Concession Agreement as amended and the above mentioned Deed of Assignment from the Effective Date, the sharing percentages specified under this Agreement as per Article VII shall be the only applicable sharing percentages as of the Effective Date; and

WHEREAS, Belayim Petroleum Company ("PETROBEL" or "Operating Company") was established on 20 April 1978 to carry out the operations in the Original Concession Agreement Area, in accordance with the provisions of Law No. 16 of 1978, as amended; and

WHEREAS, the "Original Development Area" consists of 14 leases in the Gulf of Suez in addition to Abu Madi Lease (as defined below) in the Nile Delta, granted in accordance with the Original Concession Agreement issued by Law No. 16 of 1978 and its amendments and shall expire on 31/12/2030; and

WHEREAS, the Parties aim to sustain the production levels and to increase the remaining recoverable reserves under the Original Development Area while assessing the other remaining upside potentials through cutting edge technologies; and

WHEREAS, the Parties agree to carry out such operations while maintaining appropriate economic balance among the Parties under the Concession Agreement to allow for the recovery of the costs of such operations; and

WHEREAS, CONTRACTOR desires to add two (2) new Exploration areas, “New Exploration Area”, to explore the Exploration potentials in the vicinity of Petrobel facilities; and

WHEREAS, in order to reach the foresaid targets, the Parties agree to enter into a new concession agreement ("Concession Agreement") to allow for the full exploitation of the remaining resources of the Original Development Area and the New Exploration Area; and

WHEREAS, EGPC and CONTRACTOR have mutually agreed to enter a new concession agreement to fully replace the “Original Concession Agreement” and its Amendments, mentioned above in this Preamble, from the Effective Date; and

WHWEREAS, the Exploitation Contract pursuant to the provisions of this Agreement shall not exceed thirty (30) years from the approval and issuance date, according to Article 32 of the Egyptian constitution; and

WHEREAS, "IEOC" agrees to undertake its obligations provided hereinafter as a CONTRACTOR with respect to the Exploration, Development and Production of Petroleum in “the Gulf of Suez and Nile Delta Areas”; and

WHEREAS, EGPC's Executive Board of Directors has approved thereupon on 22/12/2020 ; and

WHEREAS, EGPC's Board of Directors has approved thereupon on 15/3/2021; and

WHEREAS, the GOVERNMENT desires hereby to grant such concession under this Concession Agreement; and

WHEREAS, the Minister of Petroleum pursuant to the provisions of Law No. 66 of 1953 and Law No. 198 of 2014, may enter into a Concession Agreement with EGPC, and with "IEOC" as a CONTRACTOR in the said Area.

NOW, THEREFORE, the parties hereto agree as follows:

The previous preamble to this Agreement is hereby made part hereof, complemented and integrated to its provisions.

**ARTICLE I**

**DEFINITIONS**

(a) "Exploration" shall include such geological, geophysical, aerial and other surveys as may be contained in the approved Work Programs and Budgets, and the drilling of such shot holes, core holes, stratigraphic tests, holes for the discovery of Petroleum or the appraisal of Petroleum discoveries and other related holes and wells, and the purchase or acquisition of such supplies, materials, services and equipment therefore, all as may be contained in the approved Work Programs and Budgets. The verb "explore" means the act of conducting Exploration.

(b) "Development" shall include, but not be limited to, all the operations and activities pursuant to approved Work Programs and Budgets under this Agreement with respect to:

(i) the drilling, plugging, deepening, side tracking, re-drilling, completing, equipping of development wells and the changing of the status of a well, and

(ii) design, engineering, construction, installation, servicing and maintenance of equipment, lines, systems facilities, plants and related operations to produce and operate said development wells, taking, saving, treating, handling, storing, transporting and delivering Petroleum, re-pressuring, recycling and other secondary recovery projects, and

(iii) transportation, storage and any other work or activities necessary or ancillary to the activities specified in (i) and (ii).

(c) "Egypt Upstream Gateway" means an integrated digital platform for all upstream (Exploration & Production) and other data (hereinafter referred to as "EUG") to preserve legacy data, manage active data and promote the upstream opportunities and attract new investments through international bid rounds and through which CONTRACTOR can access, use, trade and deliver all data, information and geological and geophysical and other studies for the upstream activities in Egypt.

(d) "Petroleum" means Liquid Crude Oil of various densities, asphalt, Gas, casing head gas and all other hydrocarbon substances that may be found in, and produced, or otherwise obtained and saved from the Area under this Agreement, and all substances that may be extracted therefrom.

(e) "Liquid Crude Oil" or "Crude Oil" or "Oil" means any hydrocarbon produced from the Area which is in a liquid state at the wellhead or lease separators or which is extracted from the Gas or casing head gas in a plant. Such liquid state shall exist at sixty degrees Fahrenheit ($60^{\circ}$F) and atmospheric pressure of 14.696 PSIA. Such term includes distillate and condensate.

(f) "Gas" means natural Gas both associated and non-associated, and all of its constituent elements produced from any well in the Area (other than Liquid Crude Oil) and all non-hydrocarbon substances therein.

(g) “Condensate” means any Petroleum recovered from Gas obtained by processing, or otherwise which is in a liquid state at standard stock tank conditions.

(h) “Belayim Blend” as mentioned in Article VII, means Crude Oil conventionally determined to consist of Crude Oil produced and saved from Belayim Marine Field and of Crude Oil produced and saved from Belayim Land Field.

(i) “Abu Madi Gas” shall mean the Gas produced and saved from Abu Madi Lease, at any time during the life of this Agreement.

(j) “Abu Madi Lease” means at any time during the life of this Agreement, the aggregate of all Gas pools discovered within Abu Madi .

(k) "LPG" means Liquefied Petroleum Gas, which is a mixture principally of butane and propane liquefied by pressure and temperature.

(l) A "Barrel" shall consist of forty-two (42) United States gallons, liquid measure, corrected to a temperature of sixty degrees Fahrenheit ($60^{\circ}$F) at atmospheric pressure of 14.696 PSIA.

(m) "Commercial Discovery" has the meaning as set forth in Article III (c).

(n) "Commercial Oil Well" means the first well on any geological feature which after testing for a period of not more than thirty (30) consecutive days where practical, but in any event in accordance with sound and accepted Petroleum industry production practices, and verified by EGPC, is found to be capable of producing at the average rate of not less than two thousand (2000) Barrels of Oil per day (BOPD). The date of discovery of a "Commercial Oil Well" is the date on which such well is tested and completed according to the above.

(o) "A.R.E." means ARAB REPUBLIC OF EGYPT.

(p) "Year" means a period of twelve (12) months according to the Gregorian Calendar.

(q) "Calendar Year" means a period of twelve (12) months according to the Gregorian Calendar being 1st January to 31st December.

(r) "Financial Year" means the GOVERNMENT's financial year according to the laws and regulations of the A.R.E..

(s) "Tax Year" means the period of twelve (12) months according to the laws and regulations of the A.R.E..

(t) "CONTRACTOR" could be one company or more (each company to be individually referred to as "CONTRACTOR Member"). Unless modified in accordance with Article XXI herein, CONTRACTOR under this Agreement shall mean IEOC PRODUCTION B.V.

(u) An "Affiliated Company" means a company:

(i) of which the share capital, conferring a majority of votes at stockholders' meetings of such company, is owned directly or indirectly by a Party hereto; or

(ii) which is the owner directly or indirectly of share capital conferring a majority of votes at stockholders' meetings of a Party hereto; or

(iii) of which the share capital conferring a majority of votes at stockholder's meetings of such company and the share capital conferring a majority of votes at stockholders' meetings of a Party hereto are owned directly or indirectly by the same company.

For the avoidance of doubt, if CONTRACTOR is comprised of more than one company, Affiliated Company shall mean an Affiliated Company of a CONTRACTOR Member.

(v) "Exploration Block" shall mean an area, the corner points of which have to be coincident with three (3) minutes by three (3) minutes latitude and longitude divisions, according to the International Grid System where possible or with the existing boundaries of the New Exploration Area covered by this Concession Agreement as set out in Annex "A".

(w) "Development Block" shall mean an area, the corner points of which have to be coincident with one (1) minute by one (1) minute latitude and longitude divisions, according to the International Grid System where possible or with the existing boundaries of the New Exploration Area covered by this Concession Agreement as set out in Annex "A".

(x) "Development Lease(s)" shall mean the Development Block or Blocks covering the geological structure capable of production, the corner points of which have to be coincident with one (1) minute by one (1) minute latitude and longitude divisions according to the International Grid System where possible or with the existing boundaries of the New Exploration Area covered by this Concession Agreement as set out in Annex "A".

(y) "Agreement" shall mean this Concession Agreement and its Annexes.

(z) "Development Plan" means a plan which on high level basis and covering one (1) year or more, sets out the strategic framework for the efficient exploitation of the reserves in the New Exploration Area and describes the selected development concept required to deliver life of field production profiles used to support the requirements of domestic and external markets of Oil, and Condensate. The Development Plan outlines the activities to be conducted during the phases of Development and Exploration within Development Lease related to the New Exploration Area .

(aa) "Commercial Production" means Petroleum produced and saved for regular shipments of Crude Oil.

(bb) "Commercial Production Commencement Date" means the date on which the first delivery of regular shipments of Crude Oil.

(cc) "Operating Company" means Belayim Petroleum Company "PETROBEL" established on 20 April, 1978 under the provisions of Law No. 16 of 1978 as amended, that its term shall be extended until the expiration date of this Agreement and by the concerned Parties to this Agreement.

(dd) "The Original Development Area" means the fifteen (15) leases namely Belayim Land 6,7,8, Belayim Marine 9,14,15, Feran-4, Abu Rudies-10, Sidri-11, Ekma, Ghara 16,17, South Belayim, SE Abu Zenima in "Gulf of Suez", in addition to Abu Madi Development Lease in "Nile Delta" as referred to in Annexes "A" and "B".

(ee) "New Exploration Area" means the two (2) new adjacent Exploration areas "North Feiran and North Sidri" as set out in Annex "A" .

(ff) "Original Concession Agreement" means the concession agreement issued by Law No. 16 of 1978 and its amendments.

(gg) "Effective Date" means the date on which the text of this Agreement is signed by the GOVERNMENT, EGPC and CONTRACTOR, after the relevant Law is issued.

**ARTICLE II**

**ANNEXES TO THE AGREEMENT**

**Annex "A"** is a description of the Area (Gulf of Suez and Nile Delta Areas) covered and affected by this Agreement, hereinafter referred to as the "Area".

**Annex "B"** is a provisional illustrative map on the scale of approximately 1: 2,500,000 indicating the Area covered and affected by this Agreement and described in Annex "A".

**Annex "C-1/2"** is the form of a Production Guaranty or a Bank Letter of Guaranty ("Letter of Guaranty") to be submitted by CONTRACTOR to EGPC at least one (1) day before the time of signature by the Minister of Petroleum of this Agreement, for the sum of ten million U.S. Dollars ($10,000,000), guaranteeing the execution of CONTRACTOR's minimum Exploration obligations hereunder for the initial three (3) year Exploration period. In case CONTRACTOR extends the initial Exploration period for one (1) or two (2) additional successive periods of three (3) years and two (2) years respectively, in accordance with Article III (b) of this Agreement, similar Letter of Guaranty shall be issued for each successive Exploration period and be submitted by CONTRACTOR on the day the CONTRACTOR exercises its option to extend the then current Exploration period. The first Letter of Guaranty shall be for the sum of five million U.S. Dollars ($5,000,000). The second such Letter of Guaranty shall also be for the sum of five million U.S. Dollars ($5,000,000), less in these instances any excess expenditures of the preceding Exploration period permitted for carry forward in accordance with Article IV (b) third paragraph of this Agreement. In case of any Shortfall (the difference between the amount of CONTRACTOR's financial obligation of any Exploration period minus the total amount approved by EGPC for the same concerned obligation period), plus any carry forward approved by EGPC from the previous period, if any, EGPC shall notify CONTRACTOR in writing by the value of such shortfall.

Within fifteen (15) days from the date of this notification, CONTRACTOR shall transfer the amount of the shortfall to EGPC's account and if CONTRACTOR did not transfer this shortfall within the mentioned fifteen (15) days, EGPC has the right to liquidate the concerned Letter of Guaranty up to the amount of the shortfall. Each of the three (3) Letters of Guaranty shall remain effective for six (6) months after the end of the Exploration period for which it has been issued except as it may be released prior to that time in accordance with the terms thereof.

The Letters of Guaranty mentioned above shall be reduced quarterly by Exploration Expenditures incurred and paid by CONTRACTOR on operations and approved by EGPC for the concerned Exploration period.

The CONTRACTOR has the right to submit a Bank Letter of Guaranty in the form specified in Annex (C-2) or a letter that entitles EGPC to solidify from the CONTRACTOR'S dues an amount equal to the Financial Obligations of the then current phase.

**Annex "D"** is the form of a Charter of PETROBEL formed as provided for in Article VI hereof.

**Annex "E"** is the Accounting Procedure.

**Annex "F"** is a current map of the National Gas Pipeline Grid System established by the GOVERNMENT.

Annexes "A", "B", "C -1 and 2", "D","E" and "F" to this Agreement are hereby made part hereof, and they shall be considered as having equal force and effect with the provisions of this Agreement.

**ARTICLE III**
**GRANT OF RIGHTS AND TERM**

The GOVERNMENT hereby grants EGPC and CONTRACTOR subject to the terms, covenants and conditions set out in this Agreement, which insofar as they are contrary to or inconsistent with any provisions of Law No. 66 of 1953, as amended, shall have the force of Law, an exclusive concession in and to the Area described in Annexes "A" and "B".

(a) The GOVERNMENT shall own and be entitled, as hereinafter provided, to a royalty in cash or in kind of ten percent (10%) of the total quantity of Petroleum produced and saved from the "Area" from the Effective Date of this Agreement. Said royalty shall be borne and paid by EGPC and shall not be the obligation of CONTRACTOR. The payment of royalties by EGPC shall not be deemed to result in income attributable to the CONTRACTOR or a reduction to the Production to which the CONTRACTOR is entitled hereunder.

(b) CONTRACTOR shall be granted a period starting from the Effective Date and ending on December 31st, 2030 to perform, through the Operating Company, the Exploration and Development operations for Oil in the Original Development Area.

CONTRACTOR shall also be granted an initial Exploration period of three (3) years starting from the Effective Date to perform Exploration operations for Crude Oil in the "New Exploration Area". Two (2) successive extension periods to the initial Exploration period of three (3) years and two (2) years respectively shall be granted to CONTRACTOR, at the CONTRACTOR's option, upon not less than thirty (30) days prior written notice to EGPC, such notice to be given not later than the end of the then current Exploration period, as may be extended pursuant to the provisions of Article V (a), and subject only to its having fulfilled its obligations hereunder for such period. CONTRACTOR shall relinquish the "New Exploration Area" if no Commercial Oil Discovery is established by the end of the eighth (8th) year of the Exploration period, as may be extended pursuant to Article V (a). Such relinquishment shall not affect this Agreement as to CONTRACTOR’s rights and obligations with respect to the Original Development Area.

The election by EGPC to undertake a sole risk venture in the "New Exploration Area" under paragraph (c) (iv) shall neither extend the Exploration period, affect the CONTRACTOR's rights and obligations under the Original Development Area, any Development Lease, nor any remaining acreage of the New Exploration Area.

**(c) Commercial Discovery in the "New Exploration Area":**

(i) A Commercial Discovery of Crude Oil may consist of one producing reservoir or a group of producing reservoirs which is worthy of being developed commercially. After discovery of a Commercial Oil Well CONTRACTOR shall, unless otherwise agreed upon with EGPC, undertake as part of its Exploration program the appraisal of the discovery by drilling one or more appraisal wells, to determine whether such discovery is worthy of being developed commercially, taking into consideration the recoverable reserves, production, pipeline and terminal facilities required, estimated Petroleum prices, and all other relevant technical and economic factors.

(ii) The provisions laid down herein postulate the unity and indivisibility of the concepts of Commercial Discovery and Development Lease. They shall apply uniformly to Crude Oil unless otherwise specified.

(iii) CONTRACTOR shall give notice of a Commercial Oil Discovery to EGPC immediately after the discovery is considered by CONTRACTOR to be worthy of commercial development but in any event with respect to a Commercial Oil Well not later than thirty (30) days following the completion of the second appraisal well or twelve (12) months following the date of the discovery of the Commercial Oil Well, whichever is earlier (unless EGPC agrees that such period may be extended) except that CONTRACTOR shall also have the right to give such notice of Commercial Discovery with respect to any reservoir or reservoirs even if the well or wells thereon are not "Commercial" within the definition of "Commercial Well" if, in its opinion, a reservoir or a group of reservoirs, considered collectively, could be worthy of commercial development.

It is understood that, any Crude Oil produced from an under-testing well before it is converted to a Development Lease, either considered Commercial or non-Commercial Well, and not used in Petroleum operations, is 100% owned by EGPC and not subject to Article VII.

CONTRACTOR may also give a notice of a Commercial Oil Discovery in the event it wishes to undertake a Gas Recycling Project.

Within sixty (60) days following receipt of a notice of a Commercial Oil Discovery, EGPC and CONTRACTOR shall meet and review all appropriate data with a view to mutually agreeing upon the existence of a Commercial Discovery. The date of Commercial Discovery shall be the date EGPC and CONTRACTOR jointly agree in writing that a Commercial Discovery exists.

(iv) If Crude Oil is discovered but is not deemed by CONTRACTOR to be a Commercial Oil Discovery under the above provisions of this paragraph (c), or one (1) month after the expiration of the period specified above within which CONTRACTOR can give notice of a Commercial Oil Discovery, or thirteen (13) months after the completion of a well not considered by CONTRACTOR to be a "Commercial Oil Well", EGPC shall have the right, following sixty (60) days' notice in writing to CONTRACTOR, at its sole cost, risk and expense, to develop, produce and dispose of all Crude Oil from the geological feature on which the well has been drilled. Said notice shall state the specific area covering said geological feature to be developed, the wells to be drilled, the production facilities to be installed and EGPC's estimated cost thereof. Within thirty (30) days after receipt of said notice CONTRACTOR may, in writing, elect to develop such area as provided for in the case of Commercial Discovery hereunder. In such event all terms of this Agreement shall continue to apply to the specified area.

If CONTRACTOR elects not to develop such area, the specific area covering said geological feature shall be set aside for sole risk operations by EGPC, such area to be mutually agreed upon by EGPC and CONTRACTOR on the basis of good Petroleum industry practice. EGPC shall be entitled to perform or to have Operating Company perform such operations for the account of EGPC and at EGPC's sole cost, risk and expense or by any other means deemed to be appropriate by EGPC for developing such discovery. When EGPC has recovered from the Crude Oil produced from such specific area a quantity of Crude Oil equal in value to three hundred percent (300%) of the cost it has incurred in carrying out the sole risk operations. CONTRACTOR can have the option, only in the event of EGPC's approval or in case there has been a separate Commercial Oil Discovery, elsewhere within the Area, to share in further development and production of that specific area upon paying EGPC one hundred percent (100%) of such costs incurred by EGPC.

Such one hundred percent (100%) payment shall not be recovered by CONTRACTOR. Immediately following such payment the specific area shall either (i) revert to the status of an ordinary Development Lease under this Agreement and thereafter shall be operated in accordance with the terms hereof; or (ii) alternatively, in the event that at such time EGPC or any of its Affiliated Company is conducting Development operations in the area at its sole expense and EGPC elects to continue operating, the area shall remain set aside and CONTRACTOR shall only be entitled to its production sharing percentages of the Crude Oil as specified in Article VII (b). The sole risk Crude Oil shall be valued in the manner provided in Article VII (c). In the event of any termination of this Agreement under the provisions of Article III (b), this Agreement shall, however, continue to apply to EGPC's operations of any sole risk venture hereunder, although such Agreement shall have been terminated with respect to CONTRACTOR pursuant to the provisions of Article III (b).

**(d) 1) Conversion to a Development Lease in the "New Exploration Area":**

(i) Following a Commercial Oil Discovery pursuant to Article III (c) (iii) last paragraph, and after submitting a Development Plan, the extent of the whole area capable of production to be covered by a Development Lease shall be mutually agreed upon by EGPC and CONTRACTOR and be subject to the approval of the Minister of Petroleum and Mineral Resources. Such area shall be converted automatically into a Development Lease without the issue of any additional legal instrument or permission. In case CONTRACTOR did not fulfill its commitment to submit the Oil Development Lease documentations to EGPC, in order to issue the Development Lease related to that discovery, within one (1) year from the date EGPC and CONTRACTOR agree in writing that a Commercial Discovery exists, CONTRACTOR shall be considered assignor without charge for the area dedicated for issuing such Development Lease. EGPC shall have the right to develop, produce and dispose all the Petroleum produced from such assigned area in the manner it deems appropriate without any further legal procedures, the CONTRACTOR shall have no right related to the production and has no right to have recourse against EGPC for compensation or expenditures or costs.

(ii) The Development period of each Development Lease shall be as follows:

In respect of a Commercial Oil Discovery, twenty (20) years from the date of the Minister's of Petroleum approval of the Development Lease plus the Extension Period (as defined below) provided that, in the event that, subsequent to the conversion of a Commercial Oil Discovery into a Development Lease, Gas is discovered in the same Development Lease; CONTRACTOR shall immediately notify EGPC of any Gas discovered in the Area, subject to Gas provisions under Article XXVIII hereunder, one hundred percent (100%) of the rights and obligations of such discovered Gas shall be borne in full by EGPC.

The "Extension Period" shall mean a period of five (5) years which may be elected by CONTRACTOR upon six (6) months written request sent by CONTRACTOR to EGPC prior to the expiry of the relevant twenty (20) year period supplemented by a Development Plan including technical studies, evaluation of production, expected levels of production during Extension period, CONTRACTOR's obligations and relevant economic consideration. This Extension period is subject to the approval of EGPC and the Minister of Petroleum.

Notwithstanding anything to the contrary under this Concession Agreement, the exploitation duration of any Development Lease based on a Commercial Discovery in the New Exploration Area shall in no case exceed thirty (30) years from the date of the Minister's of Petroleum approval of the Development Lease granted hereunder.

**(e) Development operations in the Development Lease in the New Exploration Area:**

Development operations shall upon the issuance of a Development Lease granted following a Commercial Oil Discovery in "New Exploration Area", be started promptly by Operating Company (as defined in Article I above) and be conducted in accordance with good Oil field practices and accepted Petroleum engineering principles, until the field is considered to be fully developed. It being understood that if associated Gas is not utilized, EGPC and CONTRACTOR shall negotiate in good faith on the best way to avoid impairing the production in the interests of the Parties. In case CONTRACTOR, through the Operating Company, did not fulfill his obligations regarding the execution of the Development Plan and did not start producing Crude Oil, in commercial regular shipments, within four (4) years from the Development Lease approval date (or as may be extended by EGPC) CONTRACTOR shall be considered assignor without charge for the Development Lease and for all its rights, privileges related to such Development Lease, EGPC shall have the right to develop, produce, and dispose all Crude Oil produced from such assigned area by any means deems to be appropriate without any further legal procedures, and CONTRACTOR shall have no right related to the production and shall have no right to have recourse against EGPC for any compensation, expenditures or costs.

In the event no Commercial Production of Oil in regular shipments from any Development Block in the Development Lease within four (4) years from the date of commencement of Commercial Production for Oil in such Development Lease (or as may be extended by EGPC), such Development Block shall be considered relinquished, unless there is a Commercial Oil Discovery on the Development Lease based on Gas. Each Block in a Development Lease being partly within the radius of drainage of any producing well shall be considered as participating in the Commercial Production referred to above.

Every four (4) years from the date of commencement of Oil Commercial Production, EGPC shall review the Development Blocks in the Development Leases in respect of "New Exploration Area" for immediate relinquishment of any non-producing block or any block that does not participate in production (unless otherwise agreed by EGPC).

CONTRACTOR shall submit to EUG all data, information and studies that have been made for any relinquished blocks within the Area, no later than thirty (30) days from EGPC's approval date of any relinquishment.

If, upon application by CONTRACTOR it is recognized by EGPC that Crude Oil is being drained from any Block under this Concession Agreement into a Development Block on an adjoining concession area held by CONTRACTOR, the Block being drained shall be considered as participating in the Commercial Production of the Development Block in question with the ensuing allocation of costs and production (calculated from the Effective Date or the date such drainage occurs, whichever is later) between the two concession areas. The allocation of such costs and production under each concession agreement shall be in the same portion that the recoverable reserves in the drained geological structure underlying each concession area bears to the total recoverable reserves of such structure underlying both concession areas. The production allocated to a concession area shall be priced according to the concession agreement covering that concession area.

In case of failure by the CONTRACTOR in this Agreement and the contractor in adjoining concession area to agree on the allocation of costs and/or production for such separate Development Leases under each concession area, such disagreement shall be resolved by expert determination, the expert to be agreed upon by the two contractors. EGPC shall have the right to interfere and induce the contractors to fully cooperate and resolve the drainage matter in expedient manner as per the expert decision, such that neither contractor shall be unjustifiably enriched. The cost of the expert shall in no event be recovered.

In case Gas is being drained from any Block under this Concession Agreement into a Development Block on an adjoining concession area, EGPC and such adjoining area contractor shall agree on the allocation of costs and/or production under each concession area.

(f) CONTRACTOR shall bear and pay all the costs and expenses required in carrying out all the operations under this Agreement but such costs and expenses shall not include any interest on investment. CONTRACTOR shall look only to the Crude Oil to which it is entitled under this Agreement to recover such costs and expenses. Such costs and expenses shall be recoverable as provided in Article VII. During the term of this Agreement and its renewal, the total production achieved in the conduct of such operations shall be divided between EGPC and CONTRACTOR in accordance with the provisions of Article VII.

(g) (1) Unless otherwise provided, CONTRACTOR shall be subject to Egyptian income tax laws and shall comply with the requirements of such laws with respect to the filing of returns, the assessment of tax, and keeping and showing of books and records.

(2) CONTRACTOR shall be liable to prepare the tax return, that only the tax authority shall be entitled to audit. CONTRACTOR shall submit the tax return to EGPC twenty five (25) days prior to the due date of submitting thereof to the tax authority. EGPC shall have the right to review the tax return in order to accept the tax calculation therein. EGPC shall provide comments on such return within fifteen (15) days of the date of receiving the tax return from CONTRACTOR. In any case CONTRACTOR shall be responsible for submitting the tax return to the tax authority within the due date.

(3) CONTRACTOR's annual income for Egyptian income tax purposes under this Agreement shall be an amount calculated as follows:

The total of the sums received by CONTRACTOR from the sale or other disposition of all Crude Oil acquired by CONTRACTOR pursuant to Article VII (a) and (b);

**Reduced by:**

(i) The costs and expenses of CONTRACTOR;

(ii) The value as determined according to Article VII (c), of EGPC's share of the Excess Cost Recovery Crude Oil repaid to EGPC in cash or in kind, if any,

**Plus:**

An amount equal to CONTRACTOR's Egyptian income taxes grossed up in the manner shown in Article VI of Annex "E".

For purposes of above tax deductions in any Tax Year, Article VII (a) shall apply only in respect of classification of costs and expenses and rates of amortization, without regard to the percentage limitation referred to in the first paragraph of Article VII (a) (1). All costs and expenses of CONTRACTOR in conducting the operations under this Agreement which are not controlled by Article VII (a) as above qualified shall be deductible in accordance with the provisions of the Egyptian Income Tax Law.

(4) EGPC shall assume, pay and discharge, in the name and on behalf of CONTRACTOR, CONTRACTOR's Egyptian income tax out of EGPC's share of the Oil produced and saved and not used in operations under Article VII. All taxes paid by EGPC in the name and on behalf of CONTRACTOR shall be considered income to CONTRACTOR.

(5) EGPC shall furnish to CONTRACTOR the proper official receipts evidencing the payment of CONTRACTOR's Egyptian income tax for each Tax Year within ninety (90) days following the receipt by EGPC of CONTRACTOR's tax declaration for the preceding Tax Year. Such receipts shall be issued by the proper Tax Authorities and shall state the amount and other particulars customary for such receipts.

(6) As used herein, Egyptian Income Tax shall be inclusive of all income taxes payable in the A.R.E. (including tax on tax) such as the tax on income from movable capital and the tax on profits from commerce and industry and inclusive of taxes based on income or profits including all dividends, withholding with respect to shareholders and other taxes imposed by the GOVERNMENT of A.R.E. on the distribution of income or profits by CONTRACTOR.

(7) In calculating its A.R.E. income taxes, EGPC shall be entitled to deduct all royalties paid by EGPC to the GOVERNMENT and CONTRACTOR's Egyptian income taxes paid by EGPC on CONTRACTOR's behalf.

**ARTICLE IV**

**WORK PROGRAM AND EXPENDITURES**

(a) CONTRACTOR shall commence the Exploration operations hereunder, directly or through the Operating Company not later than six (6) months after the Effective Date in the New Exploration Area unless otherwise agreed upon by EGPC. CONTRACTOR shall have the right to use and obtain all seismic, wells and other data with respect to the Area in EUG's possession and in accordance with the regulations in such respect.

(b) CONTRACTOR shall be granted a period starting from the Effective Date and ending on 31st December 2030, according to Article III (b), to perform through the Operating Company Exploration and Development operations for Oil in the "Original Development Area", CONTRACTOR shall fund the necessary expenditures to ensure the availability of the following for a period of four (4) years from 1/1/2021:

- Seven workover rigs in Belayim Land Area;
- Two workover rigs in Belayim Marine Area;
- Two Land drilling rigs;
- One Marine drilling rig or in alternative one Land drilling rig;

CONTRACTOR is available to acquire an offshore 3D seismic covering Original Development Area provided that the relevant activities are completed within the end of 2024.

Subject to the results of the implemented activities up 2024, to the reservoir performance and to the economics of the additional expenditures, starting from 2025 and until the expiration of the Original Development Area, CONTRACTOR will evaluate the implementation of the work program to be presented by the Operating Company.

It is estimated that CONTRACTOR through the Operating Company will spend starting from the Effective Date one billion U.S. Dollars ($1,000,000,000) as capital expenditures and operating expenses.

CONTRACTOR shall also be granted an initial Exploration period of three (3) years starting from the Effective Date to perform, directly or through the Operating Company Exploration operations for Oil in the “New Exploration Area”. CONTRACTOR may extend this Exploration period for two (2) extension periods of three (3) years and two (2) years respectively upon at least thirty (30) days prior written notice to EGPC of the then current Exploration period, as may be extended pursuant to the provisions of Article V (a), subject to the CONTRACTOR's expenditure of its minimum obligations of Exploration operations and of its fulfillment of the drilling obligations hereunder, for the then current Exploration period.

During the initial Exploration period CONTRACTOR, directly or through the Operating Company, shall spend a minimum of ten million U.S. Dollars ($10,000,000) on Exploration operations and activities, including the obligation of drilling two (2) Exploration wells and seismic reprocessing.

CONTRACTOR, directly or through the Operating Company, shall spend a minimum of five million U.S. Dollars ($5,000,000) on Exploration operations and activities, including the obligation to drill one (1) Exploration well during the three (3) year first extension Exploration period that CONTRACTOR elects to extend beyond the initial Exploration period.

CONTRACTOR, directly or through the Operating Company, shall also spend a minimum of five million U.S. Dollars ($5,000,000) on Exploration operations and activities including the obligation to drill one (1) Exploration well during the two (2) year second extension Exploration period that CONTRACTOR elects to extend beyond the first extension Exploration period.

CONTRACTOR shall leverage on its capabilities, proprietary technologies and expertise for seismic acquisition, processing and prospect generation while the drilling and logistic operations shall be carried out through the Operating Company to benefit from its readiness and operational skills with the purpose of optimizing costs, improving the overall efficiency and safeguarding safety.

Administrative overhead and general expenses enclosed within the value of the financial obligations stated in Article IV (b), shall not exceed 15% of the total value of each obligation for each Exploration period. The total amount of the Administrative overhead and general expenses approved by EGPC shall be recovered in accordance with the provisions of Annex" E " The Accounting Procedures.

In case CONTRACTOR spend more than the minimum amount required to be expended or drill more wells than the minimum required to be drilled during the initial three (3) year Exploration period, or during any period thereafter the excess may be subtracted from the minimum amount of money required to be expended by CONTRACTOR directly or through the Operating Company or minimum number of wells required to be drilled during any succeeding Exploration period, as the case may be.

In the event the CONTRACTOR fail to fulfill any of its technical obligations of the then current Exploration period subject to its fulfilment of the minimum financial obligations for such period, EGPC may approve CONTRACTOR's request to enter the succeeding Exploration period, provided that the unfulfilled technical obligations would be carried forward to the succeeding period and CONTRACTOR shall submit a separate Letter of Guaranty with the value of the carried forward technical obligations, such Letter of Guaranty shall be valid till the end of the concerned succeeding Exploration period. Such Letter of Guaranty cannot be reduced by any other expenses that do not relate to the obligations it guarantees.

Such Letter of Guaranty shall not be returned except after the execution of the carried forward obligation. EGPC shall have the right to liquidate the Letter of Guaranty in case the carried forward obligation is not executed, sixty (60) days prior to the end of the succeeding Exploration period, as may be extended in accordance with the provisions of Article V (a).

In case CONTRACTOR surrenders its Exploration rights under this Agreement as set forth above before or at the end of the third (3rd) year of the initial Exploration period, having expended less than the total sum of ten million U.S. Dollars ($10,000,000) on Exploration operations or in the event at the end of the third (3rd) year, CONTRACTOR has expended less than said sum in the Area, an amount equal to the difference between the said ten million U.S. Dollars ($10,000,000) and the amount actually spent on Exploration operations and approved by EGPC shall be paid by CONTRACTOR to EGPC at the time of surrendering or within six (6) months from the end of the third (3rd) year of the initial Exploration period, as the case may be. Any expenditure deficiency by CONTRACTOR at the end of any Extension period for the reasons above noted shall similarly result in a payment by CONTRACTOR to EGPC of such deficiency, such deficiency shall be unrecoverable.

Without prejudice to Article III (b), regarding "New Exploration Area" in case no Commercial Oil Discovery is established before the end of the eighth (8th) year, as may be extended in accordance with this Concession Agreement, or in case CONTRACTOR surrenders the Area under this Agreement prior to the aforementioned eight (8) years, CONTRACTOR shall not be entitled to recover the aforesaid expenses.

(c) At least four (4) months prior to the beginning of each Financial Year or at such other times as may mutually be agreed to by EGPC and CONTRACTOR, CONTRACTOR shall prepare an Exploration Work Program and Budget for the New Exploration Area setting forth the Exploration operations which CONTRACTOR proposes to carry out during the ensuing Year.

The Exploration Work Program and Budget shall be reviewed and presented to a joint committee to be established by EGPC and CONTRACTOR after the Effective Date of this Agreement. This committee, hereinafter referred to as the "Exploration Advisory Committee", shall consist of six (6) members, three (3) of whom shall be appointed by EGPC and three (3) by CONTRACTOR. The Chairman of the Exploration Advisory Committee shall be designated by EGPC among the members appointed by it. The Exploration Advisory Committee shall review and give such advice as it deems appropriate with respect to the proposed Exploration Work Program and Budget. Following review by the Exploration Advisory Committee, CONTRACTOR shall make such revisions as CONTRACTOR deems appropriate and submit the Exploration Work Program and Budget to EGPC for its approval.

**Following such approval, it is further agreed that:**

(i) CONTRACTOR shall not substantially revise or modify said Work Program and Budget nor reduce the approved budgeted expenditure without the approval of EGPC;

(ii) In the event of emergencies involving danger of loss of lives or property, CONTRACTOR may expend such additional unbudgeted amounts as may be required to alleviate such danger. Such expenditure shall be considered in all aspects as Exploration Expenditure and shall be recovered pursuant to the provisions of Article VII hereof.

(d) CONTRACTOR shall advance all necessary funds for all materials, equipment, supplies, personnel administration and operations pursuant to the Exploration and Development operations Work Program and Budget and EGPC shall not be responsible to finance any of the aforesaid funds.

(e) CONTRACTOR directly or through the Operating Company shall be responsible for the preparation and performance of the Exploration Work Program which shall be implemented in a workmanlike manner and consistent with good industry practices.

Except as is appropriate for the processing of data, specialized laboratory engineering and development studies thereon, to be made in specialized centers outside A.R.E. subject to EGPC's approval, all geological and geophysical studies as well as any other studies related to the performance of this Agreement, shall be made in the A.R.E. .

CONTRACTOR shall entrust the management of Exploration and Development operations in the A.R.E. to its technically competent General Manager and Deputy General Manager. The names of such Manager and Deputy General Manager shall, upon appointment, be forthwith notified to the GOVERNMENT and to EGPC. The General Manager and, in his absence, the Deputy General Manager shall be entrusted by CONTRACTOR with sufficient powers to carry out immediately all lawful written directions given to them by the GOVERNMENT or its representative under the terms of this Agreement. All lawful regulations issued or hereafter to be issued which are applicable hereunder and not in conflict with this Agreement shall apply to CONTRACTOR.

(f) CONTRACTOR shall supply EGPC, within thirty (30) days from the end of each calendar quarter, with a Statement of Exploration and Development activity showing costs incurred by CONTRACTOR during such quarter. CONTRACTOR's records and necessary supporting documents shall be available for inspection by EGPC at any time during regular working hours for three (3) months from the date of receiving each statement.

Within the three (3) months from the date of receiving such Statement, EGPC shall advise CONTRACTOR in writing if it considers:

(1) that the record of costs is not correct; or

(2) that the costs of goods or services supplied are not in line with the international market prices for goods or services of similar quality supplied on similar terms prevailing at the time such goods or services were supplied, provided however, that purchases made and services performed within the A.R.E. shall be subject to Article XXVI; or

(3) that the condition of the materials furnished by CONTRACTOR does not tally with their prices; or

(4) that the costs incurred are not reasonably required for operations.

CONTRACTOR shall confer with EGPC in connection with the problem thus presented, and the Parties shall attempt to reach a settlement which is mutually satisfactory.

Any reimbursement due to EGPC out of the Cost Recovery Oil as a result of reaching agreement or of an arbitral award shall be promptly made in cash to EGPC, plus simple interest at LIBOR plus two and half percent (2.5 %) per annum from the date on which the disputed amount(s) would have been paid to EGPC according to Article VII (a) (2) and Annex "E" of this Agreement (i.e., the date of rendition of the relevant Cost Recovery Statement) to the date of payment. The LIBOR rate applicable shall be the average of the figure or figures published by the Financial Times representing the mid-point of the rates (bid and ask) applicable to one month U.S. Dollars deposits in the London Interbank Eurocurrency Market on each fifteenth ($15^{th}$) day of each month occurring between the date on which the disputed amount(s) would have been paid to EGPC and the date on which it is settled.

If the LIBOR rate is available on any fifteenth ($15^{th}$) day but is not published in the Financial Times in respect of such day for any reason, the LIBOR rate chosen shall be that offered by Citibank N.A. to other leading banks in the London Interbank Eurocurrency Market for one month U.S. Dollar deposits.

If such fifteenth ($15^{th}$) day is not a day on which LIBOR rates are quoted in the London Interbank Eurocurrency Market, the LIBOR rate to be used shall be that quoted on the next following day on which such rates are quoted.

If within the time limit of the three (3) months period provided for in this paragraph, EGPC has not advised CONTRACTOR of its objection to any Statement, such Statement shall be considered as approved.

(g) CONTRACTOR shall supply all funds necessary for its operations in the A.R.E. under this Agreement in freely convertible currency from abroad. CONTRACTOR shall have the right to freely purchase Egyptian currency in the amounts necessary for its operations in the A.R.E. from EGPC or from any bank authorized by the GOVERNMENT to conduct foreign currency exchanges. Priority shall be given to EGPC to purchase the foreign currencies from CONTRACTOR at the same applicable rate and date as such currencies may be purchased from the National Bank of Egypt.

(h) EGPC is authorized to advance to CONTRACTOR the Egyptian currency required for the operations under this Agreement against receiving from CONTRACTOR an equivalent amount of U.S. Dollars at the official A.R.E. rate of exchange, such amount in U.S. Dollars shall be deposited in an EGPC account abroad with a correspondent bank of the National Bank of Egypt, Cairo. Withdrawals from said account shall be used for financing EGPC's and its Affiliated Companies' foreign currency requirements subject to the approval of the Minister of Petroleum and Mineral Resources.

## ARTICLE V
## MANDATORY AND VOLUNTARY RELINQUISHMENTS

**(A) Mandatory Relinquishments:**

**(a) New Exploration Area:**

At the end of the third (3rd) year after the Effective Date hereof, CONTRACTOR shall relinquish to the GOVERNMENT a total of twenty five percent (25%) of the original New Exploration Area on the Effective Date not then converted to a Development Lease or Leases "Area subject to relinquishment". Such relinquishment shall be in a single unit of whole Exploration Blocks not converted to Development Leases unless otherwise agreed upon between EGPC and CONTRACTOR so as to enable the relinquishment requirements to be precisely fulfilled.

Subject to the approval of the Minister of Petroleum, during the next three (3) year extended Exploration period, CONTRACTOR may retain the "Area subject to relinquishment" mentioned above by submitting a notification to EGPC at least six (6) months before the expiry of the initial Exploration period, including the additional activities (drilling one (1) well, at least) to be undertaken by CONTRACTOR in the "Area subject to relinquishment", during the next three (3) year Exploration period, that CONTRACTOR elects to extend beyond the initial Exploration period, provided that CONTRACTOR shall submit a statement of costs and expenses of such additional activities. It is understood that CONTRACTOR shall be committed to such financial and technical commitments in addition to the Exploration commitments related to the second three (3) year Exploration period, as stated under Article IV of this Agreement. CONTRACTOR shall submit a Letter of Guaranty with an equal amount to cover the costs of such additional activities in the form specified in Annex "C" of this Agreement, and shall also pay an unrecoverable bonus for retaining Area subject to relinquishment in accordance with Article IX (a).

At the end of the sixth ($6^{th}$) year after the Effective Date hereof, CONTRACTOR shall relinquish to the GOVERNMENT an additional twenty five percent (25%) of the remainder of the New Exploration Area on the Effective Date not yet converted to a Development Lease or Leases. CONTRACTOR shall also relinquish the "Area subject to relinquishment", which was retained pursuant to the above paragraph, excluding any area converted to Development Lease/Leases. Such relinquishment shall be in a single unit of whole Exploration Blocks, unless otherwise agreed upon between EGPC and CONTRACTOR so as to enable the relinquishment requirements to be precisely fulfilled. CONTRACTOR may retain the above mentioned additional twenty five percent (25%) area and/or the area retained during the previous Exploration period, during the second extension of the initial Exploration Period of two (2) year Exploration period that CONTRACTOR elects to extend beyond the first extension to the initial Exploration period, subject to the approval of the Minister of Petroleum and pursuant to the terms and conditions mentioned above.

Without prejudice to Articles III and XXIII and the last three paragraphs of this Article V (a), at the end of the eighth ($8^{th}$) year of the Exploration period, CONTRACTOR shall relinquish the remainder of the New Exploration Area not then converted to Development Leases.

It is understood that at the time of any relinquishment, the areas within the New Exploration Area, to be converted into Development Leases and which are submitted to the Minister of Petroleum for his approval according to Article III (d) shall, subject to such approval, be deemed converted to Development Leases.

CONTRACTOR shall not be required to relinquish any Exploration Block or Blocks on which a Commercial Oil Well is discovered before the period of time referred to in Article III (c) allowed to CONTRACTOR to determine whether this well is a Commercial Discovery worthy of Development subject to EGPC's right to agree on the existence of a Commercial Discovery pursuant to Article III (c), and without prejudice to the requirements of Article III (e).

EGPC has the right to keep the agreed Exploration Block or Blocks of any Gas discovery until the conversion of a Development Lease.

In the event at the end of the initial Exploration period or the two (2) successive extensions of the initial Exploration period, a well is actually drilling or being tested, CONTRACTOR shall be allowed up to six (6) months to enable it to determine whether the well constitutes a Commercial Oil Well or represents a Commercial Discovery, as the case may be. However, any such extension granted shall reduce the length of the next Exploration period with a period equivalent to such extension, as applicable.

**(b) The "Original Development Area":**

CONTRACTOR shall relinquish the whole "Original Development Area", on December 31st, 2030.

**(B) Voluntary Relinquishments:**

**(a) New Exploration Area:**

CONTRACTOR may, voluntarily, during any Exploration period relinquish all or any part of the New Exploration Area in whole Exploration Blocks or parts of Exploration Blocks provided that at the time of such voluntary relinquishment its Exploration obligations under Article IV (b) have been satisfied for such Exploration period.

Any relinquishments hereunder shall be credited toward the mandatory provisions of Article V (a) above regarding the New Exploration Area.

Following a Commercial Discovery, EGPC and CONTRACTOR shall mutually agree upon any area to be relinquished thereafter, except for the relinquishment provided for above at the end of the total eight (8) year Exploration period.

**(b) Original Development Area:**

CONTRACTOR may, voluntarily, relinquish all or part of the Original Development Area at any time during the term of this Agreement.

All data and information obtained following Petroleum Operations under this Agreement, according to Article III (e) and Article (V), shall be submitted by CONTRACTOR to EUG immediately after relinquishment (MANDATORY or VOLUNTARY) as mentioned in this article above, not later than thirty (30) days from EGPC's approval on this relinquishment.

By the time of such relinquishment either mandatory or voluntary or the expiry date of the Concession period, CONTRACTOR shall ensure that all environmental regulations set out in Article XVIII herein, have been followed, in accordance with sound and accepted Petroleum industry practices, if so requested by EGPC.

**ARTICLE VI**
**OPERATIONS**

(a) "Operating Company" as defined herein and pursuant to Annex "D", shall be a private sector joint stock company, in which EGPC and CONTRACTOR each contribute by fifty percent (50%). Operating Company shall be subject to the laws and regulations in force in the A.R.E. to the extent that such laws and regulations are not inconsistent with the provisions of this Agreement or the Charter of Operating Company.

Operating Company and CONTRACTOR shall, for the purpose of this Agreement, be exempted from the following laws and regulations as now or hereafter amended or substituted:

- Law No. 48 of 1978, on the employee regulations of public sector companies;
- Law No. 159 of 1981, promulgating the law on joint stock companies, partnership limited by shares and limited liability companies;
- Law No. 97 of 1983 promulgating the law concerning public sector organizations and companies;
- Law No. 203 of 1991 promulgating the law on public business sector companies; and
- Provisions of Chapter 5 organizing dealings in foreign currencies, of Law No. 194 of 2020 concerning the Central Bank and the Banking Sector.

(b) The Charter of Operating Company is hereto attached as Annex "D". Upon the date of the Minister's of Petroleum approval of a Development Lease for Oil in "the New Exploration Area", the Exploration Advisory Committee shall be dissolved and Petrobel "the Operating Company" shall promptly conduct Exploration and Development operations in the "New Exploration Area" without any further procedures.

(c) After ninety (90) days from the Effective Date of this Agreement, the Operating Company shall prepare a Work Program and Budget for further Exploration and Development operations for the remainder of the Financial year in which the Effective Date starts; and not later than four (4) months before the end of the current Financial Year (or such other date as may be agreed upon by EGPC and CONTRACTOR) and four (4) months preceding the commencement of each succeeding Financial Year thereafter (or such other date as may be agreed upon by EGPC and CONTRACTOR), Operating Company shall prepare an annual Production Schedule, Work Program and Budget for further Exploration and Development for the succeeding Financial Year. The Production Schedule, Work Program and Budget shall be submitted to the Board of Directors for approval.

(d) Not later than the twentieth ($20^{th}$) day of each month, Operating Company shall furnish to CONTRACTOR a written estimate of its total cash requirements for expenditure for the first half and the second half of the succeeding month expressed in U.S. Dollars having regard to the approved Budget. Such estimate shall take into consideration any cash expected to be on hand at month end.

Payment for the appropriate period of such month shall be made to the correspondent bank designated in paragraph (e) below on the first ($1^{st}$) day and fifteenth ($15^{th}$) day respectively, or the next following business day, if such day is not a business day.

(e) Operating Company is authorized to keep at its own disposal abroad in an account opened with a correspondent bank of the National Bank of Egypt, Cairo, the foreign funds advanced by CONTRACTOR. Withdrawals from said account shall be used for payment for goods and services acquired abroad and for transferring to a local bank in the A.R.E. the required amount to meet the expenditures in Egyptian Pounds for Operating Company in connection with its activities under this Agreement.

Within sixty (60) days after the end of each Financial Year, Operating Company shall submit to the appropriate exchange control authorities in the A.R.E. a statement, duly certified by a recognized firm of auditors, showing the funds credited to that account, the disbursements made out of that account and the balance outstanding at the end of the Year.

(f) 1- Operating Company shall prepare and not less than ninety (90) days prior to the beginning of each calendar semester furnish in writing to EGPC and CONTRACTOR a forecast setting out the total quantity of Crude Oil that Operating Company estimates can be produced, saved and transported hereunder during such calendar semester in accordance with good Oil industry practice. For the purposes of paragraphs (f) and (g) of this Article VI the Crude Oil to which CONTRACTOR is entitled under paragraphs (a) and (b) of Article VII hereof shall be referred to as "CONTRACTOR's Entitlement". EGPC's share of the Crude Oil as per paragraphs (a) and (b) of Article VII shall be referred to as "EGPC's Entitlement" which Entitlement shall include the GOVERNMENT's royalty (without prejudice to EGPC's right to recover the Excess Cost Recovery Crude Oil as provided in Article VII).

2- Within thirty (30) days after receipt of each production forecast provided for in the preceding paragraph, EGPC and CONTRACTOR each shall notify the other and Operating Company in writing of the total quantity of the forecast Crude Oil, up to the Entitlement of such party, which it elects to take during the two (2) calendar quarters covered by said forecast. The quantity so elected by each party, as hereinabove provided, is referred to hereinafter as the "Nomination" of such party for said calendar quarters.

3- Operating Company shall endeavor to produce during each Calendar quarter a quantity of Crude Oil equal to the sum of the Nominations of EGPC and CONTRACTOR. The Crude Oil shall be run to the field main storage tanks constructed, maintained and operated by Operating Company according to GOVERNMENT regulations. Said Crude Oil shall be metered or otherwise measured for royalty and for the other purposes required by this Agreement.

4- Under normal conditions EGPC and CONTRACTOR will each nominate its full Entitlement as defined above and consequently there will be no over-lift or under-lift. However, in view of the fact that the actual volume of Crude Oil produced may vary from the forecasted volume, the Entitlement of both Parties shall be adjusted on the basis of the actual volume of Crude Oil produced.

The foregoing assumes that the variance in the volume of Crude Oil produced was not the result of any action of either EGPC or CONTRACTOR.

(g) 1- In the event that either EGPC or CONTRACTOR (Party "A") elects not to nominate all or part of its forecast Entitlement of any Crude Oil in a given Calendar Quarter, the other party (Party "B") shall have the option to purchase any or all of the Entitlement of Party "A" which said Party "A" has not elected to nominate at the Market Price as defined in Paragraph (c) of Article VII hereof. Any Crude Oil so purchased by Party "B" will be considered as part of Party "A's" Entitlement.

2- If a reduction in the volume of Crude Oil produced in any given Calendar Quarter is due to the fact that:

a. Party "A" did not nominate all or part of its forecast Entitlement and further that Party "B" did not elect to purchase all or part of Party "A's" forecast Entitlement thus available, or

b. Party "A" did not lift and dispose of quantities of Crude Oil according to its Nomination, Party "B" will, nevertheless, be permitted to take and dispose of the entire quantities of Crude Oil during said Calendar Quarter to which Party "B" is entitled as defined in this Article VI based on the aforesaid forecast.

Under either circumstances, however, both Parties' Entitlements shall be adjusted to the effect that the sum of the adjusted Entitlements equals the volume of Crude Oil actually produced in said quarter by using the same ratios as their forecast Entitlements bear to the total volume of forecast production. Assuming that Party "B" has lifted its forecast Entitlement as permitted, Party "B" will be deemed to have over-lifted the difference between its forecast Entitlement and its adjusted Entitlement ("Deemed Over-lift").

3- Party "A" (the "Under-lifter") will then have the option to recover a quantity of Crude Oil equal to the "Deemed Over-lift" to make up such Deemed Over-lift by taking Crude Oil from Party "B's" (the "Over-lifter") forecast Entitlement in future quarters, at rates not to exceed seven (7%) percent of the Under-lifter's Entitlement based on the actual volume of Crude Oil produced (not the forecast) in any such future quarters.

It is agreed that:

i. Party "A" shall nominate its full Entitlement before exercising its make-up rights, and

ii. Party "A" shall notify Party "B" and Operating Company of its intention to exercise above referred to option at the same time it is making its Nomination pursuant to Paragraph (f) 2- of this Article VI, and

iii. In the event Party "A" is EGPC, EGPC shall not simultaneously exercise its make-up right under this paragraph and its options to take fifty percent (50%) of its Excess Cost Recovery Crude Oil in kind, and

iv. EGPC's option to take fifty percent (50%) of the Excess Cost Recovery Crude Oil in kind shall, subject to the above referred to notification, be resumed immediately after the total Deemed Over-lift is made up for, and

v. In no event should the make-up quantity infringe on the volume of Crude Oil required for EGPC and CONTRACTOR to recover the total allowable recoverable costs, during any quarter, with such requirements of Crude Oil based provisionally on the latest statement of Cost Recovery Crude Oil.

4- It is the intent of this Paragraph (g) to recognize that neither Party shall take and dispose of more than the recoverable volume of the Crude Oil in the reservoir to which it is entitled under this Agreement.

(h) If and for as long during the period of production operations there exists an excess capacity in facilities which cannot during the period of such excess be used by the Operating Company, EGPC shall have the right to use the excess capacity if it so desires without any financial or operational disadvantage to the CONTRACTOR or the Operating Company.

**ARTICLE VII**

**RECOVERY OF COSTS AND EXPENSES AND PRODUCTION SHARING**

**(a) Cost Recovery:**

Subject to the auditing provisions under this Agreement, CONTRACTOR shall recover out of forty percent (40 %) of all Oil produced and saved from the Area hereunder and not used in Petroleum operations such Oil is hereinafter referred to as "Cost Recovery Oil " all the below mentioned expenditures:

1) All quarterly costs, expenses and expenditures paid and incurred within the “Original Development Area” starting from the Effective Date with respect to all the Exploration, Development, and related operations under this Agreement and which were approved by EGPC, including all the expenditures related to operations referred to in Article IV (b).
2) All costs, expenses and expenditures in respect of all the Exploration and Development activities paid and incurred under the Original Concession Agreement which were approved by EGPC and not fully amortized and recovered by CONTRACTOR before the Effective Date, in accordance with the relevant amortization schedule under the Original Concession Agreement.
3) The carry forward balance as stated under the latest cost recovery statement issued under the Original Concession Agreement before the Effective Date.

4) Upon Commercial Production from the "New Exploration Area", CONTRACTOR shall also recover on quarterly basis all costs, expenses and expenditures paid and incurred from the Effective Date in respect of all the Exploration, Development, and related operations which were approved by EGPC relevant to the New Exploration Area.

Within fifteen (15) days from the Effective Date, CONTRACTOR shall submit to EGPC a reconciliation statement for the recoverable cost and cost recovery statements issued from January 1st, 2021 and until the Effective Date, including the modification of the Cost Recovery Oil from thirty five percent (35%) to forty percent (40%) of all Oil produced and saved from the Area hereunder and not used in Petroleum operations starting from January 1st, 2021. Within sixty (60) days from the receipt of the reconciliation statement, appropriate adjustment with the difference should take effect between the Parties, and EGPC shall pay to CONTRACTOR such difference in accordance with a mechanism to be agreed upon between EGPC and CONTRACTOR.

For the purpose of determining the classification of all costs, expenses and expenditures for their recovery, the following terms shall apply:

1. "Exploration Expenditures" shall mean all costs and expenses for Exploration and the related portion of indirect expenses and overheads.
2. "Development Expenditures" shall mean all costs and expenses for Development (with the exception of Operating Expenses) and the related portion of indirect expenses and overheads.
3. "Operating Expenses" shall mean all costs, expenses and expenditures made for Commercial Production, which costs, expenses and expenditures are not normally depreciable.

However, Operating Expenses shall include work over, repair and maintenance of assets but shall not include any of the following: sidetracking, re-drilling and changing of the status of a well, permanent abandonment of a well, replacement of assets or part of an asset, additions, improvements, renewals or major overhauling.

1) Without prejudice to Article VII (a)(1)(4) mentioned above Exploration Expenditures, Development Expenditures and Operating Expenses incurred and paid in relation to the Area shall be recovered from Cost Recovery Oil (as hereinafter defined) in the following manner:-

   i. "Exploration Expenditures", shall be recoverable at the rate of twenty five percent (25%) per annum starting either in the Tax Year in which such expenditures are incurred and paid or the Tax Year in which the Effective Date occurs, whichever is the later date.

   ii. "Development Expenditures", shall be recoverable at the rate of twelve and one half percent (12.5%) per annum starting either in the Tax Year in which such expenditures are incurred and paid or the Tax Year in which the Effective Date occurs, whichever is the later date.

   iii. "Operating Expenses", incurred and paid after the Effective Date, shall be recoverable either in the Tax Year in which such costs and expenses are incurred and paid or the Tax Year in which the Effective Date occurs, whichever is the later date.

2) To the extent that, in a Tax Year, costs, expenses or expenditures recoverable per paragraphs 1) (i), (ii) and (iii) preceding, exceed the value of all Cost Recovery Oil for such Tax Year, the excess shall be carried forward for recovery in the next succeeding Tax Year(s) until fully recovered, but in no case after the termination of this Agreement, as to CONTRACTOR.

3) In case CONTRACTOR fail to recover, in any given quarter, through Cost Recovery Oil all Development expenditures relevant to operations under Abu Madi Lease (shown in Annex "B" hereunder), then:
   i) EGPC shall refund to CONTRACTOR in Crude Oil all or part of the above unrecovered amounts of such costs to the extent of the quantity of Excess Cost Recovery Crude Oil;
   ii) EGPC shall refund in Crude Oil to CONTRACTOR all or part of such unrecovered costs out of EGPC share of Profit Oil.

   Such refund shall take place within the first quarter of the following year, but not after the termination of this Agreement.

4) The recovery of costs and expenses, based upon the rates referred to above, shall be allocated to each quarter proportionately (one fourth to each quarter). However, any recoverable costs and expenses not recovered in one quarter as thus allocated, shall be carried forward for recovery in the next quarter.

5) Any new investments or costs during the last five (5) years for "Development Expenditures" or for "Exploration Expenditures" from Concession Agreement period shall be excluded from item 1- and 2- above, and shall be recoverable proportionately over the remaining available quarters of the Concession Agreement period starting from the quarter in which such costs (as the case may be) are incurred and paid during the Tax Year, and till the end date.

6) Except as provided in Article VII (a) (3) and Article VII (e) (1), CONTRACTOR shall each quarter be entitled to take and own all Cost Recovery Crude Oil, which shall be taken and disposed of in the manner determined pursuant to Article VII (e). To the extent that the value of all Cost Recovery Crude Oil [as determined in Article VII (c)] exceeds the actual recoverable costs and expenditures, including any carry forward under Article VII (a) (1) (iv), to be recovered in that quarter, hundred percent (100%) of the value of Excess Cost Recovery Crude Oil shall be devolved to EGPC, the value of such Excess Cost Recovery Crude Oil shall be paid by CONTRACTOR to EGPC either (i) in cash in the manner set forth in Article IV of the Accounting Procedure contained in Annex "E" or (ii) in kind in accordance with Article VII (a) (3).

7) Ninety (90) days prior to the commencement of each Calendar Year EGPC shall be entitled to elect by notice in writing to CONTRACTOR to require payment of up to one hundred percent (100%) of EGPC's Excess Cost Recovery Crude Oil in kind. Such payment will be in Crude Oil from the Area F.O.B. export terminal or other agreed delivery point provided that the amount of Crude Oil taken by EGPC in kind in a quarter shall not exceed the value of Cost Recovery Crude Oil actually taken and separately disposed of by CONTRACTOR from the Area during the previous quarter. If EGPC's entitlement to receive payment of its Excess Cost Recovery Crude Oil in kind is limited by the foregoing provision, the balance of such entitlement shall be paid in cash.

**(b) Production Sharing:**

(1) Effective January 1st, 2021 the remaining sixty percent (60%) of all Crude Oil produced and saved from the Area and not used in Petroleum operations shall be divided between EGPC and CONTRACTOR based on Brent value and according to the following shares:

Such shares shall be taken and disposed of pursuant to Article VII (e).

| Brent Price US$/bbl | EGPC's Share | CONTRACTOR's Share |
|---|---|---|
| Less than or equal to 65 US$ | 65% | 35% |
| More than 65 US$ | 70% | 30% |

Within fifteen (15) days from the Effective Date, CONTRACTOR shall submit to EGPC an entitlement statement for the production sharing from January 1st, 2021 and until the Effective Date, to include the modification of CONTRACTOR's Share in accordance with CONTRACTOR's Share in the above table, within thirty (30) days from the receipt of the reconciliation statement, EGPC shall pay to CONTRACTOR such difference in accordance with a mechanism to be agreed upon between EGPC and CONTRACTOR.

(2) For the Avoidance of doubt, it is understood that LPG and Condensate extracted from Gas in the "Original Development Area" or "New Exploration Area", belongs to EGPC, and not subject to any sharing mechanism between EGPC and CONTRACTOR.

**(c) Valuation of Crude Oil:**

(i) The Cost Recovery Crude Oil and Crude Oil under Article VII (b) to which CONTRACTOR is entitled hereunder shall be valued by EGPC and CONTRACTOR at "Market Price" for each calendar quarter.

(ii) "Market Price" shall mean the weighted average prices realized from sales by EGPC or CONTRACTOR during the quarter, whichever is higher, provided that the sales to be used in arriving at the weighted average(s) shall be sales of comparable quantities on comparable credit terms in freely convertible currency from F.O.B. point of export sales to non-affiliated companies at arm's length under all Crude Oil sales contracts then in effect, but excluding Crude Oil sales contracts involving barter, and

(1) Sales, whether direct or indirect, through brokers or otherwise, of EGPC or CONTRACTOR to any Affiliated Company.

(2) Sales involving a quid pro quo other than payment in a freely convertible currency or motivated in whole or in part by considerations other than the usual economic incentives for commercial arm's length Crude Oil sales.

(iii) It is understood that in the case of "C.I.F." sales, appropriate deductions shall be made for transport and insurance charges to calculate the F.O.B. point of export price; and always taking into account the appropriate adjustment for quality of Crude Oil, freight advantage or disadvantage of port of loading and other appropriate adjustments. "Market Price" shall be determined separately for each Crude Oil or Crude Oil mix, and for each port of loading.

(iv) If during any calendar quarter, there are no such sales by EGPC and/or CONTRACTOR under the Crude Oil sales contracts in effect, EGPC and CONTRACTOR shall mutually agree upon the "Market Price" of the barrel of Crude Oil to be used for such quarter, and shall be guided by all relevant and available evidence including current prices in freely convertible currency of leading Crude Oils produced by major Oil producing countries (in the Arabian Gulf or the Mediterranean Area), which are regularly sold in the open market according to actual sales contracts terms but excluding paper sales and sales promises where no Crude Oil is delivered, to the extent that such sales are effected under such terms and conditions (excluding the price) not significantly different from those under which the Crude Oil to be valued, was sold, and always taking into consideration appropriate adjustments for Crude Oil quality, freight advantage or disadvantage of port of loading and other appropriate adjustments, as the case may be, for differences in gravity, sulphur, and other factors generally recognized by sellers and purchasers, as reflected in Crude prices, transportation ninety (90) days insurance premiums, unusual fees borne by the seller, and for credit terms in excess of sixty (60) days, and the cost of loans or guarantees granted for the benefit of the sellers at prevailing interest rates.

It is the intent of the Parties that the value of the Cost Recovery Crude Oil shall reflect the prevailing Market Price for such Crude Oil.

(v) If either EGPC or CONTRACTOR considers that the "Market Price" as determined under sub-paragraph (ii) above does not reflect the prevailing Market Price or in the event EGPC and CONTRACTOR fail to agree on Market Price for any Crude Oil produced under this Agreement for any quarter within fifteen (15) days after the end thereof, any party may elect at any time thereafter to submit to a single arbitrator the question, what single price per Barrel, in the arbitrator's judgment, best represents for the pertinent quarter the Market Price for the Crude Oil in question. The arbitrator shall make his determination as soon as possible following the quarter in question. His determination shall be final and binding upon all the parties. The arbitrator shall be selected in the manner described below.

In the event EGPC and CONTRACTOR fail to agree on the arbitrator within thirty (30) days from the date any party notifies the other that it has decided to submit the determination of the Market Price to an arbitrator, such arbitrator shall be chosen by the appointing authority designated in accordance with Article XXIV (e), or such other appointing authority with access to such expertise as may be agreed to between EGPC and CONTRACTOR, with regard to the qualifications for arbitrators set forth below, upon written application of one or both of EGPC and CONTRACTOR. Copy of such application by one of them shall be promptly sent to the other.

The arbitrator shall be as nearly as possible a person with an established reputation in the international Petroleum industry as an expert in pricing and marketing Crude Oil in international commerce. The arbitrator shall not be a citizen of a country which does not have diplomatic relations with both the A.R.E. and CONTRACTOR's nationality. He may not be, at the time of selection, employed by, or an arbitrator or consultant on a continuing or frequent basis to, the American Petroleum Institute, the Organization of the Petroleum Exporting Countries or the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, or a consultant on a continuing basis to EGPC, CONTRACTOR or an Affiliated Company of either, but past occasional consultation with such companies, with other petroleum companies, governmental agencies or organizations shall not be a ground for disqualification. He may not have been, at any time during the two (2) years before selection, an employee of any Petroleum company or of any governmental agency or organization.

Should a selected person decline or be unable to serve as arbitrator or should the position of arbitrator fall vacant prior to the decision called for, another person shall be chosen in the same manner provided in this paragraph. EGPC and CONTRACTOR shall share equally the expenses of the arbitrator.

The arbitrator shall make his determination in accordance with the provisions of this paragraph, based on the best evidence available to him. He will review Oil sales contracts as well as other sales data and information but shall be free to evaluate the extent to which any contracts, data or information is substantiated or pertinent. Representatives of EGPC and CONTRACTOR shall have the right to consult with the arbitrator and furnish him written materials provided the arbitrator may impose reasonable limitations on this right. EGPC and CONTRACTOR each shall cooperate with the arbitrator to the fullest extent and each shall insure such cooperation of its trading companies. The arbitrator shall be provided access to Crude Oil sales contracts and related data and information which EGPC and CONTRACTOR or their trading companies are able to make available and which in the judgment of the arbitrator might aid the arbitrator in making a valid determination.

(vi) Pending Market Price agreement by EGPC and CONTRACTOR or determination by the arbitrator, as applicable, the Market Price agreed for the quarter preceding the quarter in question shall remain temporarily in effect. In the event either EGPC or CONTRACTOR should incur a loss by virtue of the temporary continuation of the Market Price of the previous quarter, it shall promptly be reimbursed such loss by the other party plus simple interest at the LIBOR plus two and one - half percent (2.5%) per annum rate provided for in Article IV (f) from the date on which the disputed amount(s) should have been paid to the date of payment.

**(d) Forecasts:**

Operating Company shall prepare (not less than ninety (90) days prior to the beginning of each calendar semester following first regular production) and furnish in writing to CONTRACTOR and EGPC a forecast setting out a total quantity of Crude Oil that Operating Company estimates can be produced, saved and transported hereunder during such calendar semester in accordance with good Oil and Gas industry practices.

Operating Company shall endeavor to produce each calendar semester the forecast quantity. The Crude Oil shall be run to storage tanks or offshore loading facilities constructed, maintained and operated according to GOVERNMENT Regulations, by Operating Company in which said Crude Oil shall be metered or otherwise measured for royalty, and other purposes required by this Agreement. Gas shall be handled by Operating Company in accordance with the provisions of Article VII (e).

**(e) Disposition of Crude Oil:**

(1) Without prejudice to the following paragraph (e) (2), EGPC and CONTRACTOR shall have the right and the obligation to separately take and freely export or otherwise dispose of, currently all of the Crude Oil to which each is entitled under Article VII paragraphs (a) & (b). Subject to payment of sums due to EGPC under Article VII (a) & (b) (2) and Article IX, CONTRACTOR shall have the right to remit and retain abroad all funds acquired by it including the proceeds from the sale of its share of Crude Oil.

Notwithstanding anything to the contrary under this Agreement, priority shall be given to meet the requirements of the A.R.E. market from CONTRACTOR's share under Article VII ( b ) of the Crude Oil produced from the New Exploration Area and EGPC shall have the preferential right to purchase such Crude Oil at a price to be determined pursuant to Article VII ( c ). The amount of Crude Oil so purchased shall be a portion of CONTRACTOR's share under Article VII (b). Such amount shall be proportional to CONTRACTOR's share of the total production of Crude Oil from the concession areas in the A.R.E. that are also subject to EGPC's preferential right to purchase. The payment for such purchased amount shall be made by EGPC in U.S. Dollars or in any other freely convertible currency remittable by CONTRACTOR abroad.

It is agreed upon that EGPC shall notify CONTRACTOR, at least forty-five (45) days prior to the beginning of the Calendar Semester, of the amount to be purchased during such semester under this Article VII (e) (1).

CONTRACTOR’s above referred to entitlement of Crude Oil produced and saved from the Area, may be taken by EGPC in whole or in part, subject to EGPC and CONTRACTOR’s mutual agreement (without any further procedure) and to CONTRACTOR receiving in such case additional quantities of Crude Oil from one or more other areas (subject to EGPC and CONTRACTOR mutual agreement), equal in value to such portion of CONTRACTOR’s entitlement, as referred to above, taken by EGPC, on the basis of the prices determined as set forth in paragraph (c) of this Article VII. For the purposes of calculating EGPC's income and net profits, any Oil taken by EGPC to be refined for internal consumptions under this Agreement shall be valued in a manner ensuring that EGPC obtains a reasonable return for such Oil.

If the entitlement of the GOVERNMENT and of EGPC to all Crude Oil produced in A.R.E less than the total quantity of Crude Oil required to be refined in A.R.E. to produce the products required for internal consumption (the difference between the above requirements and entitlements shall be herein after referred to as "Imbalance"), then in the event the Crude Oil which CONTRACTOR has the right to export in accordance with the foregoing shall, subject to EGPC's notifying CONTRACTOR at least forty-five (45) days before the calendar semester, be reduced by the amount representing CONTRACTOR's proportionate share of the Imbalance. The amount of such proportionate share shall be based on the volume of CONTRACTOR's entitlement to A.R.E. Crude Oil production in proportion to the volume of entitlements of others (except the GOVERNMENT and/or EGPC) to such production. It is understood that the Crude Oil which EGPC may take for the purposes of refining in A.R.E. as set forth above, may be refined outside A.R.E. to produce the products for internal consumption in A.R.E. in case and only in case A.R.E. refinery capacity is damaged or out of order and should be limited to the supply of a capacity equivalent to the capacity out of order. EGPC shall furnish CONTRACTOR at least fifteen (15) days prior to the first day of each calendar month with an irrevocable letter of credit confirmed by a prime New York bank in favour of CONTRACTOR which shall cover the amount of Crude Oil which EGPC has elected to take from IEOC in such month and shall be in an amount of United States Dollars equal to the total values, of such Crude Oil to be taken during such month as determined by the prices established according to Articles hereunder.

It is hereby agreed that EGPC shall take in kind, at the Abu Madi Field storage tank facilities all Condensate produced and saved from Abu Madi Lease.

(2) For the purposes of implementing the foregoing with respect to CONTRACTOR's and EGPC's respective shares of Crude Oil hereunder, the volume of such Condensate so taken in kind by EGPC shall be deemed to correspond to and be valued as an equal volume of Belayim Blend.

However, if in the opinion of both CONTRACTOR and EGPC the export of Condensate is economically feasible, EGPC and CONTRACTOR will take in kind and dispose of their respective shares of such Condensate, for export in accordance with the provisions of paragraph (1) above.

Fifty percent (50%) of Crude Oil produced from the Area available to EGPC for export sales abroad shall be offered to CONTRACTOR before selling it to others at a price and on conditions specified by EGPC as it deems appropriate. CONTRACTOR or any of it's Affiliates shall have the option to purchase any such Crude Oil at the offered price and conditions. The acceptance of such offers will be processed in a timely and expeditious manner to ensure prompt decisions for the benefit of the Parties.

Any payments made by the GOVERNMENT or EGPC to CONTRACTOR under or with respect to this Agreement shall be made in U.S. Dollars freely transmittable abroad.

**(f) Tanker Scheduling:**

At a reasonable time prior to the commencement of Commercial Production EGPC and CONTRACTOR shall meet and agree upon a procedure for scheduling tanker lifting from the agreed upon point of export.

**ARTICLE VIII**

**TITLE TO ASSETS**

(a) EGPC shall become the owner of all CONTRACTOR acquired and owned assets which assets were charged to Cost Recovery by CONTRACTOR in connection with the operations carried out by CONTRACTOR or Operating Company in accordance with the following:

(1) Land shall become the property of EGPC as soon as it is purchased.

(2) Title to fixed and movable assets shall be transferred automatically and gradually from CONTRACTOR to EGPC as they become subject to recovery in accordance with the provisions of Article VII; however the full title to fixed and movable assets shall be transferred automatically from CONTRACTOR to EGPC when its total cost has been recovered by CONTRACTOR in accordance with the provisions of Article VII or at the time of termination of this Agreement with respect to all assets chargeable to the operations whether recovered or not, whichever first occurs.

The book value of the assets created during each calendar quarter shall be communicated by CONTRACTOR to EGPC or by Operating Company to EGPC and CONTRACTOR within thirty (30) days of the end of each quarter.

(3) All samples and technical data shall be transferred to EUG once it is completed or requested or at the time of termination of this Agreement.

(4) EGPC shall have title through "EUG" to all original data and information resulting from Petroleum operations under this Agreement (either charged to recoverable costs or not) including but not limited to geological, geophysical, geochemical, petro physical, cores, cuttings taking from drilling wells and engineering data; well logs and completion status reports; and any other data that the CONTRACTOR or anyone acting on its behalf may compile or obtain during the term of this Agreement. (Including but not limited to geological, geophysical, well logs and their sectors) as well as all data and interpretations related to this data.

(b) The title to all assets acquired for the operations in the Original Development Area prior to the Effective Date shall be held by EGPC, as of the Effective Date, provided that the costs relevant to these assets have been fully recovered.

(c) During the term of this Agreement and the renewal periods EGPC and CONTRACTOR through Operating Company are entitled to the full use and enjoyment of all fixed and movable assets referred to above in connection with operations hereunder or under any other Petroleum concession agreement entered into by the Parties. Proper accounting adjustment shall be made. CONTRACTOR and EGPC shall not dispose of the same except with agreement of the other.

(d) CONTRACTOR and Operating Company may freely import into the A.R.E., use therein and freely export at the end of such use, machinery and equipment which they either rent or lease in accordance with good industry practices, including but not limited to the lease of computer hardware and software.

**ARTICLE IX**

**BONUSES**

(a) CONTRACTOR shall pay to EGPC a bonus to be agreed upon between CONTRACTOR and EGPC, in case CONTRACTOR retains an "Area to relinquish" according to the provisions of Article V of this Agreement, upon the Minister of Petroleum approval for such request.

(b) CONTRACTOR shall pay to EGPC as a Development Lease bonus the sum of one hundred thousand U.S. Dollars ($100,000) per each Development Block (1'×1') upon the approval of each Development Lease.

(c) CONTRACTOR shall pay to EGPC as a Development Lease Extension bonus the sum of five million U.S. Dollars ($ 5,000,000) upon the approval on CONTRACTOR's request to enter into the five (5) year Extension period pursuant to Article III (d) (iii) (bb).

(d) CONTRACTOR shall pay to EGPC the sum of five hundred thousand U.S. Dollars ($500,000) as a production bonus when the total average daily production from the “New Exploration Area” first reaches the rate of three thousand (3,000) Barrels of Oil per day or equivalent for a period of thirty (30) consecutive producing days. Payment will be made within fifteen (15) days thereafter.

(e) CONTRACTOR shall also pay to EGPC the additional sum of one million U.S. Dollars ($1,000,000) as a production bonus when the total average daily production from the "New Exploration Area" first reaches the rate of five thousand (5,000) Barrels of Oil per day or equivalent for a period of thirty (30) consecutive producing days. Payment will be made within fifteen (15) days thereafter.

(f) CONTRACTOR shall also pay to EGPC the additional sum of one million five hundred thousand U.S. Dollars ($1,500,000) as a production bonus when the total average daily production from the "New Exploration Area" first reaches the rate of ten thousand (10,000) Barrels of Oil per day or equivalent for a period of thirty (30) consecutive producing days. Payment will be made within fifteen (15) days thereafter.

(g) CONTRACTOR shall also pay to EGPC the additional sum of two million U.S. Dollars ($2,000,000) as a production bonus when the total average daily production from the "New Exploration Area" first reaches the rate of fifteen thousand (15,000) Barrels of Oil per day or equivalent for a period of thirty (30) consecutive producing days. Payment will be made within fifteen (15) days thereafter.

(h) CONTRACTOR shall also pay to EGPC the additional sum of two million five hundred thousand U.S. Dollars ($2,500,000) as a production bonus when the total average daily production from the "New Exploration Area" first reaches a rate of twenty five thousand (25,000) Barrels of Oil per day and above or equivalent for a period of thirty (30) consecutive producing days. Payment will be made within fifteen (15) days thereafter.

(i) CONTRACTOR shall pay to EGPC at the beginning of every Financial Year during the duration of this Agreement, an amount equal to fifty thousand U.S. Dollars ($50,000) as a training bonus for the training of EGPC employees in departments of Agreements, Exploration, Production and Financial Control Foreign and Joint Venture companies. CONTRACTOR shall also pay fifty thousand U.S. Dollars ($50,000) as a training bonus for the training of EGPC employees from other departments with a total amount of one hundred thousand U.S. Dollars ($100,000).

(j) CONTRACTOR shall also pay to EGPC at the beginning of every Financial Year during any of the Exploration periods relevant to "New Exploration Area" an amount equal to fifty thousand U.S. Dollars ($50,000) as a training bonus for the training of EGPC employees in departments of Agreements, Exploration, Production and Financial Control Foreign and Joint Venture companies. CONTRACTOR shall also pay fifty thousand U.S. Dollars ($50,000) as a training bonus for the training of EGPC employees from other departments with a total amount of one hundred thousand U.S. Dollars ($100,000).

(k) CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member shall pay to EGPC the sum of two hundred thousand U.S. Dollars ($200,000), in case CONTRACTOR or CONTRACTOR Member assigns in whole or in part of it's rights, privileges, duties and obligations to an Affiliated Company of the same CONTRACTOR/CONTRACTOR Member, on the date of the GOVERNMENT's approval of each assignment request.

(l) CONTRACTOR / CONTRACTOR Member shall pay to EGPC as an Assignment Bonus on the date of the GOVERNMENT's approval of each assignment requested by any of the CONTRACTOR Members to any assignee, pursuant to Article XXI, as follows:

1- During any Exploration period (as it may be extended), CONTRACTOR/CONTRACTOR Member assigns in whole or in part of its rights, privileges, duties and obligations to any assignee (other than an Affiliated Company of the same CONTRACTOR/CONTRACTOR Member), CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member shall pay to EGPC the sum equivalent to ten percent (10%) valued in U.S. Dollars of the total financial commitment of the then current Exploration period during which the assignment is made and according to the assigned percentage.

2- During the Development period or its extensions, in case CONTRACTOR/CONTRACTOR Member assigns in whole or in part of its rights, privileges, duties and obligations to any assignee (other than an Affiliated Company of the same CONTRACTOR/CONTRACTOR Member), CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member shall pay to EGPC the sum equivalent to ten percent (10%), valued in U.S. Dollars, of the value of each assignment deal which could be any of the following:

- The financial value to be paid by the Assignee to the Assignor; or
- The financial value of the reserves, to be swapped between the Assignor and the Assignee from the Development Lease(s) areas; or
- The financial value of shares and/or stocks to be exchanged between the Assignor and the Assignee; or
- Any other type of deals to be declared.

3- During any Exploration phase and after a Development Lease is granted, in case CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member assigns in whole or in part of its rights, privileges, duties and obligations to any assignee (other than an Affiliated Company of the same CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member) CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member shall pay to EGPC the sum value, in U.S. Dollars, as mentioned in 1- and 2- above.

(m) All the above mentioned bonuses shall in no event be recovered by CONTRACTOR.

(n) In the event that EGPC elects to develop any part of the Area pursuant to the sole risk provisions of Article III (c) (iv), production from such sole risk area shall be considered for the purposes of this Article IX only if CONTRACTOR exercises its option to share in such production, and only from the initial date of sharing.

**ARTICLE X**

**OFFICE AND SERVICE OF NOTICES**

CONTRACTOR shall maintain an office in A.R.E. at which notices shall be validly served.

The General Manager and Deputy General Manager shall be entrusted by CONTRACTOR with sufficient power to carry out immediately all local written directions given to them by the GOVERNMENT or its representatives under the terms of this Agreement. All lawful regulations issued or hereafter to be issued which are applicable hereunder and not in conflict with this Agreement shall apply to the duties and activities of the General Manager and Deputy General Manager.

All matters and notices shall be deemed to be validly served which are delivered to the office of the General Manager or which are sent to him by registered mail to CONTRACTOR's office in the A.R.E. .

All matters and notices shall be deemed to be validly served which are delivered to the office of the Chief Executive Officer of EGPC or which are sent to him by registered mail at EGPC's main office in Cairo.

**ARTICLE XI**

**SAVING OF PETROLEUM AND PREVENTION OF LOSS**

(a) Operating Company shall take all proper measures, according to generally accepted methods in use in the Oil and Gas industry to prevent loss or waste of Petroleum above or under the ground in any form during drilling, producing, gathering, and distributing or storage operations. The GOVERNMENT has the right to prevent any operation on any well that it might reasonably expect would result in loss or damage to the well or the Oil field.

(b) Upon completion of the drilling of a productive well, Operating Company shall inform the GOVERNMENT or its representative of the time when the well will be tested and the production rate ascertained.

(c) Except in instances where multiple producing formations in the same well can only be produced economically through a single tubing string, Petroleum shall not be produced from multiple Oil bearing zones through one string of tubing at the same time, except with the prior approval of the GOVERNMENT or its representative, which shall not be unreasonably withheld.

(d) Operating Company shall record data regarding the quantities of Petroleum and water produced monthly from the "Original Development Area" or any Development Lease issued out of the "New Exploration Area". Such data shall be sent to the GOVERNMENT or its representative on the special forms provided for that purpose within thirty (30) days after the data are obtained. Daily or weekly statistics regarding the production from the Area shall be available at all reasonable times for examination by authorized representatives of the GOVERNMENT.

(e) Daily drilling records and the graphic logs of wells must show the quantity and type of cement and the amount of any other materials used in the well for the purpose of protecting Petroleum, Gas bearing or fresh water strata.

(f) Any substantial change of mechanical conditions of the well after its completion shall be subject to the approval of the representative of the GOVERNMENT.

**ARTICLE XII**

**CUSTOMS EXEMPTIONS**

(a) EGPC, CONTRACTOR, and Operating Company and their contractors and subcontractors shall be permitted to import and shall be exempted from customs duties, any taxes, levies or fees (including fees imposed by Ministerial Decree No. 254 of 1993 issued by the Minister of Finance, as now or hereafter amended or substituted) of any nature and from the importation rules with respect to the importation of machinery, equipment, appliances, materials, items, means of transport and transportation (the exemption from taxes and duties for cars shall only apply to cars to be used in operations), electric appliances, air conditioners for offices, field housing and facilities, electronic appliances, computer hardware and software, as well as spare parts required for any of the imported items, all subject to a duly approved certificate issued by the responsible representative nominated by EGPC for such purpose, which states that the imported items are required for conducting the operations pursuant to this Agreement. Such certificate shall be final and binding and shall automatically result in the importation and the exemption without any further approval, delay or procedure.

(b) Machinery, equipment, appliances and means of transport and transportation imported by EGPC's, CONTRACTOR's and Operating Company's contractors and sub-contractors temporarily engaged in any activity pursuant to the operations which are the subject of this Agreement, shall be cleared under the "Temporary Release System" without payment of customs duties, any taxes, levies or fees (including fees imposed by Ministerial Decision No. 254 of 1993 issued by the Minister of Finance, as now or hereafter amended or substituted) of any nature, upon presentation of a duly approved certificate issued by an EGPC responsible representative nominated by EGPC for such purpose which states, that the imported items are required for conducting the operations pursuant to this Agreement. Items (excluding cars not to be used in operations) set out in Article XII (a) imported by EGPC's, CONTRACTOR's and Operating Company's contractors and sub-contractors for the aforesaid operations, in order to be installed or used permanently or consumed shall meet the conditions for exemption set forth in Article XII (a) after being duly certified by an EGPC responsible representative to be used for conducting operations pursuant to this Agreement.

(c) The expatriate employees of CONTRACTOR, Operating Company and their contractors and sub-contractors shall not be entitled to any exemptions from customs duties and other ancillary taxes and charges except within the limits of the provisions of the laws and regulations applicable in the A.R.E. However, personal household goods, foodstuff and furniture (including one (1) car) for each expatriate employee of CONTRACTOR and/or Operating Company shall be cleared under the "Temporary Release System" (without payment of any customs duties and other ancillary taxes) upon presentation of a letter to the appropriate customs authorities by CONTRACTOR or Operating Company approved by an EGPC responsible representative that the imported items are imported for the sole use of the expatriate employee and his family, and that such imported items shall be re-exported outside the A.R.E. upon the repatriation of the concerned expatriate employee.

(d) Items imported into the A.R.E. whether exempt or not exempt from customs duties and other ancillary taxes and charges hereunder, may be exported by the importing Party at any time after obtaining EGPC's approval, which approval shall not be unreasonably withheld, without any export duties, taxes or charges or any taxes or charges from which such items have been already exempt, being applicable. Such items may be sold within the A.R.E. after obtaining the approval of EGPC which approval shall not be unreasonably withheld. In this event, the purchaser of such items shall pay all applicable customs duties and other ancillary taxes and charges according to the condition and value of such items and the tariff applicable on the date of sale, unless such items have already been sold to an Affiliated Company of EGPC, if any, or EGPC, having the same exemption, or unless title to such items (excluding cars not used in operations) has passed to EGPC.

In the event of any such sale under this paragraph (d), the proceeds from such sale shall be divided in the following manner:

CONTRACTOR shall be entitled to reimbursement of its unrecovered cost, if any, in such items and the excess, if any, shall be paid to EGPC.

(e) The exemption provided for in Article XII (a) shall not apply to any imported items when items of the same or substantially the same kind and quality are manufactured locally meeting CONTRACTOR's and/or Operating Company's specifications for quality and safety and are available for timely purchase and delivery in the A.R.E. at a price not higher than ten percent (10%) of the cost of the imported item, before customs duties but after freight and insurance costs, if any, have been added.

(f) CONTRACTOR, EGPC and their respective buyers shall have the right to export the Petroleum produced from the Area pursuant to this Agreement and such Petroleum shall be exempted from any customs duties, any taxes, levies or any other imposts in respect of the export of Petroleum hereunder.

**ARTICLE XIII**

**BOOKS OF ACCOUNT: ACCOUNTING AND PAYMENTS**

(a) EGPC, CONTRACTOR and Operating Company shall each maintain at their business offices in the A.R.E. books of account, in accordance with the Accounting Procedure in Annex "E" and accepted accounting practices generally used in the Petroleum industry, and such other books and records as may be necessary to show the work performed under this Agreement, including the amount and value of all Petroleum produced and saved hereunder. CONTRACTOR and Operating Company shall keep their books of account and accounting records in United States Dollars.

Operating Company shall furnish to the GOVERNMENT or its representatives monthly returns showing the amount of Petroleum produced and saved hereunder. Such returns shall be prepared in the form required by the GOVERNMENT, or its representative and shall be signed by the General Manager or by the Deputy General Manager or a duly designated deputy and delivered to the GOVERNMENT or its representative within thirty (30) days after the end of the month covered in the returns.

(b) The aforesaid books of account and other books and records referred to above shall be available at all reasonable times for inspection by duly authorized representatives of the GOVERNMENT.

(c) CONTRACTOR shall submit to EGPC a Profit and Loss Statement of its Tax Year not later than four (4) months after the commencement of the following Tax Year to show its net profit or loss from the Petroleum operations under this Agreement for such Tax Year.

CONTRACTOR shall at the same time submit a year-end Balance Sheet for the same Tax Year to EGPC. The Balance Sheet and financial statements shall be certified by an Egyptian certified accounting firm.

**ARTICLE XIV**

**RECORDS, REPORTS AND INSPECTION**

(a) CONTRACTOR and/or Operating Company shall prepare and, at all times while this Agreement is in force, maintain accurate and current records of its operations in the Area. CONTRACTOR and/or Operating Company shall furnish the GOVERNMENT or its representative, in conformity with applicable regulations or as the GOVERNMENT or its representative, in accordance with sound and accepted Petroleum industry practices, may require information and data concerning its operations under this Agreement. Operating Company will perform the functions indicated in this Article XIV in accordance with its role as specified in Article VI.

(b) CONTRACTOR and/or Operating Company shall save and keep for a reasonable period of time a representative portion of each sample of cores and cuttings taken from drilling wells, to be disposed of, or forwarded to the GOVERNMENT or its representative in the manner directed by the GOVERNMENT. All samples acquired by CONTRACTOR and/or Operating Company for their own purposes shall be considered available for inspection at any reasonable time by the GOVERNMENT or its representatives.

(c) Unless otherwise agreed to by EGPC, in case of exporting any rock samples outside A.R.E., samples equivalent in size and quality shall, before such exportation, be delivered to EGPC as representative of the GOVERNMENT.

(d) Originals of records can only be exported with the permission of EGPC; provided that a monitor or a comparable record is maintained in EUG in the A.R.E., and provided that such original/processed data shall be repatriated to A.R.E. promptly following such processing or analysis on the understanding that they belong to EGPC.

(e) During the period CONTRACTOR is conducting the Exploration operations, EGPC's duly authorized representatives or employees shall have the right to full and complete access to the Area at all reasonable times with the right to observe the operations being conducted and to inspect all assets, records and data kept by CONTRACTOR. EGPC's representative, in exercising its rights under the preceding sentence of this paragraph (e), shall not interfere with CONTRACTOR's operations. CONTRACTOR shall provide

EGPC, through EUG, with copies of any and all data (including, but not limited to, geological and geophysical data, reports, logs and well surveys) information and interpretation of such data.

For the purpose of obtaining new offers or carrying out regional studies, GOVERNMENT and/or EGPC shall, through EUG during Exploration and/or Development period, show any third party geophysical, geological data, information and other technical data or CONTRACTOR's reports and interpretations, with respect to the part or parts adjacent to the proposed area in the new offers, upon notifying CONTRACTOR, and provided that three (3) years have passed the acquisition of such data, unless CONTRACTOR agrees to a shorter period.

CONTRACTOR shall also have the right to show any third party the data relevant to the Area in case CONTRACTOR desires to assign in accordance with Article XXI, which assignment shall be subject to GOVERNMENT's approval.

**ARTICLE XV**

**RESPONSIBILITY FOR DAMAGES**

CONTRACTOR shall entirely and solely be responsible in law toward third parties for any damage caused by CONTRACTOR's Exploration operations and shall indemnify the GOVERNMENT and/or EGPC against all damages for which they may be held liable on account of any such operations.

However, any damage resulting from issuing any order, regulation or direction of the GOVERNMENT of the Arab Republic of Egypt whether in the form of a law or otherwise, EGPC and/or CONTRACTOR shall be exempted from the responsibility of non-performance or delay of any obligation hereunder, in consequence of issuing these orders, regulations or directions in the limitation of imposing these orders, regulations or directions. CONTRACTOR shall be granted the necessary period to restore the damage done of the non-performance or delay by adding a period to the period of the Agreement, with respect to the Block or Blocks affected by these orders , regulations or directions.

**ARTICLE XVI**

**PRIVILEGES OF GOVERNMENT REPRESENTATIVES**

Duly authorized representatives of the GOVERNMENT shall have access to the Area covered by this Agreement and to the Operations conducted thereon. Such representatives may examine the books, registers and records of EGPC, CONTRACTOR and Operating Company and make a reasonable number of surveys, drawings and tests for the purpose of enforcing this Agreement. They shall, for this purpose, be entitled to make reasonable use of the machinery and instruments of CONTRACTOR or Operating Company on the condition that no danger or impediment to the operations hereunder shall arise directly or indirectly from such use.

Such representatives shall be given reasonable assistance by the agents and employees of CONTRACTOR or Operating Company so that none of the activities shall endanger or hinder the safety or efficiency of the operations. CONTRACTOR or Operating Company shall offer such representatives all privileges and facilities accorded to its own employees in the field and shall provide them, free of charge, the use of reasonable office space and of adequately furnished housing while they are in the field for the purpose of facilitating the objectives of this Article. Without prejudice to Article XIV (e) any and all information obtained by the GOVERNMENT or its representatives under this Article XVI shall be kept confidential with respect to the Area.

**ARTICLE XVII**

**EMPLOYMENT RIGHTS AND TRAINING OF ARAB REPUBLIC OF EGYPT PERSONNEL**

(a) It is the desire of EGPC and CONTRACTOR that operations hereunder be conducted in a business-like and efficient manner:

(1) The expatriate administrative, professional and technical personnel employed by CONTRACTOR or Operating Company and the personnel of its contractors for the conduct of the operations hereunder, shall be granted a residence as provided for in Law No. 89 of 1960 as amended and Ministerial Order No. 8180 of 1996 as amended, and CONTRACTOR agrees that all immigration, passport, visa and employment regulations of the A.R.E., shall be applicable to all alien employees of CONTRACTOR working in the A.R.E..

EGPC shall give its support to CONTRACTOR or the Operating Company in obtaining the above permits.

(2) A minimum of twenty-five percent (25%) of the combined salaries and wages of each of the expatriate administrative, professional and technical personnel employed by CONTRACTOR or Operating Company shall be paid monthly in Egyptian Currency.

(b) CONTRACTOR and Operating Company shall each select its employees and determine the number thereof, to be used for operations hereunder.

(c) CONTRACTOR, shall after consultation with EGPC, prepare and carry out specialized training programs for all its A.R.E. employees engaged in operations hereunder with respect to applicable and financial aspects of the Petroleum industry. CONTRACTOR and Operating Company shall give preference to the employment of qualified Egyptian nationals.

(d) During Exploration and Development phases, CONTRACTOR shall give mutually agreed numbers of EGPC employees an opportunity to attend and participate in CONTRACTOR's and CONTRACTOR's Affiliated Companies training programs relating to Exploration and Development operations, with annual total cost one hundred thousand U.S. Dollars ($100,000). In the event that the total cost of such programs is less than one hundred thousand U.S. Dollars ($100,000) in any Financial Year during such period, CONTRACTOR shall pay EGPC the amount of the shortfall within thirty (30) days following the end of such Financial Year. However, EGPC shall have the right that said amount one hundred thousand U.S. Dollars ($100,000) allocated for training, be paid directly to EGPC for such purpose.

**ARTICLE XVIII**

**LAWS AND REGULATIONS**

(a) CONTRACTOR and Operating Company shall be subject to Law No. 66 of 1953 for Mines and Quarries (excluding Article 37 thereof) and its amendments and the regulations issued for the implementation thereof, including the regulations for the safe and efficient performance of operations carried out for the execution of this Agreement and for the conservation of the Petroleum resources of the A.R.E. provided that no regulations, or modification or interpretation thereof, shall be contrary to or inconsistent with the provisions of this Agreement.

(b) CONTRACTOR and Operating Company shall be subject to the provisions of the Law No. 4 of 1994 concerning the environment and its executive regulation as may be amended, as well as any laws or regulations may be issued, concerning the protection of the environment.

(c) Except as provided in Article III (g) for Income Taxes, EGPC, CONTRACTOR and Operating Company shall be exempted from all taxes and duties, whether imposed by the GOVERNMENT or municipalities including among others, Sales Tax, Value Added Tax and Taxes on the Exploration, Development, extracting, producing, exporting or transporting of Petroleum and LPG as well as any and all withholding taxes that might otherwise be imposed on dividends, interest, technical service fees, patent and trademark royalties, and similar items. CONTRACTOR shall also be exempted from any tax on the liquidation of CONTRACTOR, or distributions of any income to the shareholders of CONTRACTOR, and from any tax on capital.

(d) The rights and obligations of EGPC and CONTRACTOR hereunder, and for the effective term of this Agreement shall be governed by and in accordance with the provisions of this Agreement and can only be altered or amended by the written mutual agreement of the said contracting parties in the same procedures by which the original Agreement has been issued.

(e) The contractors and sub-contractors of CONTRACTOR and Operating Company shall be subject to the provisions of this Agreement which affect them. Insofar as all regulations which are duly issued by the GOVERNMENT apply from time to time and are not in accord with the provisions of this Agreement, such regulations shall not apply to CONTRACTOR, Operating Company and their respective contractors and sub-contractors, as the case may be.

(f) EGPC, CONTRACTOR, Operating Company and their respective contractors and sub-contractors shall for the purposes of this Agreement be exempted from all professional stamp duties, imposts and levies imposed by syndical laws with respect to their documents and activities hereunder.

(g) All the exemptions from the application of the A.R.E. laws or regulations granted to EGPC, CONTRACTOR, the Operating Company, their contractors and sub-contractors under this Agreement shall include such laws and regulations as presently in effect or hereafter amended or substituted.

**ARTICLE XIX**
**STABILIZATION**

In case of changes in existing legislation or regulations applicable to the conduct of Exploration, Development and production of Petroleum, which take place after the "Effective Date", and which significantly affect the economic interest of this Agreement to the detriment of CONTRACTOR or which imposes on CONTRACTOR an obligation to remit to the A.R.E. the proceeds from sales of CONTRACTOR's Petroleum, CONTRACTOR shall notify EGPC of the subject legislative or regulatory measure and also the consequent effects upon issuing legislation or regulation which impact on the stabilization. In such case, the Parties shall negotiate possible modifications to this Agreement designed to restore the economic balance thereof which existed on the "Effective Date".

The Parties shall use their best efforts to agree on amendments to this Agreement within ninety (90) days from aforesaid notice.

These amendments to this Agreement shall not in any event diminish or increase the rights and obligations of CONTRACTOR as these were agreed on the "Effective Date".

In case of the parties' failure to solve the disputes, Article XXIV of this Agreement shall be applied.

**ARTICLE XX**

**RIGHT OF REQUISITION**

(a) In case of national emergency due to war or imminent expectation of war or internal causes, the GOVERNMENT may requisite all or part of the production from the Area obtained hereunder and require Operating Company to increase such production to the utmost possible maximum. The GOVERNMENT may also requisite the Oil and/or Gas field itself and, if necessary, related facilities.

(b) In any such case, such requisition shall not be effected except after inviting EGPC and CONTRACTOR or their representative by registered letter, with acknowledgement of receipt, to express their views with respect to such requisition.

(c) The requisition of production shall be effected by Ministerial Order. Any requisition of an Oil and / or Gas field, or any related facilities shall be effected by a Presidential Decree duly notified to EGPC and CONTRACTOR.

(d) In the event of any requisition as provided above, the GOVERNMENT shall indemnify in full EGPC and CONTRACTOR for the period during which the requisition is maintained, including:

(1) All damages which result from such requisition; and

(2) Full repayment each month for all Petroleum extracted by the GOVERNMENT less the royalty share of such production.

However, any damage resulting from enemy attack is not within the meaning of this paragraph (d). Payment hereunder shall be made to CONTRACTOR in U.S. Dollars remittable abroad. The price paid to CONTRACTOR for Petroleum taken shall be calculated in accordance with Article VII (c).

**ARTICLE XXI**

**ASSIGNMENT**

(a) Neither EGPC nor CONTRACTOR may assign to a person, firm or corporation, in whole or in part, any of its rights, privileges, duties or obligations under this Agreement either directly or indirectly (indirect assignment shall mean, for example but not limited to, any sale, purchase, transfer of stocks, capital or assets or any other action that would change the control of CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member on its share in the company's capital) without the written consent of the GOVERNMENT, and in all cases priority shall be given to EGPC, if it so desires, to obtain such interest intended to be assigned (except assignment to an Affiliated Company of the same CONTRACTOR Member).

(b) Without prejudice to Article XXI (a), CONTRACTOR may assign all or any of its rights, privileges, duties and obligations under this Agreement to an Affiliated Company of the same CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member, provided that CONTRACTOR shall notify EGPC and the GOVERNMENT in writing and obtain the written approval of the GOVERNMENT on the assignment.

In the case of an assignment either in a whole or in a part to an Affiliated Company, the assignor together with the assignee shall remain jointly and severally liable for all duties and obligations of CONTRACTOR under this Agreement provided such Affiliated Company remains in the same capacity as an Affiliated Company.

(c) To enable consideration to be given to any request for such GOVERNMENT's consent referred to in (a) or (b) above, the following conditions must be fulfilled:

(1) The obligations of the assignor deriving from this Agreement must have been duly fulfilled as of the date such request is made.

(2) The instrument of assignment must include provisions stating precisely that the assignee is bound by all covenants contained in this Agreement and any modifications or additions in writing that up to such time may have been made. A draft of such instrument of assignment shall be submitted to EGPC for review and approval before being formally executed.

(3) The assignor(s) must submit to EGPC reasonable documents that evidence the assignee's financial and technical competence, and the documents that confirm the affiliation of such company to the CONTRACTOR/CONTRACTOR Member.

(d) Any assignment, sale, transfer or other such conveyance made pursuant to the provisions of this Article XXI shall be free of any transfer, capital gains taxes or related taxes, charges or fees including without limitation, all Income Tax, Sales Tax, Value Added Tax, Stamp Duty, or other Taxes or similar payments.

(e) Once the assignor and a proposed third party assignee, other than an Affiliated Company, have agreed the final conditions of an assignment, the assignor shall disclose in details such final conditions, including the value of each assignment deal valued in U.S. Dollars, in a written notification to EGPC. EGPC shall have the right to acquire the interest intended to be assigned, if within ninety (90) days from assignor's written notification, EGPC delivers to the assignor a written notification that it accepts the same conditions agreed to with the proposed third party assignee. If EGPC does not deliver such notification within such ninety (90) day period, the assignor shall have the right to assign to the proposed third party assignee, subject to the GOVERNMENT approval under paragraph (a) of this Article.

In the event that EGPC exercises its option to acquire the interest intended to be assigned and if a "joint operating agreement" is not already existing among the CONTRACTOR Members including the assignor, EGPC and CONTRACTOR shall negotiate in good faith to enter into a "joint operating agreement", according to the model published by the Association for International Petroleum Negotiators to finalize such agreement within one hundred and twenty (120) days from EGPC's notification. If EGPC and CONTRACTOR cannot agree on a "joint operating agreement" within such one hundred and twenty (120) day period, the assignor shall have the right to assign to the proposed third party assignee, subject to the GOVERNMENT approval under paragraph (a) of this Article.

(f) As long as the assignor shall hold any interest under this Agreement, the assignor together with the assignee shall be jointly and severally liable for all duties and obligations of CONTRACTOR under this Agreement.

**ARTICLE XXII**

**BREACH OF AGREEMENT AND POWER TO CANCEL**

(a) The GOVERNMENT shall have the right to cancel this Agreement by Order or Presidential Decree, with respect to CONTRACTOR, in the following instances:

(1) If it knowingly has submitted any false statements to the GOVERNMENT which were of a material consideration for the execution of this Agreement;

(2) If it assigns any interest hereunder contrary to the provisions of Article XXI;

(3) If it is adjudicated bankrupt by a court of competent jurisdiction;

(4) If it does not comply with any final decision reached as the result of court proceedings conducted under Article XXIV (a);

(5) If it intentionally extracts any mineral other than Petroleum not authorized by this Agreement or without the authority of the GOVERNMENT, except such extractions as may be unavoidable as the result of the operations conducted hereunder in accordance with accepted Petroleum industry practice and which shall be notified to the GOVERNMENT or its representative as soon as possible; and

(6) If it commits any material breach of this Agreement or of the provisions of Law No. 66 of 1953 as amended, by Law No. 198 of 2014, which are not contradicted by the provisions of this Agreement.

Such cancellation shall take place without prejudice to any rights which may have accrued to the GOVERNMENT against CONTRACTOR in accordance with the provisions of this Agreement, and, in the event of such cancellation, CONTRACTOR, shall have the right to remove from the Area all its personal property.

(b) If the GOVERNMENT deems that one of the aforesaid causes (other than a force majeure cause referred to in Article XXIII) exists to cancel this Agreement, the GOVERNMENT shall give CONTRACTOR ninety (90) days written notice personally served on CONTRACTOR's General Manager in the legally official manner and receipt of which is acknowledged by him or by his legal agents, to remedy and remove such cause; but if for any reason such service is impossible due to un-notified change of address, publication in the Official Journal of the GOVERNMENT of such notice shall be considered as valid service upon CONTRACTOR. If at the end of the said ninety (90) day notice period such cause has not been remedied and removed, this Agreement may be canceled forthwith by Order or Presidential Decree as aforesaid; provided however, that if such cause, or the failure to remedy or remove such cause, results from any act or omission of one Party, cancellation of this Agreement shall be effective only against that Party and not as against any other Party hereto.

**ARTICLE XXIII**

**FORCE MAJEURE**

(a) The non-performance or delay in performance by EGPC and CONTRACTOR, or either of them of any obligation under this Agreement shall be excused if, and to the extent that, such non-performance or delay is caused by force majeure. The period of any such non-performance or delay, together with such period as may be necessary for the restoration of any damage done during such delay, shall be added to the time given in this Agreement for the performance of such obligation and for the performance of any obligation dependent thereon and consequently, to the term of this Agreement, but only with respect to the block or blocks affected.

(b) "Force Majeure" within the meaning of this Article XXIII, shall be any act of God, insurrection, riot, war, strike, and other labor disturbance, fires, floods or any cause not due to the fault or negligence of EGPC and CONTRACTOR or either of them, whether or not similar to the foregoing, provided that any such cause is beyond the reasonable control of EGPC and CONTRACTOR, or either of them.

(c) Without prejudice to the above and except as may be otherwise provided herein, the GOVERNMENT shall incur no responsibility whatsoever to EGPC and CONTRACTOR, or either of them for any damages, restrictions or loss arising in consequence of such case of force majeure hereinafter referred to in this Article.

(d) With respect to the "New Exploration Area", if the force majeure event occurs during the initial Exploration period or any extension thereof and continues in effect for a period of six (6) months CONTRACTOR shall have the option upon ninety (90) days prior written notice to EGPC to terminate its obligations hereunder without further liability of any kind.

**ARTICLE XXIV**

**DISPUTES AND ARBITRATION**

(a) Any dispute, controversy or claim arising out of or relating to this Agreement or the breach, termination or invalidity thereof, between the GOVERNMENT and the parties shall be referred to the jurisdiction of the appropriate courts of A.R.E. to settle any dispute arising on the interpretation or the execution of any term of this Agreement.

(b) Any dispute, controversy or claim arising out of or relating to this Agreement, or breach, termination or invalidity thereof between EGPC and CONTRACTOR shall be settled by arbitration in accordance with the Arbitration Rules of the Cairo Regional Center for International Commercial Arbitration (the Center) in effect on the date of this Agreement, the approval of the Minister of Petroleum is provided in case EGPC only turn to arbitration. The award of the arbitrators shall be final and binding on the parties.

(c) The number of arbitrators shall be three (3).

(d) Each Party shall appoint one arbitrator. If, within thirty (30) days after receipt of the claimant's notification of the appointment of an arbitrator the respondent has not notified the claimant in writing of the name of the arbitrator he appoints, the claimant may request the Center to appoint the second arbitrator.

(e) The two (2) arbitrators thus appointed shall choose the third arbitrator who will act as the presiding arbitrator of the tribunal. If within thirty (30) days after the appointment of the second arbitrator, the two arbitrators have not agreed upon the choice of the presiding arbitrator, then either Party may request the Secretary General of the Permanent Court of Arbitration at the Hague to designate the appointing authority. Such appointing authority shall appoint the presiding arbitrator in the same way as a sole arbitrator would be appointed under Article 6.3 of the UNCITRAL Arbitration Rules. Such presiding arbitrator shall be a person of a nationality other than A.R.E. or the CONTRACTOR's Nationality and of a country which has diplomatic relations with both A.R.E. and the CONTRACTOR's Nationality and who shall have no economic interest in the Petroleum business of the signatories hereto.

(f) Unless otherwise agreed by the parties to the arbitration, the arbitration, including the making of the award, shall take place in Cairo, A.R.E..

(g) The decision of the arbitrators shall be final and binding upon the Parties, including the arbitration fees and all the related issues and the execution of the arbitrators decision shall be referred to the appropriate courts according to the Egyptian laws.

(h) Egyptian Law shall apply to the dispute except that in the event of any conflict between Egyptian Laws and this Agreement, the provisions of this Agreement (including the arbitration provision) shall prevail. The arbitration shall be conducted in both Arabic and English languages.

(i) EGPC and CONTRACTOR shall agree that if, for whatever reason, arbitration in accordance with the above procedure cannot take place, all disputes, controversies or claims arising out of or relating to this Agreement or the breach, termination or invalidity thereof shall be settled by ad hoc arbitration in accordance with the UNCITRAL Rules in effect on the Effective Date.

**ARTICLE XXV**

**STATUS OF PARTIES**

(a) The rights, duties, obligations and liabilities in respect of EGPC and CONTRACTOR hereunder shall be several and not joint or collective, it being understood that this Agreement shall not be construed as constituting an association or corporation or partnership.

(b) CONTRACTOR shall be subject to the laws of the place where it is incorporated regarding its legal status or creation, organization, charter and by-laws, shareholding, and ownership.

CONTRACTOR's shares of capital which are entirely held abroad shall not be negotiable in the A.R.E. and shall not be offered for public subscription nor shall be subject to the stamp tax on capital shares nor any tax or duty in the A.R.E.. Any procedure carried out by CONTRACTOR/CONTRACTOR Member in A.R.E. or outside A.R.E. that leads to change of control of the CONTRACTOR/ CONTRACTOR Member on its share in the company's capital, shall be subject to the procedures and provisions of Article IX "Bonuses" and Article XXI "Assignment". CONTRACTOR shall be exempted from the application of Law No. 159 of 1981 as amended.

(c) In case CONTRACTOR consists of more than one Member, all CONTRACTOR Members shall be jointly and severally liable for the performance of the obligations of CONTRACTOR under this Agreement.

**ARTICLE XXVI**

**LOCAL CONTRACTORS AND**

**LOCALLY MANUFACTURED MATERIAL**

CONTRACTOR or Operating Company, as the case may be, and their contractors shall:

(a) Give priority to local contractors and sub-contractors, including EGPC's Affiliated Companies as long as their performance is comparable with international performance and the prices of their services are not higher than the prices of other contractors and sub-contractors by more than ten percent (10%).

(b) Give preference to locally manufactured material, equipment, machinery and consumables so long as their quality and time of delivery are comparable to internationally available material, equipment, machinery and consumables. However, such material, equipment, machinery and consumables may be imported for operations conducted hereunder if the local price of such items at CONTRACTOR's or Operating Company's operating base in A.R.E. is more than ten percent (10%) higher than the price of such imported items before customs duties, but after transportation and insurance costs have been added.

**ARTICLE XXVII**
**ARABIC TEXT**

The Arabic version of this Agreement shall, before the appropriate courts of A.R.E., be referred to in construing or interpreting this Agreement; provided however, that in any arbitration pursuant to Article XXIV herein above between EGPC and CONTRACTOR the English and Arabic versions shall both be referred to as having equal force in construing or interpreting this Agreement.

**ARTICLE XXVIII**
**GAS**

**(a) Gas in General:**

(i) Subject to (b) below, any Gas not thus exported outside A.R.E., or not used in operations or flared (including re-injection) shall remain the property of the State and shall be at the free disposal of EGPC. It is understood that such taking of Gas from the well-head by EGPC, shall not result in any additional costs to CONTRACTOR. EGPC shall not be liable for payment to CONTRACTOR of any costs or expenses respecting any past operations of CONTRACTOR related to such Gas, without prejudice to CONTRACTOR's right to recover any such costs and expenses in accordance with the provisions of Article VII of this Agreement.

(ii) EGPC has the right on its sole risk to develop and produce non associated Gas reserves in the Area, EGPC shall bear all the related costs and expenses of such Gas.

(iii) In case non associated Gas is discovered in the Area, CONTRACTOR shall notify EGPC within forty five (45) days of such discovery, unless otherwise agreed with EGPC. The notice shall include all data available to CONTRACTOR with respect to such discovery. EGPC shall at its sole discretion decide whether such discovery is worthy of being developed commercially.

(iv) In case EGPC elects that a Gas discovery, as notified by CONTRACTOR under Article XXVIII (iii) above, is worthy of being developed commercially:

a) Where the discovery is located in an area not converted by CONTRACTOR to a Development Lease, based on a Commercial Oil Discovery, EGPC shall request the approval of the Minister of Petroleum and Mineral Resources to convert such area into a Development Lease ("Gas Development Lease"). The conversion of an area to a Gas Development Lease, shall not affect nor hinder CONTRACTOR's rights to perform Exploration and Exploitation operations, as provided under this Agreement.

b) Where the discovery is located in an area converted by CONTRACTOR to a Development Lease, based on a Commercial Oil Discovery, the period of such Development Lease shall be extended only with respect to such Gas, LPG extracted from such Gas, and Crude Oil in the form of condensate produced with such Gas for twenty (20) years from the date of the first deliveries of Gas locally or for export plus the Extension Period provided that the duration of such Development Lease based on a Commercial Oil Discovery may not be extended beyond thirty (30) years from the date of the Minister of Petroleum approval of the Oil Development Lease. CONTRACTOR's share of such Crude Oil from the Development Lease shall revert entirely to EGPC upon the lapse of twenty (20) years from the Minister's of Petroleum approval of such Crude Oil plus the Extension Period (as defined below), and CONTRACTOR shall be relieved from all its liabilities, rights, obligations, duties and privileges relevant to such Development Lease in accordance with Article III and Article V of the Agreement, and the Operating Company shall conduct all Exploration and Exploitation activities on behalf of EGPC solely.

c) EGPC may request CONTRACTOR's support in developing non associated Gas discovered in the Area, based on a scheme to be agreed between EGPC and CONTRACTOR, such scheme shall ensure that all funds provided by CONTRACTOR shall be recovered from EGPC whether in cash or in kind, through a four (4) year amortization schedule. At the end of the term, all unrecovered funds shall be paid by EGPC either in cash or in kind. EGPC shall have the right to audit all the funds provided by CONTRACTOR.

d) The Development and Production of any Gas shall in no case hinder nor affect the Exploration and Exploitation operations carried out by CONTRACTOR or the Operating Company, as the case may be, under this Agreement

e) Without prejudice to the provisions of paragraph (b) below, if Gas is produced or capable of being produced from The Original Development Area or the New Exploration Area:
EGPC and CONTRACTOR shall study all possible economic alternatives for the use of such Gas and will decide on the best alternative for EGPC and CONTRACTOR jointly. The cost and expenses of producing non-associated Gas and associated Gas, shall be recovered in accordance with the Cost Recovery Crude Oil principles set forth in Article VII hereof.

Associated and non-Associated Gas (not used in operations, flared or re-injected) allocated for export abroad in a state other than gaseous state pursuant to a project agreed upon between EGPC and CONTRACTOR shall, in that case only, be subject to the production Sharing principles of Article VII hereof.

Any associated gas produced from offshore fields and not used in operations shall be delivered to the closest shore facilities if the GOVERNMENT or EGPC so wishes.

CONTRACTOR shall be entitled to recover relevant costs expenses and expenditures at a rate of 25% per annum, as per Article VII (a).

**(b) Abu Madi Gas:**

With respect to Gas produced and saved under the Abu Madi Lease, it is understood that:

(i) for the purposes of Article VII, all such Gas shall be considered at Zero value at Abu Madi Lease loading facilities; and

(ii) all Abu Madi Gas shall be taken in kind by EGPC free of any charge and payment at the Abu Madi Lease loading facilities for distribution in the home market; and

(iii) CONTRACTOR shall finance the Development operations with respect to the Abu Madi Lease so long as the relevant costs and expenses are recoverable out of the Crude Oil produced and saved from the Area or any part thereof pursuant to the provisions of Article VII of this Agreement.

**ARTICLE XXIX**

**SHARING PERSONNEL WITH OTHER COMPANIES**

(a) PETROBEL is hereby authorized, as long as EGPC and CONTRACTOR agree, to act and continue to act as sub-contractor of CONTRACTOR or of any other operating company formed under other concession agreements entered into or which might be entered into by EGPC and CONTRACTOR and to carry out as agent, in whole or in part, the Exploration and/or Development operations required by and in accordance with the provisions of the above-referred to concession agreements.

In such event, overhead and other charges and payroll of personnel engaged in activity for more than one concession agreement shall be allocated on the basis of periodic time studies or upon such other basis or bases as EGPC and CONTRACTOR may agree.

(b) In the absence of any such authorization, EGPC and CONTRACTOR shall use their best efforts to the effect that the officers, directors, other personnel and offices of the Operating Company shall be, as far as reasonably possible, the same as those of the above-mentioned operating companies.

(c) In the interest of work efficiency, CONTRACTOR and EGPC may loan their employees to any jointly-owned Operating Company or vice-versa, either part-time or full time, for as long as circumstances may require, in which case the relevant salaries and other charges shall be allocated on the basis of periodic time studies or upon such other basis or bases as EGPC and CONTRACTOR may agree.

**ARTICLE XXX**

**GENERAL**

The headings or titles to each of the Articles to this Agreement are solely for the convenience of the parties hereto and shall not be used with respect to the interpretation of said Articles.

As from the Effective Date, this Agreement shall supersede and replace the Original Concession Agreement as amended .

**ARTICLE XXXI**

**COPIES OF THE AGREEMENT**

This Agreement is issued of four (4) identical originals, the Government and EGPC retain three (3) originals, CONTRACTOR retains one (1) original of this Agreement to act in accordance to its provisions if necessary.

**ARTICLE XXXII**

**LEGAL HEADQUARTERES**

The parties approved that the address supplemented to their entity in the preface is their chosen address for notification, all notices sent and correspondences received in such address are considered valid with the outcome of all its legitimate effects. In the event any of the parties changes the aforesaid address, such Party shall notify the other Party by a registered letter upon receipt otherwise, the correspondence only sent to the aforementioned address is to be considered valid with the outcome of all its legitimate effects.

**ARTICLE XXXIII**

**APPROVAL OF THE GOVERNMENT**

This Agreement shall not be binding upon any of the Parties hereto unless and until a law is issued by the competent authorities of the A.R.E. authorizing the Minister of Petroleum to sign this Agreement and giving this Agreement full force and effect of law notwithstanding any countervailing Governmental enactment, and the Agreement is signed by the GOVERNMENT, EGPC, and CONTRACTOR.

**IEOC PRODUCTION B.V.**

By

Mr.: ----------

In his capacity: ----------

Signature: ----------

**EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION**

By

Mr.: ----------

In his capacity: ----------

Signature: ----------

**ARAB REPUBLIC OF EGYPT**

By

His Excellency: ----------

In his capacity: ----------

Signature: ----------

DATE: ----------

**ANNEX "A"**
**CONCESSION AGREEMENT FOR PETROLUEM EXPLORATION, DEVELOPMENT AND EXPLOITATION**
**BETWEEN**
**THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT**
**AND**
**THE EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION**
**AND**
**IEOC PRODUCTION B.V.**
**IN**
**GULF OF SUEZ AND NILE DELTA AREAS**
**A.R.E.**

---

**BOUNDARY DESCRIPTION OF THE CONCESSION AREA**

Annex "B" is a provisional illustrative map at an approximate scale of 1 : 2,500,000 showing the Area covered and affected by this Agreement.

- The Area of the "Original Development Area" measures approximately six hundred eighty nine square kilometers and five hundred fifty square meters (689.55km$^2$). It is composed of all or part of Development Blocks, the whole Blocks are defined on one (1) minutes latitude by one (1) minutes longitude grid.
- The Area of the "New Exploration Area" measures approximately: one hundred seventy nine square kilometers (179 km$^2$). It is composed of all or part of Exploration Blocks, the whole Blocks are defined on three (3) minutes latitude by three (3) minutes longitude grid.

- It is to be noted that the delineation lines of the Area in Annex "B" are intended to be only illustrative and provisional and may not show accurately their true position in relation to existing monuments and geographical features.

# ANNEX "B"

## GULF OF SUEZ AND NILE DELTA AREAS

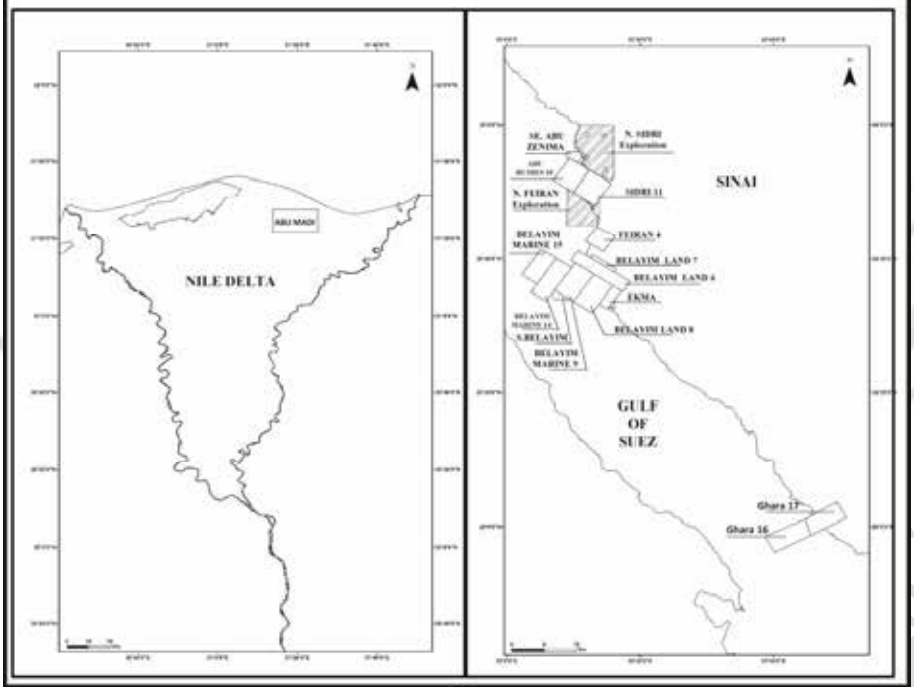


ANNEX (B)
CONCESSION AGREEMENT FOR
PETROLEUM EXPLORATION,
DEVELOPMENT AND EXPLOITATION
BETWEEN
THE ARAB REPUBLIC OF EGYPT
AND
THE EGYPTIAN GENERAL
PETROLEUM CORPORATION
AND
IEOC PRODUCTION B. V.
IN
GULF OF SUEZ AND NILE DELTA
AREAS
A.R.E.
SCALE 1 : 2,500, 000

ملحق (ب)
اتفاقية التزام للبحث عن البترول وتنميته واستغلاله
بين
جمهورية مصر العربية
و
الهيئة المصرية العامة للبترول
و
شركة أيوك برودكشن بى .فى.
فى
مناطق خليج السويس ودلتا النيل
ج.م.ع.
مقياس الرسم ١ : ٢,٥٠٠,٠٠٠

## ABU MADI DEVELOPMENT LEASE

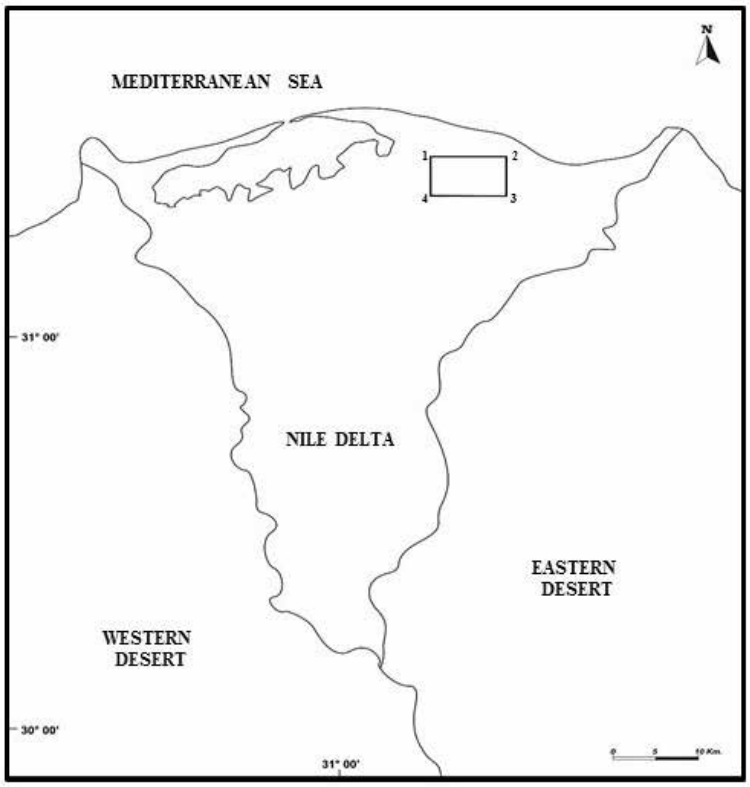


### ABU MADI DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 200 KM$^2$

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 31° 27' 40.00" | 31° 13' 53.00" |
| 2 | 31° 27' 40.00" | 31° 25' 09.00" |
| 3 | 31° 21' 42.00" | 31° 25' 09.00" |
| 4 | 31° 21' 42.00" | 31° 13' 53.00" |

**GHARA 17 DEVELOPMENT LEASE**

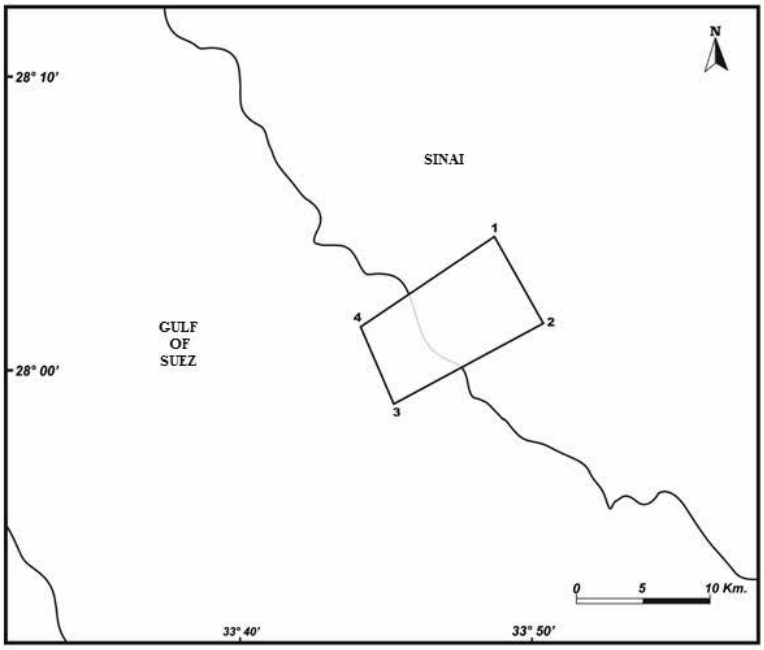


**GHARA 17 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 50 KM²**

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 03' 38.33" | 33° 49' 27.88" |
| 2 | 28° 01' 14.91" | 33° 50' 53.81" |
| 3 | 27° 58' 42.20" | 33° 45' 31.00" |
| 4 | 28° 01' 06.00" | 33° 44' 45.00" |

## GHARA 16 DEVELOPMENT LEASE

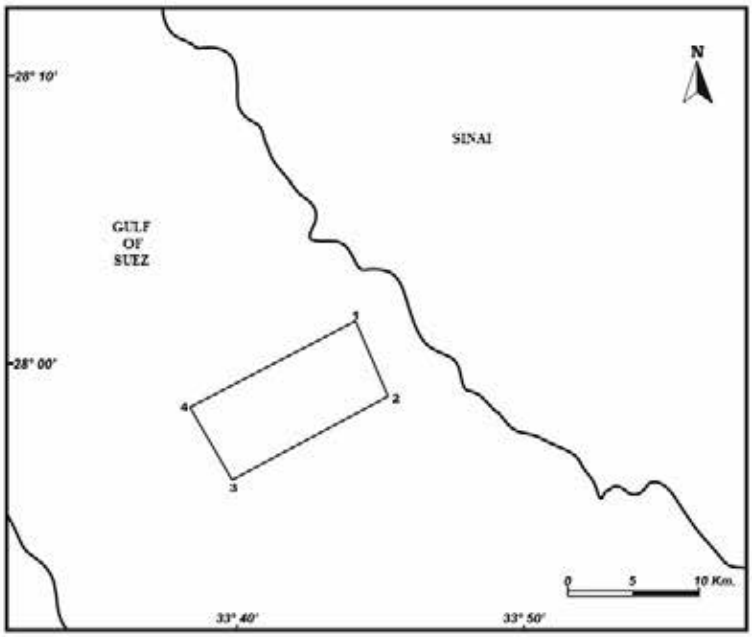


### GHARA 16 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 50 KM²

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 01' 06.00" | 33° 44' 45.00" |
| 2 | 27° 58' 42.20" | 33° 45' 31.00" |
| 3 | 27° 56' 09.56" | 33° 40' 07.83" |
| 4 | 27° 58' 32.87" | 33° 38' 41.73" |

## BELAYIM MARINE 15 DEVELOPMENT LEASE

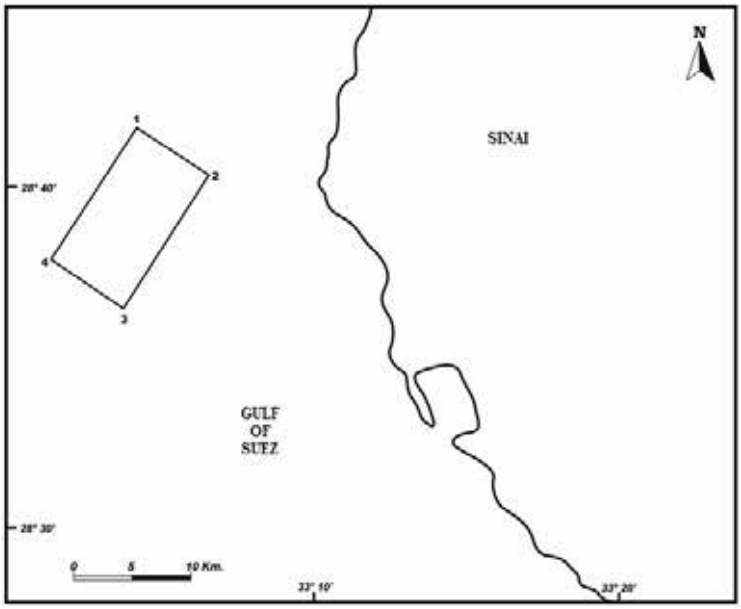


### BELAYIM MARINE 15 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 38.25 KM$^2$

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 41' 25.98" | 33° 05' 09.52" |
| 2 | 28° 40' 04.25" | 33° 07' 26.86" |
| 3 | 28° 36' 15.40" | 33° 04' 31.80" |
| 4 | 28° 37' 37.07" | 33° 02' 14.52" |

## BELAYIM MARINE 14 DEVELOPMENT LEASE

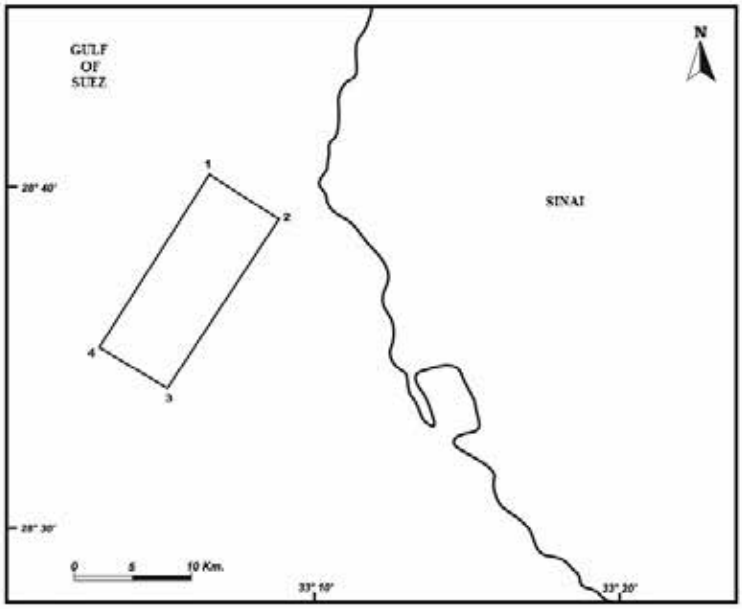


**BELAYIM MARINE 14 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 49.95 KM²**

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 40' 04.25" | 33° 07' 26.85" |
| 2 | 28° 38' 42.48" | 33° 09' 44.11" |
| 3 | 28° 33' 43.80" | 33° 05' 55.68" |
| 4 | 28° 35' 05.50" | 33° 03' 39.39" |

## BELAYIM MARINE 9 DEVELOPMENT LEASE

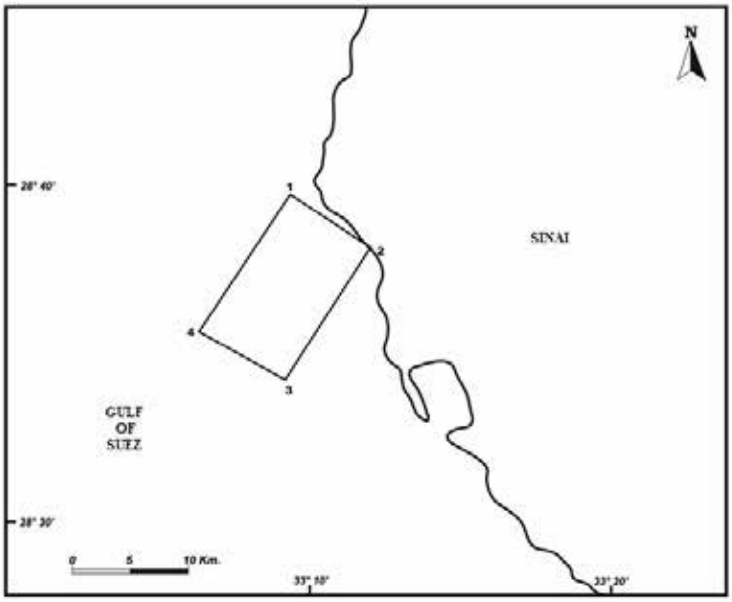


### BELAYIM MARINE 9 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 50 KM²

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 39' 22.57" | 33° 10' 15.51" |
| 2 | 28° 37' 41.60" | 33° 13' 04.38" |
| 3 | 28° 33' 39.51" | 33° 09' 59.02" |
| 4 | 28° 36' 20.42" | 33° 07' 09.71" |

## BELAYIM LAND 8 DEVELOPMENT LEASE

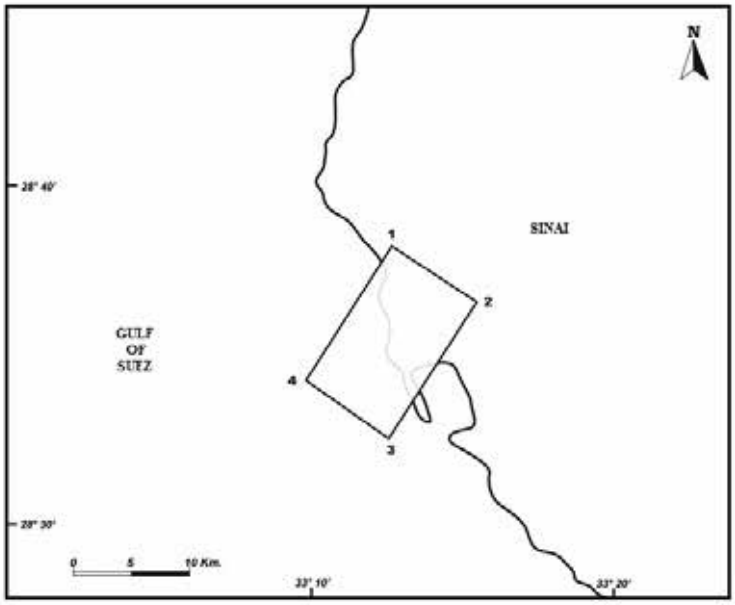


### BELAYIM LAND 8 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 50 KM²

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 37' 41.10" | 33° 13' 04.38" |
| 2 | 28° 36' 00.56" | 33° 15' 53.65" |
| 3 | 28° 31' 58.53" | 33° 12' 48.25" |
| 4 | 28° 33' 39.91" | 33° 09' 59.20" |

## BELAYIM LAND 7 DEVELOPMENT LEASE

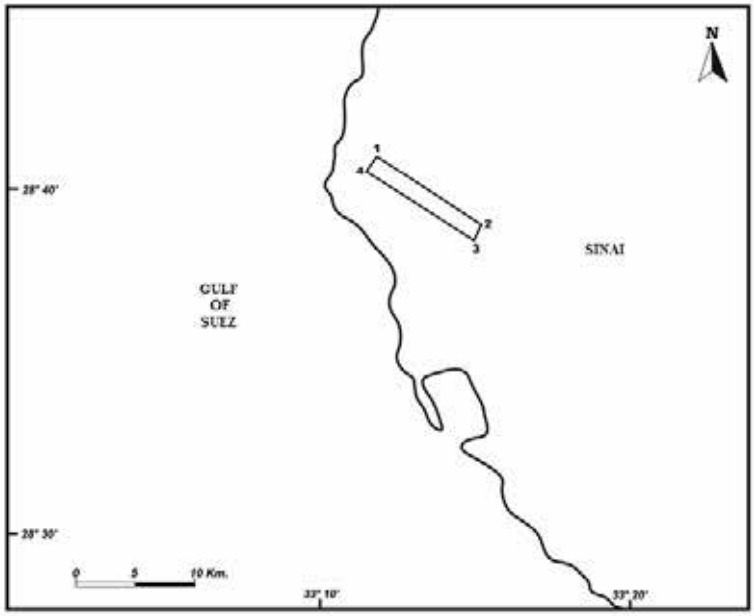


### BELAYIM LAND 7 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 7 KM²

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 40' 36.62" | 33° 12' 50.39" |
| 2 | 28° 38' 29.25" | 33° 16' 23.67" |
| 3 | 28° 38' 02.34" | 33° 16' 03.03" |
| 4 | 28° 40' 09.60" | 33° 12' 29.76" |

**BELAYIM LAND 6 DEVELOPMENT LEASE**

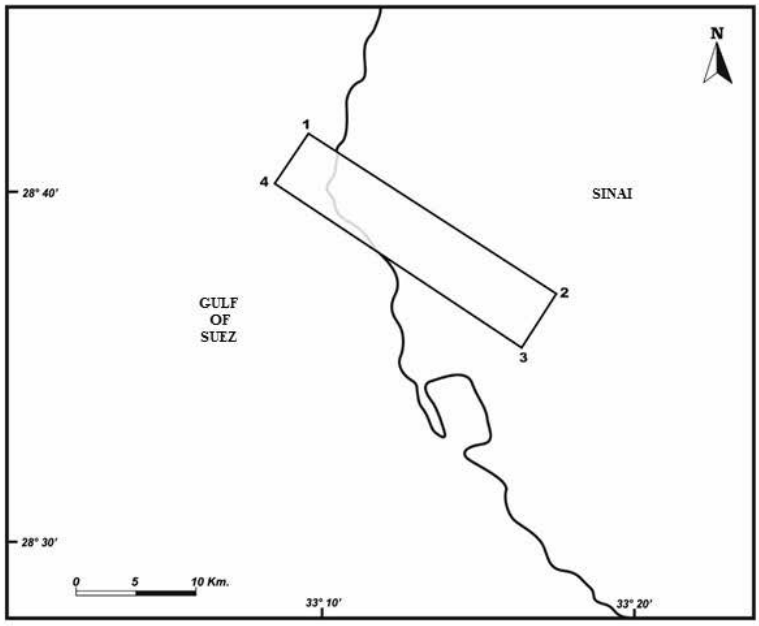


**BELAYIM LAND 6 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 49.99 KM²**

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 41' 13.62" | 33° 10' 42.35" |
| 2 | 28° 36' 33.88" | 33° 18' 31.16" |
| 3 | 28° 35' 06.52" | 33° 17' 24.12" |
| 4 | 28° 39' 46.20" | 33° 09' 35.36" |

**FEIRAN 4 DEVELOPMENT LEASE**

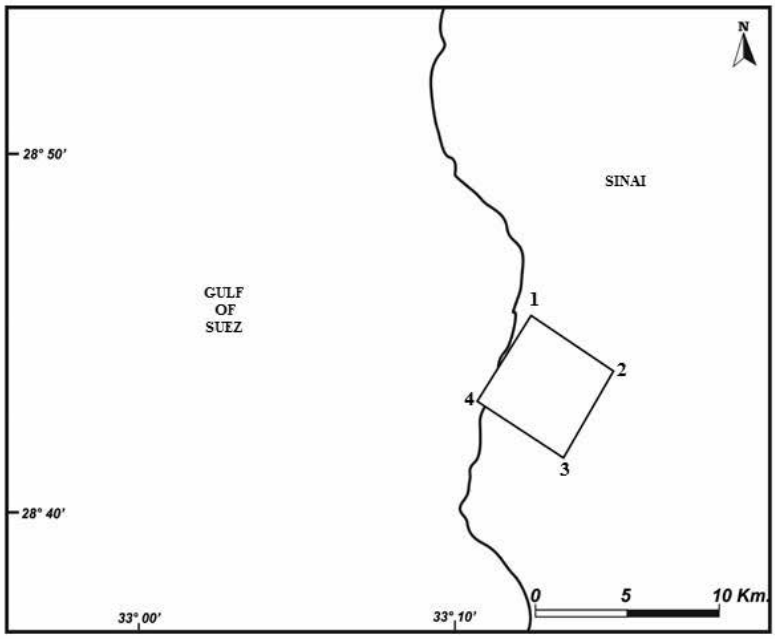


**FEIRAN 4 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 27.36 KM²**

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 45' 00.96" | 33° 13' 36.11" |
| 2 | 28° 43' 25.22" | 33° 16' 17.21" |
| 3 | 28° 41' 05.33" | 33° 14' 29.85" |
| 4 | 28° 42' 41.04" | 33° 11' 49.34" |

## SIDRI 11 DEVELOPMENT LEASE

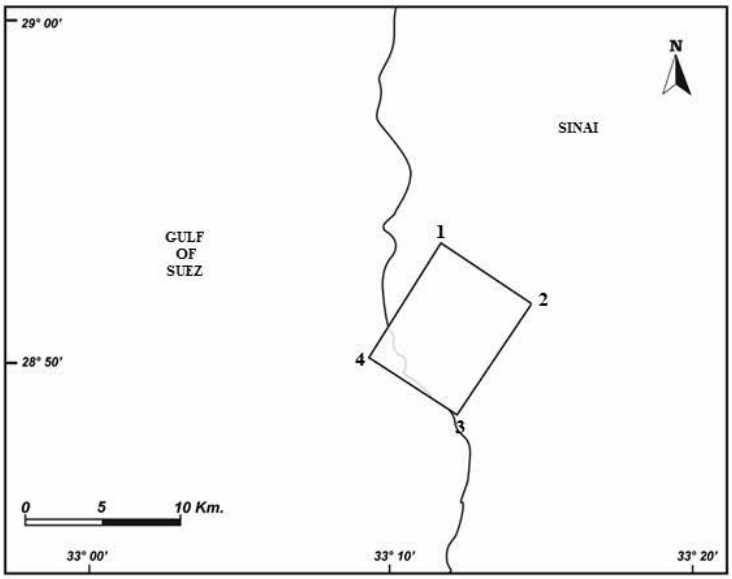


### SIDRI 11 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 44.50 KM$^2$

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 53' 12.94" | 33° 12' 33.70" |
| 2 | 28° 51' 22.08" | 33° 15' 39.84" |
| 3 | 28° 48' 05.80" | 33° 13' 09.02" |
| 4 | 28° 49' 56.61" | 33° 10' 02.94" |

## ABU RUDIES 10 DEVELOPMENT LEASE

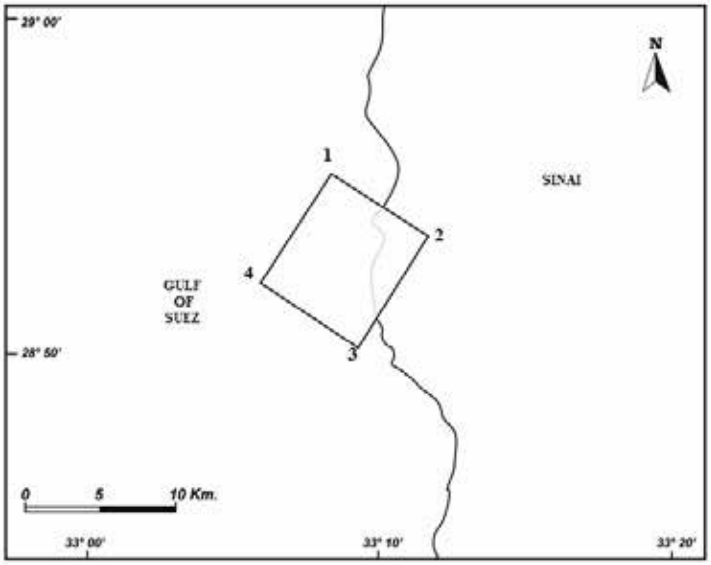


### ABU RUDIES 10 DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 44.50 KM²

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 55' 03.72" | 33° 09' 27.42" |
| 2 | 28° 53' 12.94" | 33° 12' 33.70" |
| 3 | 28° 49' 56.61" | 33° 10' 02.94" |
| 4 | 28° 51' 47.34" | 33° 06' 56.71" |

## SOUTH BELAYIM DEVELOPMENT LEASE

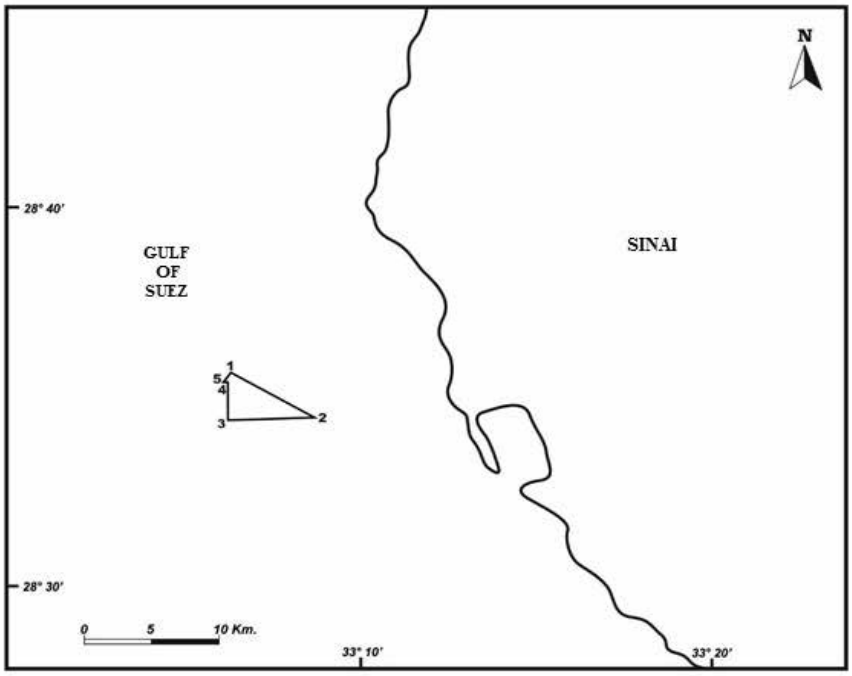


**SOUTH BELAYIM DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 5 KM²**

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 35' 20.47'' | 33° 07' 09.71'' |
| 2 | 28° 34' 00.00'' | 33° 09' 24.50'' |
| 3 | 28° 34' 00.00'' | 33° 07' 00.00'' |
| 4 | 28° 35' 00.00'' | 33° 07' 00.00'' |
| 5 | 28° 35' 00.00'' | 33° 06' 54.00'' |

## SE. ABU ZENIMA DEVELOPMENT LEASE

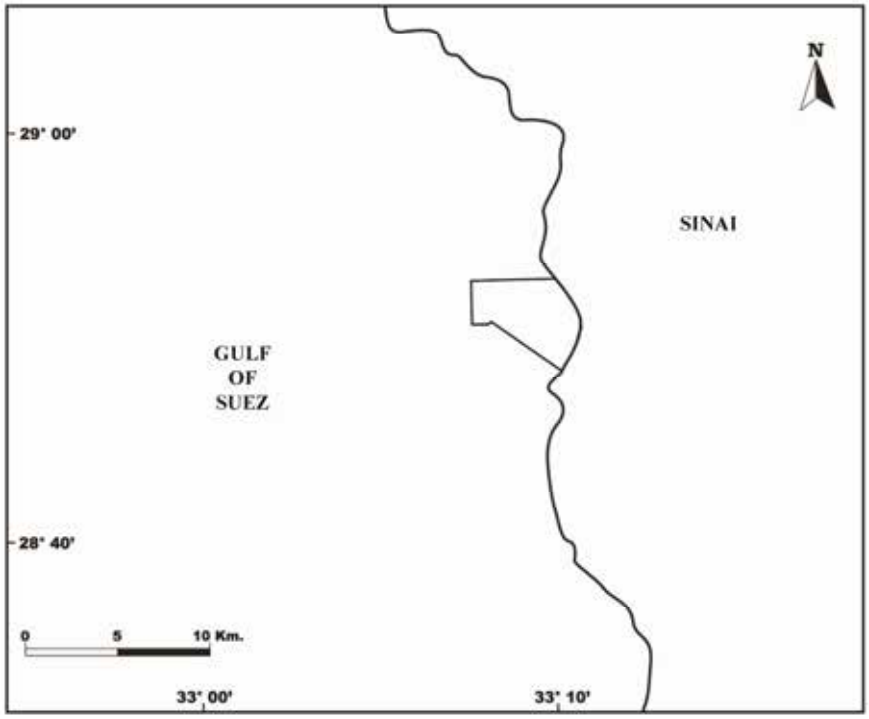


## SE. ABU ZENIMA DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 8 KM²

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 56 ' 00.00" | 33° 10 ' 56.00 " |
| South along to the Eastern Coast of GOS Shore Line to point (2) | | |
| 2 | 28° 56 ' 00.00" | 33° 09 ' 00.00" |
| 3 | 28° 55 ' 00.00" | 33° 09 ' 00.00 " |
| 4 | 28° 55 ' 00.00" | 33° 09 ' 24.00 " |
| 5 | 28° 55 ' 04.00" | 33° 09 ' 27.00 " |
| 6 | 28° 54 ' 22.00" | 33° 10 ' 45.00 " |

## EKMA DEVELOPMENT LEASE

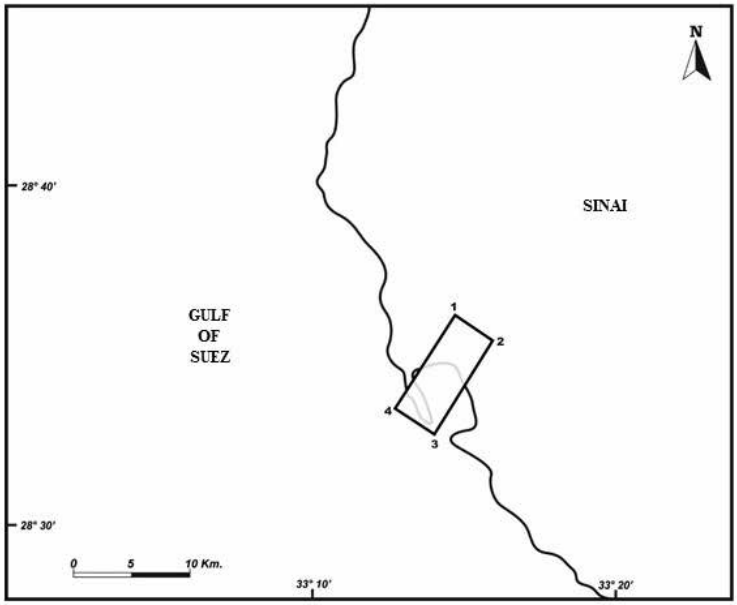


### EKMA DEVELOPMENT LEASE COORDINATES WITH AN APPROXIMATE AREA 15 KM$^2$

| POINT NO. | LATITUDE. | LONGITUDE. |
|---|---|---|
| 1 | 28° 36' 00.56" | 33° 15' 53.65" |
| 2 | 28° 35' 15.05" | 33° 17' 09.85" |
| 3 | 28° 32' 33.11" | 33° 15' 06.13" |
| 4 | 28° 33' 19.13" | 33° 13' 49.95" |

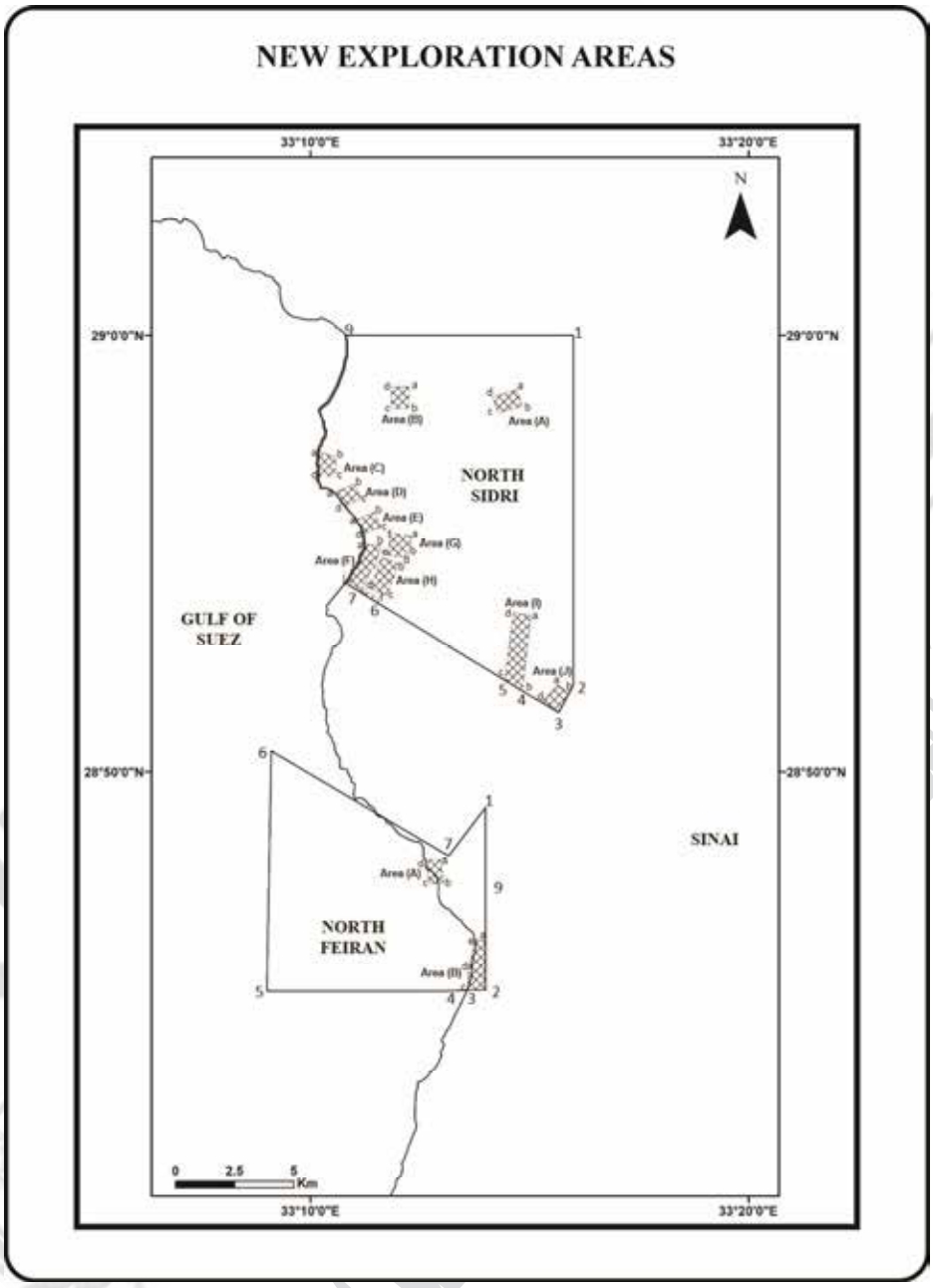
NEW EXPLORATION AREAS
33°10'0"E
33°20'0"E
N
29°0'0"N
28°50'0"N
NORTH SIDRI
NORTH FEIRAN
GULF OF SUEZ
SINAI
Area (A)
Area (B)
Area (C)
Area (D)
Area (E)
Area (F)
Area (G)
Area (H)
Area (I)
Area (J)
Area (A)
Area (B)
0 2.5 5 Km

**Coordinates of the corner points of the "New Exploration Area" are given in the following table, which forms an integral part of the Annex "A"**

**BOUNDARY COORDINATES**
**OF**
**NORTH FEIRAN EXPLORATION AREA**

| POINT NO. | LATITUDE | LONGITUDE |
|---|---|---|
| 1 | 28° 49' 12" | 33° 14' 00" |
| 2 | 28° 45' 01" | 33° 14' 00" |
| 3 | 28° 45' 01" | 33° 13' 36" |
| 4 | 28° 45' 00" | 33° 13' 00" |
| 5 | 28° 45' 00" | 33° 09' 00" |
| 6 | 28° 50' 29" | 33° 09' 06" |
| 7 | 28° 48' 05" | 33° 13' 09" |

**The surface operations are not permitted in the following Areas:**

| AREA (A) | | |
|---|---|---|
| a | 28° 48' 00" | 33° 12' 58" |
| b | 28° 47' 27" | 33° 13' 02" |
| c | 28° 47' 27" | 33° 12' 42" |
| d | 28° 48' 00" | 33° 12' 38" |
| **AREA (B)** | | |
| a | 28° 46' 10" | 33° 14' 00" |
| b | 28° 45' 01" | 33° 14' 00" |
| c | 28° 45' 01" | 33° 13' 36" |
| d | 28° 45' 28" | 33° 13' 36" |
| e | 28° 46' 10" | 33° 13' 45" |

**BOUNDARY COORDINATES**
**OF**
**NORTH SIDRI EXPLORATION AREA**

| POINT NO. | LATITUDE | LONGITUDE |
|---|---|---|
| 1 | 29° 00' 00" | 33° 16' 00" |
| 2 | 28° 52' 00" | 33° 16' 00" |
| 3 | 28° 51' 22" | 33° 15' 40" |
| 4 | 28° 51' 52" | 33° 14' 50" |
| 5 | 28° 52' 07" | 33° 14' 26" |
| 6 | 28° 53' 53" | 33° 11' 32" |
| 7 | 28° 54' 11" | 33° 11' 03" |
| 8 | GOS Eastern Coast Shoreline | 33° 10' 49" |
| 9 | 29° 00' 00" | GOS Eastern Coast Shoreline |

**The surface operations are not permitted in the following Areas:**

| | | |
|---|---|---|
| **AREA (A)** | | |
| a | 28° 58' 46" | 33° 14' 42" |
| b | 28° 58' 24" | 33° 14' 50" |
| c | 28° 58' 14" | 33° 14' 17" |
| d | 28° 58' 36" | 33° 14' 09" |
| **AREA (B)** | | |
| a | 28° 58' 50" | 33° 12' 14" |
| b | 28° 58' 20" | 33° 12' 14" |
| c | 28° 58' 20" | 33° 11' 50" |
| d | 28° 58' 50" | 33° 11' 50" |
| **AREA (C)** | | |
| a | 28° 57' 20" | GOS Eastern Coast Shoreline |
| b | 28° 57' 14" | 33° 10' 35" |
| c | 28° 56' 47" | 33° 10' 35" |
| d | 28° 56' 47" | GOS Eastern Coast Shoreline |
| **AREA (D)** | | |
| a | GOS Eastern Coast Shoreline | 33° 10' 32" |
| b | 28° 56' 37" | 33° 11' 00" |
| c | 28° 56' 17" | 33° 11' 09" |
| d | 28° 56' 07" | GOS Eastern Coast Shoreline |
| **AREA (E)** | | |
| a | GOS Eastern Coast Shoreline | 33° 11' 02" |
| b | 28° 55' 58" | 33° 11' 27" |
| c | 28° 55' 38" | 33° 11' 36" |
| d | GOS Eastern Coast Shoreline | 33° 11' 12" |

| POINT NO. | LATITUDE | LONGITUDE |
|---|---|---|
| **AREA (F)** | | |
| a | 28° 55' 13" | GOS Eastern Coast Shoreline |
| b | 28° 55' 13" | 33° 11' 36" |
| c | 28° 54' 41" | 33° 11' 28" |
| d | 28° 54' 41" | 33° 11' 24" |
| e | 28° 54' 14" | 33° 11' 11" |
| f | 28° 53' 58" | 33° 11' 33" |
| g | 28° 53' 53" | 33° 11' 32" |
| h | 28° 54' 11" | 33° 11' 03" |
| i | 28° 54' 14" | 33° 11' 04" |
| j | 28° 54' 22" | GOS Eastern Coast Shoreline |
| **AREA (G)** | | |
| a | 28° 55' 25" | 33° 12' 18" |
| b | 28° 55' 03" | 33° 12' 15" |
| c | 28° 55' 03" | 33° 12' 11" |
| d | 28° 54' 56" | 33° 12' 10" |
| e | 28° 54' 59" | 33° 11' 45" |
| f | 28° 55' 29" | 33° 11' 50" |
| **AREA (H)** | | |
| a | 28° 54' 47" | 33° 12' 00" |
| b | 28° 54' 03" | 33° 11' 45" |
| c | 28° 54' 13" | 33° 11' 22" |
| d | 28° 54' 56" | 33° 11' 37" |
| **AREA (I)** | | |
| a | 28° 53' 36" | 33° 15' 02" |
| b | 28° 51' 52" | 33° 14' 50" |
| c | 28° 52' 07" | 33° 14' 26" |
| d | 28° 53' 40" | 33° 14' 38" |
| **AREA (J)** | | |
| a | 28° 52' 01" | 33° 15' 38" |
| b | 28° 51' 50" | 33° 15' 54" |
| c | 28° 51' 24" | 33° 15' 40" |
| d | 28° 51' 38" | 33° 15' 17" |

**ANNEX "C-1"**

**Letter of Guaranty**

**Letter of Guaranty No. --- (Cairo ---------- 20--)**

**EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION.**

**Gentlemen,**

The undersigned, National Bank of Egypt (or any bank operating in A.R.E. under the supervision of the Central Bank of Egypt and that has credit rating not less than that of A.R.E.) as Guarantor, hereby guarantees to the EGYPTIAN GENERAL PETROLUEM CORPORATION (hereinafter referred to as "EGPC") to the limit of ten million U.S. Dollars ($10,000,000), the performance by "IEOC Production B.V.") (hereinafter referred to as "CONTRACTOR") of its obligations required for Exploration operations to spend a minimum of ten million U.S. Dollars ($10,000,000) during the initial three (3) year Exploration period that starts from the Effective Date under Article IV of the Concession Agreement issued by Law No. ------ of 20---- (hereinafter referred to as the "Agreement") covering the New Exploration Area described in Annexes "A" and "B" of said Agreement, by and between the Arab Republic of Egypt (hereinafter referred to as "A.R.E."), EGPC and CONTRACTOR, dated ------- .

It is understood that this Guaranty and the liability of the Guarantor hereunder shall be reduced quarterly, during the period of expenditure of said ten million U.S. Dollars ($10,000,000) by the amount of money expended by CONTRACTOR and approved by EGPC for such Exploration operations during each such quarter. Each such reduction shall be established by the joint written statement of CONTRACTOR and EGPC.

In the event of a claim by EGPC of non-performance or surrender of the Agreement on the part of CONTRACTOR prior to fulfillment of said minimum expenditure obligations under Article IV of the Agreement, there shall be no liability on the undersigned Guarantor for payment to EGPC unless and until such liability has been established by written statement of EGPC setting forth the amount due under the Agreement.

**It is a further condition of this Letter of Guaranty that:**

(1) This Letter of Guaranty will become available only provided that the Guarantor will have been informed in writing by CONTRACTOR and EGPC that the Agreement between CONTRACTOR, A.R.E. and EGPC has become effective according to its terms and said Guaranty shall become effective on the Effective Date of said Agreement.

**(2) This Letter of Guaranty shall in any event automatically expire:**

(a) Three (3) years and six (6) months after the date it becomes effective, or

(b) At such time as the total of the amounts shown on quarterly joint statements of EGPC and CONTRACTOR equals or exceeds the amount of said minimum expenditure obligation, whichever is earlier.

(3) Consequently, any claim, in respect thereof should be made to the Guarantor prior to either of said expiration dates at the latest accompanied by EGPC's written statement, setting forth the amount of under-expenditure by CONTRACTOR to the effect that:

(a) CONTRACTOR has failed to perform its expenditure obligations referred to in this Guaranty, and

(b) CONTRACTOR has failed to pay the expenditure deficiency to EGPC.

Please return to us this Letter of Guaranty in the event it does not become effective, or upon the expiry date.

**Yours Faithfully,**

**Accountant : ----------**

**Manager : ----------**

**Annex "C-2"**

**THE GUARANTY**

**EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION**

**Gentlemen,**

Reference is made to this Agreement issued by virtue of law No.--- of 20…. by and between the Arab Republic of Egypt (A.R.E.), The Egyptian General Petroleum Corporation (EGPC), IEOC PRODUCTION B.V. ("IEOC"), (hereinafter referred to as " CONTRACTOR").

IEOC which is the Partner with EGPC in the Concession Agreement for Petroleum Exploration, Development and Exploitation in GULF OF SUEZ AND NILE DELTA Areas issued by virtue of Law No.---------- ------- of 20— (hereinafter referred to as the "Concession Agreement"), as Guarantor and as CONTRACTOR hereby undertakes that, if CONTRACTOR spends, either directly or through the Operating Company, during the initial Exploration period starting from the "Effective Date" of the Concession Agreement, less than ten million U.S. Dollars ($10,000,000) (the difference being hereunder described as "Shortfall"), EGPC shall notify IEOC as CONTRACTOR and as Guarantor in writing of the amount of the Shortfall. Within fifteen (15) days of receipt of said notice, IEOC shall pay and / or transfer to EGPC a quantity of Petroleum sufficient in value to cover the Shortfall.

In case said Petroleum shall be transferred, it will be deducted from IEOC's respective share of Petroleum production under the provisions of the Concession Agreement and said Petroleum shall be valued at the time of the transfer to EGPC in accordance with the provisions of the Concession Agreement, from which such share has been transferred.

CONTRACTOR may at any time between the date hereof and the date on which this Guaranty shall expire submit a bank Guaranty, in the same form of the Bank Letter of Guaranty attached, by the value of such expenditures that have not been spent at the time of issuance of such bank Guaranty and on the same terms of this Guaranty; in such event the provisions of this Guaranty shall automatically lapse and be of no effect.

It is understood that this Guaranty and the responsibility of the Guarantor under this Guaranty shall be reduced quarterly by the amounts spent by CONTRACTOR through the Operating Company and approved by EGPC.

This Guaranty shall expire and become null and void on the date six (6) months after the end of the initial three (3) year Exploration period or on the date EGPC confirms that CONTRACTOR fulfilled its obligations hereunder, whichever is earlier.

**Yours Faithfully,**

**IEOC PRODUCTION B.V.**

**DATE ----------**

**ANNEX "D"**

**CHARTER OF OPERATING COMPANY**

**ARTICLE I**

A private sector joint stock company having the nationality of the ARAB REPUBLIC OF EGYPT shall be formed with the authorization of the GOVERNMENT in accordance with the provisions of this Agreement referred to below and of this Charter.

The Company shall be subject to all laws and regulations in force in the A.R.E. to the extent that such laws and regulations are not inconsistent with the provisions of this Charter and the Agreement referred to below.

**ARTICLE II**

"Operating Company" means Belayim Petroleum Company "PETROBEL" established on 20 April 1978 by the provisions of Law No. 16 of 1978, as amended, that its term shall be extended until the expiration date of this Agreement and by the concerned parties to this Agreement.

**ARTICLE III**

The Head Office of Operating Company shall be in the A.R.E. in Cairo.

**ARTICLE IV**

The object of Operating Company is to act as the agency through which EGPC and CONTRACTOR, carry out and conduct the Exploration and Development operations required in accordance with the provisions of the Agreement signed on the ------ day of ---------- by and between the ARAB REPUBLIC OF EGYPT, THE EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION and CONTRACTOR covering Petroleum operations in the GULF OF SUEZ and NILE DELTA Areas, described therein.

Operating Company shall be the agency to carry out and conduct operations on the Effective Date pursuant to Work Programs and Budgets approved in accordance with the Agreement.

Operating Company shall keep account of all costs, expenses and expenditures for such operations under the terms of the Agreement and Annex "E" thereto.

Operating Company shall not engage in any business or undertake any activity beyond the performance of said operations (unless otherwise agreed upon by EGPC and CONTRACTOR).

**ARTICLE V**

The authorized capital of Operating Company is twenty thousand (20,000) Egyptian Pounds divided into five thousand (5,000) shares of common stock with a value of four Egyptian Pounds per share having equal voting rights, fully paid and non-assessable.

EGPC and CONTRACTOR shall each pay for, hold and own, throughout the life of Operating Company, one half (1/2) of the capital stock of Operating Company provided that only in the event that either Party should transfer or assign the whole or any percentage of its ownership interest in the entirety of the Agreement, may such transferring or assigning Party transfer or assign any of the capital stock of Operating Company and, in that event, such transferring or assigning Party (and its successors and assignees) must transfer and assign a stock interest in Operating Company equal to the transferred or assigned whole or percentage of its ownership interest in the entirety of the said Agreement.

**ARTICLE VI**

Operating Company shall not own any right, title, interest or estate in or under the Agreement or any Development Lease created thereunder or in any of the Petroleum produced from any Exploration Block or Development Lease thereunder or in any of the assets, equipment or other property obtained or used in connection therewith, and shall not be obligated as a principal for the financing or performance of any of the duties or obligations of either EGPC or CONTRACTOR under the Agreement. Operating Company shall not make any profit from any source whatsoever.

**ARTICLE VII**

Operating Company shall be no more than an agent for EGPC and CONTRACTOR. Whenever it is indicated herein that Operating Company shall decide, take action or make a proposal and the like, it is understood that such decision or judgment is the result of the decision or judgment of EGPC/CONTRACTOR or EGPC and CONTRACTOR, as may be required by the Agreement.

**ARTICLE VIII**

Operating Company shall have a Board of Directors consisting of eight (8) MEMBERS, four (4) of whom shall be designated by EGPC and the other four (4) by CONTRACTOR. The Chairman shall be designated by EGPC and shall also be a Managing Director. CONTRACTOR shall designate the General Manager who shall also be a Managing Director.

**ARTICLE IX**

Meetings of the Board of Directors shall be valid if a majority of the Directors are present and any decision taken at such meetings must have the affirmative vote of five (5) or more of the Directors; provided, however, that any Director may be represented and vote by proxy held by another Director.

**ARTICLE X**

General meetings of the Shareholders shall be valid if a majority of the capital stock of Operating Company is represented thereat. Any decision taken at such meetings must have the affirmative vote of Shareholders owning or representing a majority of the capital stock.

**ARTICLE XI**

The Board of Directors shall approve the regulations covering the terms and conditions of employment of the personnel of Operating Company employed directly by Operating Company and not assigned thereto by CONTRACTOR and EGPC.

The Board shall, in due course, draw up the By-Laws of Operating Company, and such By-Laws shall be effective upon being approved by a General Meeting of the Shareholders, in accordance with the provisions of Article X hereof.

**ARTICLE XII**

The duration of Operating Company shall be for a period equal to the duration of the said Agreement, including any renewal thereof.

The Operating Company shall be wound up if the Agreement referred to above is terminated for any reason as provided for therein.

**IEOC PRODUCTION B.V.**

By

Mr.: ----------

In his capacity: ----------

Signature: ----------

**EGYPTIAN GENERAL PETROLEUM CORPORATION**

By

Mr.: ----------

In his capacity: ----------

Signature: ----------

**Date: ----------**

**ANNEX "E"**

**ACCOUNTING PROCEDURE**

**ARTICLE I**

**GENERAL PROVISIONS**

**(a) Definitions:**

The definitions contained in Article I of the Agreement shall apply to this Accounting Procedure and have the same meanings.

**(b) Statements of activity:**

(1) CONTRACTOR shall, pursuant to Article IV of this Agreement, and in accordance with Article VII of the Agreement render to EGPC within thirty (30) days of the end of each calendar quarter a Statement of Exploration and Development Activity reflecting all charges and credits related to the Exploration and Development Operations for that quarter summarized by appropriate classifications indicative of the nature thereof.

(2) Operating Company shall render to EGPC and CONTRACTOR within three (3) days of the end of each calendar month and within fifteen (15) days of the end of each calendar quarter a Statement of Development and Exploration Activity reflecting all charges and credits related to the Development and Exploration operations of the previous period of either statements summarized by appropriate classifications indicative of the nature thereof, except that items of controllable material and unusual charges and credits shall be detailed.

Pursuant to Article VII, EGPC shall audit and approve each quarterly statement of Development and Exploration Activity submitted by the CONTRACTOR or the Operating Company (as the case may be). Any comments made by EGPC shall be reflected by the CONTRACTOR or the Operating Company (as the case may be) on the Statement produced for the next calendar quarter.

**(c) Adjustments and Audits:**

(1) Each quarterly Statement of Exploration and Development Operation Activities pursuant to Article I (b) (1) of this Annex shall conclusively be presumed to be true and correct after three (3) months following the receipt of each Statement by EGPC unless within the said three (3) months EGPC takes written exception thereto pursuant to Article IV (f) of the Agreement. During the said three (3) month period supporting documents will be available for inspection by EGPC during all working hours.

CONTRACTOR will have the same audit rights on Operating Company Statements as EGPC under this sub-paragraph.

(2) All Statements of Development and Exploration Activity for any calendar quarter pursuant to Article I (b) (2) of this Annex, shall conclusively be presumed to be true and correct three (3) months following the receipt of such Statement, unless within the said three (3) month period EGPC or CONTRACTOR takes written exception thereto. Pending expiration of said three (3) months EGPC or CONTRACTOR or both of them shall have the right to audit Operating Company accounts, records and supporting documents for such quarter in the same manner as provided in Article IV (f) of the Agreement.

**(d) Currency Exchange:**

CONTRACTOR's books for Exploration and Development Operations Operating Company's books for Development and Exploration, if any, shall be kept in the A.R.E. in U.S. Dollars. All U.S. Dollars expenditures shall be charged in the amount expended. All Egyptian Pounds expenditures shall be converted to U.S. Dollars at the applicable rate of exchange issued by the Central Bank of Egypt on the day in which expenditures are recorded, and all other non-U.S. Dollars expenditures shall be translated to U.S. Dollars at the buying rate of exchange for such currency as quoted by National Westminster Bank Limited, London at 10.30 a.m. G.M.T., on the first day of the month in which expenditures are recorded. A record shall be kept of the exchange rates used in translating Egyptian Pounds or other non-U.S. Dollars expenditures to U.S. Dollars.

**(e) Precedence of Documents:**

In the event of any inconsistency or conflict between the provisions of this Accounting Procedure and the provisions of the Agreement treating the same subject differently, then the provisions of the Agreement shall prevail.

**(f) Revision of Accounting Procedure:**

By mutual agreement between EGPC and CONTRACTOR, this Accounting Procedure may be revised in writing from time to time in the light of future arrangements.

**(g) No Charge for Interest on Investment:**

Interest on investment or any bank fees, charges or commissions related to any bank guarantees shall not at any time be charged as recoverable costs under the Agreement.

**ARTICLE II**

**COSTS, EXPENSES AND EXPENDITURES**

Subject to the provisions of the Agreement, CONTRACTOR shall alone bear and, directly or through Operating Company, pay the following costs and expenses, which costs and expenses shall be classified and allocated to the activities according to sound and generally accepted accounting principles and treated and recovered in accordance with Article VII of this Agreement:

**(a) Surface Rights:**

All direct cost attributable to the acquisition, renewal or relinquishment of surface rights acquired and maintained in force for the Area.

**(b) Labor and Related Costs:**

(1) Salaries and Wages, which were approved by EGPC, of CONTRACTOR's or Operating Company's employees, as the case may be, directly engaged in the various activities under the Agreement including salaries and wages paid to geologists and other employees who are temporarily assigned to and employed in such activities.

Reasonable revisions of such salaries and wages shall be effected to take into account changes in CONTRACTOR's policies and amendments of laws applicable to salaries. For the purpose of this Article II (b) and Article II (c) of this Annex, salaries and wages shall mean the assessable amounts for A.R.E. Income Taxes, including the salaries during vacations and sick leaves, but excluding all the amounts of the other items covered by the percentage fixed under (2) below.

(2) For expatriate employees permanently assigned to Egypt:

1. All allowances applicable to salaries and wages;
2. Cost of established plans; and
3. All travel and relocation costs of such expatriate employees and their families to and from the employee's country or point of origin at the time of employment, at the time of separation, or as a result of transfer from one location to another and for vacation (transportation costs for employees and their families transferring from the A.R.E. to another location other than their country of origin shall not be charged to A.R.E. Operations).

Costs under this Article II (b) (2) shall be deemed to be equal to ninety percent (90%) or applied percentage, which is lesser, of basic salaries and wages approved for such expatriate personnel including those paid during vacations and sick leaves as established in CONTRACTOR's international policies, chargeable under Article II (b) (1), Article II (i) of this Annex.

However, salaries and wages during vacations, sick leaves and disability are covered by the foregoing percentage. The percentage outlined above shall be deemed to reflect CONTRACTOR's actual costs as of the Effective Date with regard to the following benefits, allowances and costs :-

1. Housing and Utilities Allowance.
2. Commodities and Services Allowance.
3. Special Rental Allowance.
4. Vacation Transportation Allowance.

5. Vacation Travel Expense Allowance.
6. Vacation Excess Baggage Allowance.
7. Education Allowances (Children of Expatriate Employees).
8. Hypothetical U.S. Tax Offset (which results in a reduction of the chargeable percentage).
9. Storage of Personal Effects.
10. Housing Refurbishment Expense.
11. Property Management Service Fees.
12. Recreation Allowance.
13. Retirement Plan.
14. Group Life Insurance.
15. Group Medical Insurance.
16. Sickness and Disability.
17. Vacation Plans Paid (excluding Allowable Vacation Travel Expenses).
18. Savings Plan.
19. Military Service Allowance.
20. F.I.C.A.
21. Workman's Compensation.
22. Federal and State Unemployment Insurance.
23. Personnel Transfer Expense.
24. National Insurance.
25. Income taxes on above additional benefits.

The percentages outlined above shall be reviewed at intervals of three (3) years from the Effective Date and at such time CONTRACTOR and EGPC will agree on new percentages to be used under this paragraph.

Revisions of the percentages will take into consideration variances in costs and changes in CONTRACTOR's international policies which change or exclude any of the above allowances and benefits.

The revised percentages will reflect as nearly as possible CONTRACTOR's actual costs of all its established allowances and benefits and of personnel transfers.

(3) For expatriate employees temporarily assigned to Egypt all allowances, costs of established plans and all travel relocation costs for such expatriates as paid in accordance with CONTRACTOR's international policies. Such costs shall not include any administrative overhead.

(4) Costs of expenditure or contributions made pursuant to law or assessment imposed by Governmental authority which are applicable to labor cost of salaries and wages as provided under Article II (b) (1), Article II (b) (2) and Article II (i) of this Annex.

**(c) Benefits, allowances and related costs of national employees:**

Bonuses, overtime, customary allowances and benefits on a basis similar to that prevailing for Oil companies operating in the A.R.E., all as chargeable under Article II (b) (1) and Article II (i) of this Annex. Severance pay will be charged at a fixed rate applied to payrolls which will equal an amount equivalent to the maximum liability for severance payment as required under the A.R.E. Labor Law.

**(d) Material:**

Material, equipment and supplies purchased or furnished as such by CONTRACTOR or Operating Company.

**(1) Purchases:**

Material, equipment and supplies purchased shall be at the price paid by CONTRACTOR or Operating Company plus any related cost and after deduction of all discounts actually received.

**(2) Material Furnished by CONTRACTOR:**

Material required for operations shall be purchased directly whenever practicable, except that CONTRACTOR may furnish such material from CONTRACTOR's or CONTRACTOR's Affiliated Companies stocks outside the A.R.E. under the following conditions:

1. **New Material (Condition "A"):**

   New Material transferred from CONTRACTOR's or CONTRACTOR's Affiliated Companies warehouse or other properties shall be priced at cost, provided that the cost of material supplied is not higher than international prices for material of similar quality supplied on similar terms, prevailing at the time such material was supplied.

2. **Used Material (Conditions "B" and "C"):**

   a) Material which is in sound and serviceable condition and is suitable for reuse without reconditioning shall be classed as Condition "B" and priced at seventy-five percent (75%) of the price of new material.

b) Material which cannot be classified as Condition "B" but which is serviceable for original function but substantially not suitable for reconditioning, shall be classed as Condition "C" and priced at fifty percent (50%) of the price of new material.

c) Material which cannot be classified as Condition "B" or Condition "C" shall be priced at a value commensurate with its use.

d) Tanks, buildings and other equipment involving erection costs shall be charged at applicable percentage of knocked - down new price.

**(3) Warranty of Materials Furnished by CONTRACTOR:**

CONTRACTOR does not warrant the material furnished beyond or back of the dealer's or manufacturer's guaranty; and in case of defective material, credit shall not be recorded until adjustment has been received by CONTRACTOR from manufacturers or their agents.

It is understood that the value of the Warehouse stock and spare parts shall be charged to the cost recovery category defined above, only when used in operations.

**(e) Transportation and Employee Relocation Costs:**

(1) Transportation of equipment, materials and supplies necessary for the conduct of CONTRACTOR's or Operating Company's activities.

(2) Business travel and transportation expenses to the extent covered by established policies of CONTRACTOR or with regard to expatriate and national employees, as incurred and paid by, or for, employees in the conduct of CONTRACTOR's or Operating Company's business.

(3) Employees transportation and relocation costs for national employees to the extent covered by established policies.

**(f) Services:**

(1) Outside services: The costs of contracts for consultants, services and utilities procured from third parties.

(2) Cost of services performed by EGPC, by CONTRACTOR or by their Affiliated Companies in facilities inside or outside the A.R.E. Regular, recurring, routine services, such as interpreting magnetic tapes and/or other analyses, shall be performed and charged by EGPC and/or CONTRACTOR or their Affiliated Companies, as well as, geological and geophysical studies relevant to the Concession Area purchased by CONTRACTOR, through EUG, at an agreed contracted price. Major projects involving engineering and design services shall be performed by EGPC and/or CONTRACTOR or their Affiliated Companies at a negotiated contract amount.

(3) Use of EGPC's, CONTRACTOR's or their Affiliated Companies' wholly owned equipment shall be charged at a rental rate commensurate with the cost of ownership and operation, but not in excess of competitive rates currently prevailing in the A.R.E. .

(4) CONTRACTOR's and CONTRACTOR's Affiliated Companies' rates shall not include any administrative or overhead costs.

**(g) Damages and Losses:**

All costs or expenses, necessary to replace or repair damages or losses incurred by fire, flood, storm, theft, accident or any other cause not controllable by CONTRACTOR or Operating Company through the exercise of reasonable diligence. CONTRACTOR or Operating Company shall furnish EGPC and CONTRACTOR written notice of damages or losses incurred in excess of ten thousand ($10,000) U.S. Dollars per occurrence, as soon as practicable after report of the same has been received by CONTRACTOR or Operating Company.

**(h) Insurance and Claims:**

The cost of any public liability, property damage and other insurance against liabilities of CONTRACTOR, Operating Company and/or the parties or any of them to their employees and/or outsiders as may be required by the laws, rules and regulations of the GOVERNMENT or as the parties may agree upon. The proceeds of any such insurance or claim collected, less the actual cost of making a claim, shall be credited against operations.

If no insurance is carried for a particular risk, in accordance with good international Oil field practices, all related actual expenditures incurred and paid by CONTRACTOR or Operating Company in settlement of any and all losses, claims, damages, judgments and any other expenses, including legal services.

**(i) Indirect Expenses:**

Camp overhead and facilities such as shore base, warehouses, water systems, road systems, salaries and expenses of field supervisory personnel, field clerks, assistants, and other general employees indirectly serving the Area.

**(j) Legal Expenses:**

All costs and expenses of litigation, or legal services otherwise necessary or expedient for the protection of the Area, including attorney's fees and expenses as hereinafter provided, together with all judgments obtained against the parties or any of them on account of the operations under the Agreement, and actual expenses incurred by any Party or Parties hereto in securing evidence for the purpose of defending against any action or claim prosecuted or urged against the operations or the subject matter of the Agreement. In the event actions or claims affecting the interests hereunder shall be handled by the legal staff of one or more of the parties hereto, a charge commensurate with cost of providing and furnishing such services may be made to operations.

**(k) Administrative Overhead and General Expenses:**

(1) The cost of staffing and maintaining CONTRACTOR's head office in the A.R.E. and/or other offices established in the A.R.E. as appropriate other than field offices which shall be charged as provided for in Article II (i) of this Annex, and excepting salaries of employees of CONTRACTOR who are temporarily assigned to and directly serving on the Area, which shall be charged as provided for in Article II (b) of this Annex.

(2) While the Joint Venture Company is conducting operations, the Joint Venture Company's personnel engaged in general clerical and office work, supervisors and officers whose time is generally spent in the main office and not the field, and all employees generally considered as general and administrative and not charged to other types of expense shall be charged to operations. Such expenses shall be allocated each month between Exploration and Development operations according to sound and practicable accounting methods.

**(l) Taxes:**

All taxes, duties or levies paid in the A.R.E. by CONTRACTOR or Operating Company with respect to this Agreement other than those covered by Article III (g) (1) of the Agreement.

**(m) Continuing CONTRACTOR Costs:**

Costs of CONTRACTOR activities required under the Agreement and incurred exclusively in the A.R.E. after Operating Company is formed. No sales expenses incurred outside or inside the A.R.E. may be recovered as a cost.

**(n) Other Expenditures:**

Any costs, expenses or expenditures, other than those which are covered and dealt with by the foregoing provisions of this Article II, incurred by CONTRACTOR or Operating Company under approved Work Programs and Budgets.

**ARTICLE III**

**INVENTORIES**

**(a) Periodic Inventories, Notice and Representation:**

At reasonable intervals as agreed upon by EGPC and CONTRACTOR inventories shall be taken by Operating Company of the operations materials, which shall include all such materials, physical assets and construction projects. Written notice of intention to take inventory shall be given by Operating Company to EGPC and CONTRACTOR at least thirty (30) days before any inventory is to begin so that EGPC and CONTRACTOR may be represented when any inventory is taken. Failure of EGPC and/or CONTRACTOR to be represented at an inventory shall bind them to accept the inventory taken by Operating Company, who shall in that event furnish the Party not represented with a copy thereof.

**(b) Reconciliation and Adjustment of Inventories:**

Reconciliation of inventory shall be made by CONTRACTOR and EGPC, and a list of overages and shortages shall be jointly determined by Operating Company and CONTRACTOR and EGPC, and the inventory adjusted by Operating Company.

**ARTICLE IV**

**COST RECOVERY**

**(a) Statements of Recovery of Costs and of Cost Recovery Crude Oil:**

CONTRACTOR shall, pursuant to Article VII of the Agreement, render to EGPC as promptly as practicable but not later than fifteen (15) days after receipt from Operating Company of the Statements for Development and Exploration Activity for the calendar quarter a Statement for that quarter showing:

1. Recoverable costs carried forward from the previous quarter, if any.
2. Recoverable costs incurred and paid during the quarter.
3. Total recoverable costs for the quarter (1+2).
4. Value of Cost Recovery Crude Oil taken and separately disposed of by CONTRACTOR for the quarter.
5. Amount of costs recovered for the quarter.
6. Amount of recoverable costs carried into the succeeding quarter, if any.
7. Excess, if any, of the value of Cost Recovery Crude Oil taken and separately disposed of by CONTRACTOR over costs recovered for the quarter.

Pursuant to Article VII, EGPC shall audit and approve each Statement of Development and Exploration Activity submitted by the CONTRACTOR and the total production and pricing related to the relevant calendar quarter. Any comments made by EGPC shall be reflected by the CONTRACTOR on the statement produced for the next calendar quarter.

**(b) Payments:**

If such Statement shows an amount due EGPC, payment of that amount shall be made in U.S. Dollars by CONTRACTOR with the rendition of such Statement. If CONTRACTOR fails to make any such payment to EGPC on the date when such payment is due, then CONTRACTOR shall pay interest of two and one half percent (2.5%) per annum higher than the London Interbank Borrowing Offered Rate (LIBOR) for three (3) months U.S. Dollars deposits prevailing on the date such interest is calculated. Such interest payment shall not be recoverable.

**(c) Settlement of Excess Cost Recovery Crude Oil:**

EGPC has the right to take its entitlement of Excess Cost Recovery Crude Oil under Article VII (a) (2) of the Agreement in kind during the said quarter. A settlement shall be required with the rendition of such Statements in case CONTRACTOR has taken more than its own entitlement of such Excess Cost Recovery Crude Oil.

**(d) Audit Right:**

EGPC shall have a period of twelve (12) months from receipt of any Statement under this Article IV in which to audit and raise objection to any such Statement. EGPC and CONTRACTOR shall agree on any required adjustments. Supporting documents and accounts will be available to EGPC during said twelve (12) month period.

**ARTICLE V**

**CONTROL AND MAJOR ACCOUNTS**

**(a) Exploration Obligation Control Accounts:**

CONTRACTOR will establish an Exploration and Development Obligation Control Account and an offsetting contra account to control therein the total amount of Operations Expenditures reported on Statements of activity prepared per Article I (b) (1) of this Annex, less any reductions agreed to by EGPC and CONTRACTOR following written exceptions taken by a non-operator pursuant to Article I (c) (1) of this Annex, in order to determine when minimum Exploration and Development obligations have been met.

**(b) Cost Recovery Control Account:**

CONTRACTOR will establish a Cost Recovery Control Account and an off-setting contra account to control therein the amount of cost remaining to be recovered, if any, the amount of cost recovered and the value of Excess Cost Recovery Crude Oil, if any.

**(c) Major Accounts:**

For the purpose of classifying costs, expenses and expenditures for Cost Recovery as well as for the purpose of establishing when the minimum Exploration and Development obligations have been met, costs, expenses and expenditures shall be recorded in major accounts including the following:

- Exploration Expenditures;
- Development Expenditures other than Operating Expenses;
- Operating Expenses;

Necessary sub-accounts shall be used.

Revenue accounts shall be maintained by CONTRACTOR to the extent necessary for the control of recovery of costs and the treatment of Cost Recovery Crude Oil.

## ARTICLE VI

## TAX IMPLEMENTATION PROVISIONS

It is understood that CONTRACTOR shall be subject to Egyptian Income Tax Laws except as otherwise provided in the Agreement, that any A.R.E. Income Taxes paid by EGPC on CONTRACTOR's behalf constitute additional income to CONTRACTOR, and this additional income is also subject to A.R.E. income tax, that is "grossed up".

"CONTRACTOR's annual income", as determined in Article III (g) (3) of this Agreement, less the amount equal to CONTRACTOR's grossed-up Egyptian income tax liability, shall be CONTRACTOR's "Provisional Income".

The "gross-up value" is an amount added to Provisional Income to give "Taxable Income", such that the grossed-up value is equivalent to the A.R.E. Income Taxes.

**THEREFORE:**

Taxable Income = Provisional Income plus Grossed-up Value

and

Grossed-up Value = A.R.E. Income Tax on Taxable Income.

If the "A.R.E. Income Tax rate", which means the effective or composite tax rate due to the various A.R.E. taxes levied on income or profits, is constant and not dependent on the level of income, then:

Grossed-up Value = A.R.E. income tax rate TIMES Taxable Income.

Combining the first and last equations above.

$$\text{Grossed-up Value} = \frac{\text{Provisional income X Tax Rate}}{\text{1 - Tax Rate}}$$

Where the tax rate is expressed as a decimal.

The above computations are illustrated by the following numerical example. Assuming that the Provisional Income is $10 and the A.R.E. Income Tax rate is forty percent (40%), then the Grossed-up Value is equal to:

$$\frac{\$ 10 \text{ X } 0.4}{1 - 0.4} = \$ 6.67$$

**Therefore**:

| | |
|---|---|
| Provisional income | $10.00 |
| Plus Grossed-up Value | 6.67 |
| Taxable Income | $16.67 |
| Less: A.R.E. Income Taxes at 40% | 6.67 |
| CONTRACTOR's Income after taxes | $ 10.00 |

ANNEX "F"

# MAP OF NATIONAL GAS PIPELINE GRID SYSTEM

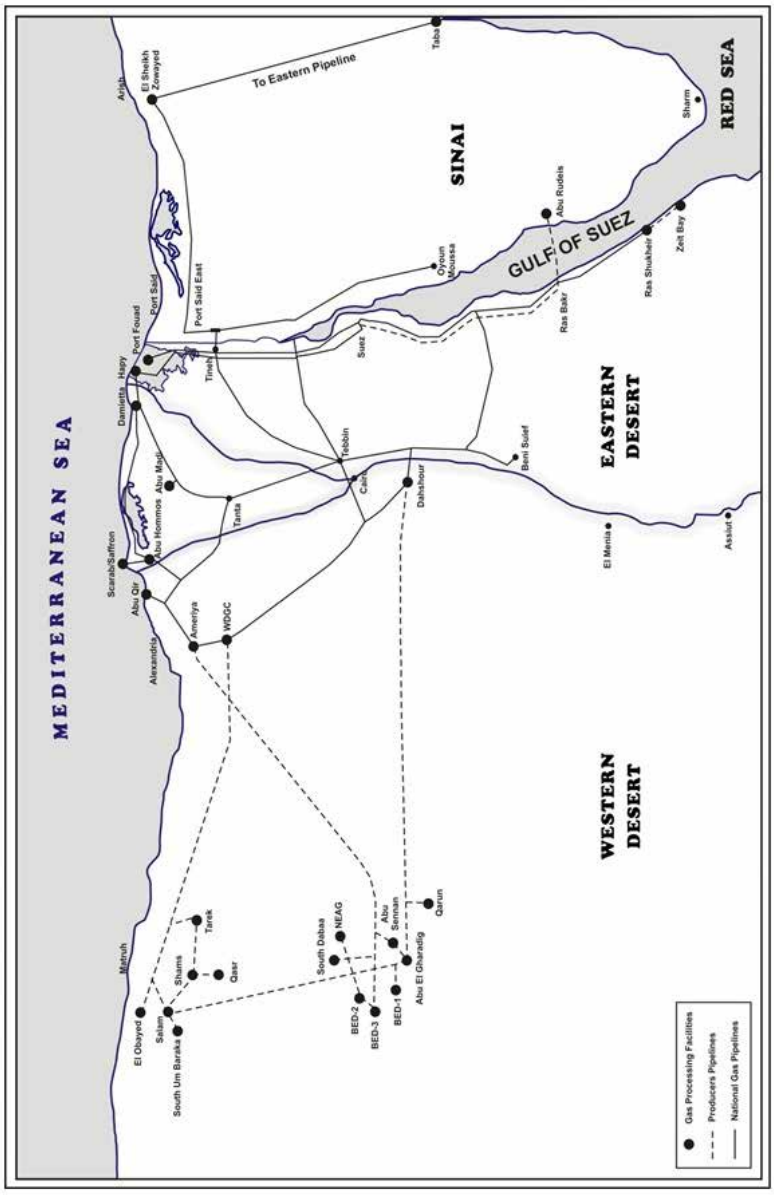

**طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية**
رئيس مجلس الإدارة
**محاسب/ أشرف إمام عبد السلام**
رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٢
٢٢٩ - ٢٠٢٢/٧/٢٦ - ٢٠٢١/٢٦١٨١